

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي  
- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017) -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

- قاسمي نوال

تحت إشراف:

- الأستاذ/ حميد رسول

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	عثمان علام
مناقشا	جامعة البويرة	يوسف قاشي
مشرفا ومقررا	جامعة البويرة	حميد رسول

السنة الجامعية: 2018/2017

## شكر وتقدير:

اتقدم بجزيل الشكر و الامتنان اولا و قبل كل شيء لرب العزة الذي انعم علينا بنعمته و فضله العظيم، فله الحمد كما يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه.

الشكر لخير البرية، للحبيب محمد صلى الله عليه و سلم.

اتقدم بالشكر الى استاذي التقدير رسول حميد الذي تكرم علي بقبوله الاشراف على هذا العمل.

كما اشكر السادة اعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل و تقييمه و في الاخير اتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذه الذكرة.

## الإهداء

اهدي ثمرة جهدي لوالدي العزيزين اطال الله في عمرهما و حفظهما لي و اتمنى ان يكونا فخورين بي و راضيين عني  
فهما سندي في الحياة و اغلى ما املك.

الى جميع الاهل و الاقارب و كل من ساعدني من قريب او من بعيد ولو بكلمة طيبة.

الى كل صديقاتي و رفيقات دربي: بشرى، مازيعة، حياة، مليكة، لبنى، وسام، امينة، الى كل اساتذة العلوم  
الاقتصادية و طلبة ماستر 2 دفعة 2017/2018.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	التشكرات
	الاهداءات
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-و	مقدمة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية</b>
02	تمهيد
03	<b>المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية</b>
03	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها
05	المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي
10	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل الكينزي
18	المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل النقدي
22	<b>المبحث الثاني: السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها وقنوات انتقالها</b>
22	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية
30	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
34	المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية
37	<b>المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية.</b>
37	المطلب الأول: تشخيص فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة و النامية
40	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مغلق
51	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح
57	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: مؤشرات التوازن الداخلي
59	تمهيد
60	المبحث الأول: ماهية التضخم
60	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأسبابه
64	المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره
71	المطلب الثالث: قياس التضخم والنظريات المفسرة له
80	المبحث الثاني: مدخل للبطالة
80	المطلب الأول: مفهوم البطالة، أسبابها، وأثارها
82	المطلب الثاني: قياس البطالة وأنواعها
86	المطلب الثالث: علاقة البطالة بالتضخم وأهم النظريات المفسرة لها
95	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له
95	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره
97	المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة
101	المطلب الثالث: أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.
111	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: اثر السياسة النقدية على التوازنات الداخلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
113	تمهيد
114	المبحث الأول: أهم التعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-
	2017).
114	المطلب الأول: التعديلات النقدية في الجزائر من (2000-2004).
117	المطلب الثاني: التعديلات النقدية في الجزائر من (2005-2009).
118	المطلب الثالث: التعديلات النقدية في الجزائر من (2010-2017).

120	المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2017 )
120	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.
122	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
125	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
132	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2017 )
132	المطلب الأول: السياسة النقدية والتضخم في الجزائر.
135	المطلب الثاني: السياسة النقدية والبطالة في الجزائر.
138	المطلب الثالث: السياسة النقدية والنمو في الجزائر.
140	خلاصة الفصل
-141	الخاتمة
144	
-145	المصادر والمراجع
154	

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50	فعالية السياسة النقدية باستخدام منحني (IS-LM)	01
126	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2017-2000)	02
129	تطور مقابلات الكتلة في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	03
133	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	04
136	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2017-2000)	05
138	تطور المعدل الحقيقي للناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2017-2000)	06



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	عرض النقود عند كينز	01
13	الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	02
14	الطلب على النقود بدافع المضاربة	03
16	دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي	04
40	منحنى IS	05
41	كيفية اشتقاق منحنى IS	06
42	اشتقاق منحنى LM	07
43	مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وفعالية السياسة النقدية	08
45	فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى IS	09
47	فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى LM	10
49	فعالية السياسة النقدية وانحدارات منحنى LM	11
51	خط BP	12
52	التوازن الداخلي والخارجي في ظل اسعار الصرف الثابتة	13
54	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن	14
61	الزيادة في الطلب وسحب الأسعار للأعلى	15
63	تضخم دفع التكاليف	16
78	التضخم عند كينز	17
87	منحنى فيليبس	18

مقدمة

السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة، وذلك لكونها أداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال أدواتها المختلفة، حيث حظيت السياسة النقدية باهتمام واسع وكبير في الفكر الاقتصادي، فالبداية الأولى التي تبلورت فيها معالمها كانت مع ظهور المدرسة الكلاسيكية، ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد ان السياسة المالية هي الأكثر فعالية، لكن سرعان ما استرجعت بعدها السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد "فريدمان"، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر، خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة النامية منها.

كما ان السياسة النقدية تعد من السياسات الأساسية في معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية في أية دولة من دول العالم، حيث تختلف طبيعة استعمالها من دولة لأخرى وتختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد فنجد بعض الدول توجه سياستها النقدية من أجل تحقيق مستويات عالية من التشغيل أو لمعالجة التضخم وذلك من اجل تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من اختلالات اقتصادية عديدة داخلية وخارجية، استمرت لفترة طويلة من الزمن وما زال يتخبط فيها الى يومنا هذا، هذا ما جعل السلطات الجزائرية تقوم بالعديد من الإصلاحات النقدية والمالية لمعالجة هذه الاختلالات خاصة الداخلية منها، وتجسدت هذه الإصلاحات أساسا في تحديد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية وفق أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض الذي يعد نقطة تحول في مسار السياسة النقدية في الجزائر، بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر

خلال الفترة (2000-2017)؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السياسة النقدية؟ وما هي شروط نجاحها؟

- ما هي أهم الاختلالات الاقتصادية الداخلية؟

- هل يعد استهداف التضخم هدف نهائي للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2017)؟

- هل حققت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر نتائج ايجابية خلال الفترة(2000-2017)؟  
وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

### فرضيات البحث:

- يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي الى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

- يعد تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة ووضوح وبالشكل الذي يضمن عدم تضاربها من أهم عوامل نجاحها.

- استهدفت الجزائر التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية للفترة(2000-2017).

- تمكنت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر من تحقيق نتائج ايجابية للتوازنات الداخلية خلال الفترة(2000-2017).

### أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع منها:

- محاولة تعميق المعارف المكتسبة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية.

- الرغبة في التعرف على أهم اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

- الرغبة في تحليل المواضيع الاقتصادية الكلية.

### أهداف الموضوع:

- التعرف على موضوع السياسة النقدية بشكل أوسع.

- تحديد أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.

- معرفة ما إذا كانت السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق التوازن الداخلي.

### أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي تحتلها السياسة النقدية في اقتصاديات معظم الدول ودورها الفعال في معالجة معظم الاختلالات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد خاصة في الدول النامية والتي منها الجزائر. حيث شرعت منذ انتقالها من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد السوق في إصلاح سياستها الاقتصادية الكلية، محاولة تكييفها حسب متطلبات التنمية الاقتصادية

### صعوبات البحث:

لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات والعقبات، التي تواجه الباحثين في إنجاز عملهم، ومن الصعوبات التي واجهتها في هذا العمل:

- الوقت الذي حال بيني وبين جمع جميع المعلومات الخاصة بالبحث.
- التضارب في الإحصائيات للتطورات النقدية التي يبني عليها التحليل ما بين الهيئة والأخرى.

### حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني خصصنا الدراسة للاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة ما بين 2000 و2017.

### منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعد مناسباً لعرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة النقدية، بالإضافة الى تحليل بعض المعطيات المتعلقة بتطور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع المسار التاريخي لسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

## الدراسات السابقة:

نجد العديد من الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع نذكر منها:

- **يمينة شبيرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2016، كانت المذكرة بعنوان " **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر 2000-2014**"، تمحورت إشكالية البحث حول السؤال الجوهرى التالى: هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة " 2000-2014" فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي؟

توصلت الى ان مراقبة وتيرة التضخم هي الهدف الأساسى للسياسة النقدية التي حددها بنك الجزائر، كما أنه يعد تطبيق مجموعة من التدابير والسياسات بالإضافة الى البرامج الإنعاش الاقتصادى في الجزائر من أسباب انخفاض معدلات البطالة، وبالرغم من ذلك لم توفق السياسة النقدية في تحقيق العمالة الكاملة.

- **الشيخ أحمد ولد الشيباني** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف سنة 2013، كانت المذكرة بعنوان " **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادى دراسة حالة موريتانيا**" إشكالية بحثه كانت " ما هي انعكاسات السياسة النقدية والمالية التي تم إتباعها والإجراءات التي تم تنفيذها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا؟

توصل الى ان التعاون المميز بين وزارة المالية والبنك المركزي في موريتانيا والذي عنوانه تنسيق السياسة النقدية ومالية، يعتبر صمام الأمان للاقتصاد الموريتاني من اجل التغلب على جميع الاختلالات التي يتعرض لها منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

- **أوكيلي إلهام**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2017، تحت عنوان " **مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة حالة الجزائر**" إشكالية البحث كانت " ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر؟"، وتوصلت الى ان السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل حيث

أن أهداف هذه السياسة المعلن عنها من طرف السلطة النقدية تبقى بعيدة كالبعد عن متطلبات الشغل وأولويات التشغيل فتركيزها الكلي موجه لمكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

### خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول:

#### الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية تم فيه التطرق الى الأساس الفكري

للسياسة النقدية من تتبع تطور المدارس النقدية، ثم التطرق إلى كل من أهداف وأدوات وقنوات انتقال السياسة النقدية وفعاليتها في الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح.

#### أما الفصل الثاني المعنون بمؤشرات التوازن الداخلي تناولنا فيه أهم مؤشرات التوازن الداخلي

ابتداء بالتضخم مفهومه وأنواعه أثاره وأهم النظريات المفسرة له ثم البطالة والتي تعتبر الخلل الثاني من الاختلالات الاقتصادية الداخلية وأخيرا النمو الاقتصادي وأهم النظريات والنماذج المفسرة له.

#### والفصل الثالث بعنوان اثر السياسة النقدية على التوازنات الداخلية في الجزائر خلال

الفترة(2000-2017) تناولنا فيه أهم التعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2017)

بالإضافة الى تتبع مسار السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للسياسة النقدية



## تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، حيث ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، إلا أن هذه الأهمية تختلف عند الاقتصاديين حسب توجهاتهم ومبادئهم.

تكون السياسة النقدية فعالة إذا تمكنت من استخدام أدواتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن هذه الفعالية تختلف إذا انتقلنا من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات النامية، ومنه سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

-المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

-المبحث الثاني: السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها وقنوات انتقالها.

-المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلهاأخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي ومنه سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها وأهم النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية.

نظراً للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات المعاصرة تعددت تعاريف السياسة النقدية والتي نذكر منها ما يلي:

- السياسة النقدية هي " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد " (1).
- السياسة النقدية هي " العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية " (2).
- السياسة النقدية هي " الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية " (3).

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص112.

<sup>2</sup> - عبد الله حبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص199.

<sup>3</sup> - أنس البكري و وليد صافي، النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص178.

يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية في أنها " تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها، والتأثير في حجم الائتمان المنحوش وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود"<sup>(1)</sup>.

كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها: " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار"<sup>(2)</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن للسياسة النقدية معنيين فالأول يسمى بالمعنى الضيق والذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة والثاني يسمى بالمعنى الواسع فيعني أنها تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان، وكذلك الافتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العمومي.

#### ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية.

تتجه السياسة النقدية نحو التوسع أو الانكماش اعتماداً على نوع الأزمة المراد علاجها في اقتصاد معين وهي كما يلي<sup>(3)</sup>:

<sup>1</sup> - مرغاد لخضر و حوحو فطوم، فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد والمعرفة، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة البليدة، العدد 3، الجزائر، جانفي 2015، ص10.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص73.

<sup>3</sup> - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 150-151.

**1- الحالة التوسعية:**

تعني ان حجم وسائل الدفع المتاحة وكذلك التغير في قيمة النقود تتجه نحو توسع النشاط الاقتصادي وطبعاً يمكن ان يرافق هذا معدل تضخم صغير مقبولاً اقتصادياً لأنه يؤدي الى تحفيز أصحاب الأعمال نتيجة تحرك طفيف في الأسعار، وكذلك توسيع القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي رفع الطلب الفعال.

ولا يتم تحقيق الحالة التوسعية إلا إذا سعي الجهاز المصرفي بتخفيض معدل الفائدة وتشجيع الائتمان، كذلك التقليل من الاحتياطي الإجباري، وتخفيض معدل إعادة الخصم والتخفيض من سعر الصرف، وما إلى ذلك من الوسائل التي تراها السلطة النقدية مناسبة.

**2- الحالة التقييدية:**

تكون في حالة ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار والذي يقابله دائماً طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة نقدية انكماشية بتدخل الجهاز المصرفي عكس الحالة التوسعية.

**3- السياسة النقدية للدول النامية.**

نظراً لتمتع هذه الدول باقتصاديات زراعة وموسمية ، فهي تعتمد على محصول واحد وعلى تصدير المواد الأولية للخارج ، لذا البنك المركزي يطبق سياسة نقدية خاصة بهذه الوضعية، حيث يوسع حجم وسائل الدفع المتاحة عند مرحلة بدأ الزراعة أو الدورة لتمويل هذا النشاط ويقلل من حجم وسائل الدفع عند بيع المنتج، والهدف هنا حصر آثار التضخم بربط حجم وسائل الدفع بالدورة الإنتاجية.

**المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.**

المذهب الكلاسيكي هو التحليل الذي ظهر في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر ( 18) وبداية القرن التاسع عشر (19)، حيث يقوم هذا التحليل على أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً بصورة تلقائية

عند مستوى التشغيل الكامل، وأن النقود بصفتها وسيط للتبادل ليست سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها.

ومن هنا ركز الكلاسيك اهتمامهم على العلاقة التي تربط كمية النقود من جهة والمستوى العام لأسعار من جهة أخرى، حيث سيطر في تلك الفترة قانون سايللأسواق على النشاط الاقتصادي والذي يرى أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق قوته الشرائية، وبناءً ما سبق يقوم هذا التحليل على الافتراضات التالية<sup>(1)</sup>:

#### - ثبات حجم المعاملات:

يفترض هذا التحليل أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي مرتبط بعوامل موضوعية ليست لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، أي أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي بل هي وسيط للمبادلات فقط.

#### - ثبات سرعة دوران النقود:

ويقصد بها متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية في فترة زمنية معينة.

تنص هذه النظرية على أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، وهذه العوامل تتمثل في درجة كثافة السكان وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية، وكل هذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير.

<sup>1</sup> - رسول حميد، العولمة وضرورة تفصيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص 36-37.

– ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كميات النقود:

وهذا الافتراض معناه أن أي تغير في كميات النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والعكس<sup>(1)</sup>، وأخذت هذه النظرية شكلها النهائي من خلال معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصد النقدية الحاضرة (كمبردج).

أولاً: معادلة التبادل لفيشر:

يعتبر فيشر (Fisher) رائد النظرية الكمية للنقود والذي أعطى تلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالاً من خلال معادلته الشهيرة بمعادلة التبادل التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه المعادلة رياضياً كان كما يلي:<sup>(2)</sup>

$$M \cdot V = P \cdot T \quad (1)$$

حيث:

- M: كمية النقود في التداول (نقود قانونية + نقود مصرفية).
- V: سرعة دوران النقود كجزء من الصفقات.
- P: المستوى العام للأسعار.
- T: حجم الصفقات التي تجري في زمن ما.

لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت (T) بالمتغير (Y)، والذي يشمل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:<sup>(3)</sup>

$$M \cdot V = P \cdot Y(2)$$

<sup>1</sup> – رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>2</sup> – عوض فاضل و إسماعيل الدبلي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990، ص 350.

<sup>3</sup> – عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 27 – 28.

ويمكن تحويل المعادلة رقم ( 1 ) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كما هو موضح في المعادلة

رقم(3)

$$P = M \cdot V / T \quad (3)$$

يتضح من المعادلة رقم ( 3 ) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود، أي السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من  $V$  و  $T$ .

لتحقيق التوازن في سوق النقد لابد أن يتساوى الطلب على النقود مع عرضها أي: (1)

$$M_s = M_d(4)$$

حيث يمثل كل من  $M_s$  و  $M_d$  عرض النقود والطلب عليها على التوالي.

ثانيا: معادلة الأرصد النقدية الحاضرة.

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال، حيث تنظر هذه النظرية إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها للغايات الاحتياط، وقدم ألفريد مارشال صياغة أخرى للطلب على النقود تستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها معادلة كامبردج وصيغة على النحو التالي: (2)

$$M = K P Y$$

إذا تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (  $K$  ) والذي هو الحقيقة يساوي  $\left(\frac{1}{V}\right)$  يمكن توضيح ذلك كمايلي:

<sup>1</sup> - بن حمودة سكينه، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص237.

<sup>2</sup> - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص28.

معادلة فيشر

$$M V = P T$$

$$V = \frac{P Y}{M}$$

معادلة كامبردج

$$K = \frac{M}{P \cdot V}$$

$$V = \frac{1}{K}$$

$$K = \frac{1}{V}$$

ويمثل (  $V$  ) في معادلة فيشر الرغبة في إنفاق النقود في حين أن (  $K = \frac{1}{V}$  ) يمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة، وخلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي يتسم بالتوظيف الكامل للموارد بمعنى أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير، مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، ثم أنهم افترضوا أن ثبات  $V$  لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيراً و هي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفيرها، وهو ما استطاعوا الوصول إليه، لأن النقود لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلا مدة الكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - عوض فاضل و إسماعيل الدبيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 493-494.



### المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل الكينزي.

إن استمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من الأزمة، نتج عنه زيادة الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي وأدى هذا إلى ظهور أفكار جديدة للاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" (1883 - 1964) في كتابه النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود سنة 1936 كما قام كينز بتقديم الحلول لأزمة الكساد العالمي وحدث ثورة على التحليل الكلاسيكي.

يعتمد التحليل الكينزي على الافتراضات التالية: (1)

- وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات والمضاربة والاحتياط.
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، وأخذ تفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، بذلك تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل جيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية، ومن ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.
- جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة باعتبار كلاهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع: كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني والطلب والعرض الكلي.
- رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمة وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد الى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

<sup>1</sup> - إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2011، ص 23-24.

- اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصريين أساسيين هما:  
الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية والثاني على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.
- وفقا لكيبنزي لا يتمتع الأفراد بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي وان النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها وثمنها يتمثل في سعر الفائدة، وان الأجور لا تعرف المرونة على التغير بل أنها تصبح جامدة، أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين، وأن الادخار يتوقف على مستوى الدخل وان سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها.<sup>(1)</sup>

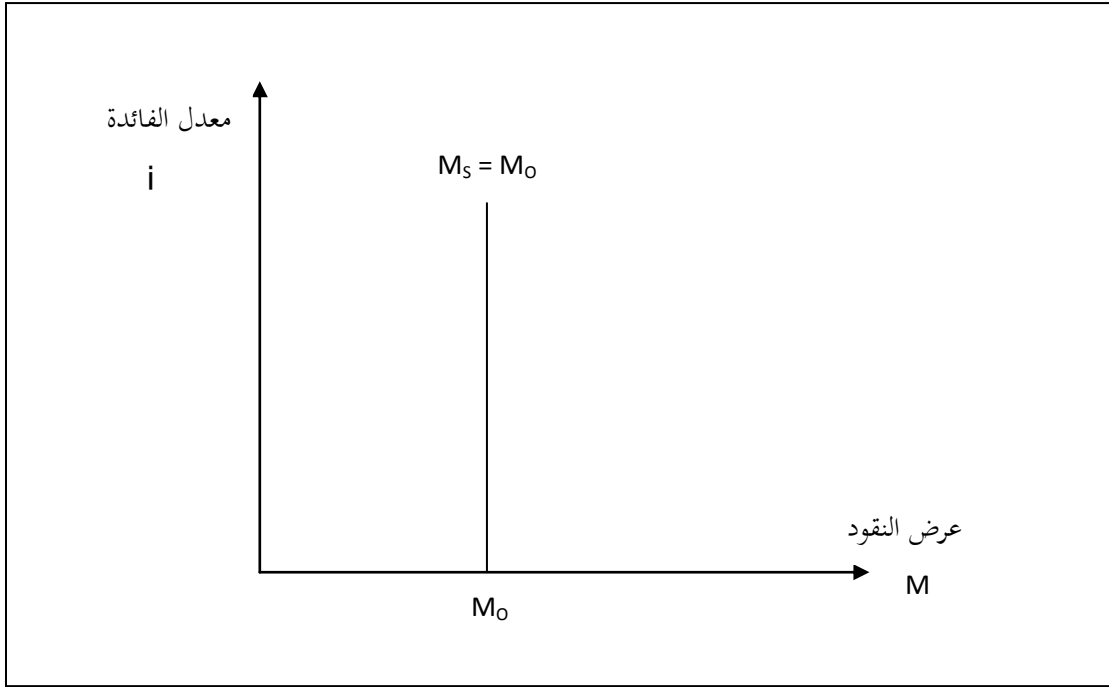
### 1- عرض النقود عند كينز:

يفترض كينز أن عرض النقود هو متغيرة خارجية تحددها الدولة متمثلة في السلطة النقدية ويقصد بعرض النقود جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد، وتشمل الأوراق النقدية القانونية والمعدنية والنقود المساعدة والنقود الكتابية<sup>(2)</sup>، حيث يرى كينز أن منحى عرض النقود عدم المرونة للمتغيرات في أسعار الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص24.

<sup>2</sup> - أحمد زهير شامبية، النقود والمصارف، دار زهران، للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص100.

الشكل رقم (1): عرض النقود عند كينز.



المصدر: إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، 24.

## 2- الطلب على النقود عند كينز:

(1) يميز كينزيين ثلاث دوافع للطلب على النقود وهي:

### 2 1 - دافع المعاملات:

عادة ما يرغب الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بصورة سائلة كأرصدة نقدية بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية المتعلقة بمشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية، والطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة

$$D_T = F(Y) \text{ . في الدخل ذات ميل موجب .}$$

### 2-2 - دوافع الاحتياط:

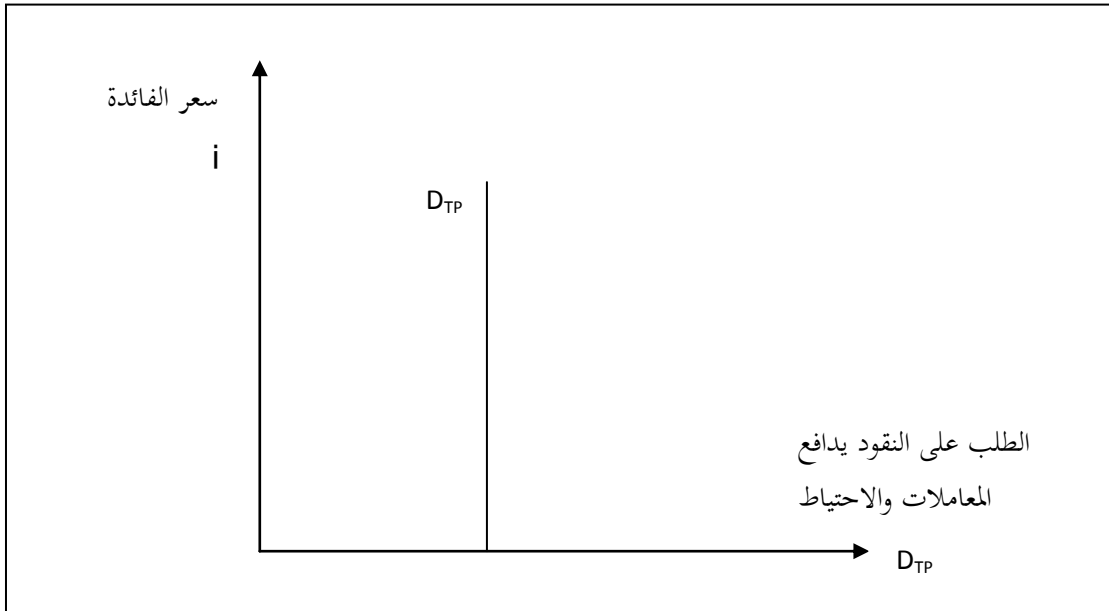
<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصاريف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ص ص 280-281.

يحتفظ الأفراد بالنقود لغرض مواجهة الظروف والأحوال الطارئة وغير المتوقعة والتي تستوجب منهم إنفاقاً نقدياً معيناً.

والطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة في الدخل ذات ميل موجب.  $D_p = F(Y)$

وبما أن دالة الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط لا علاقة لهما بسعر الفائدة فيمكن التعبير عن العلاقة بين هذا النوع من الطلب على النقود بيانياً كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (02): الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن،

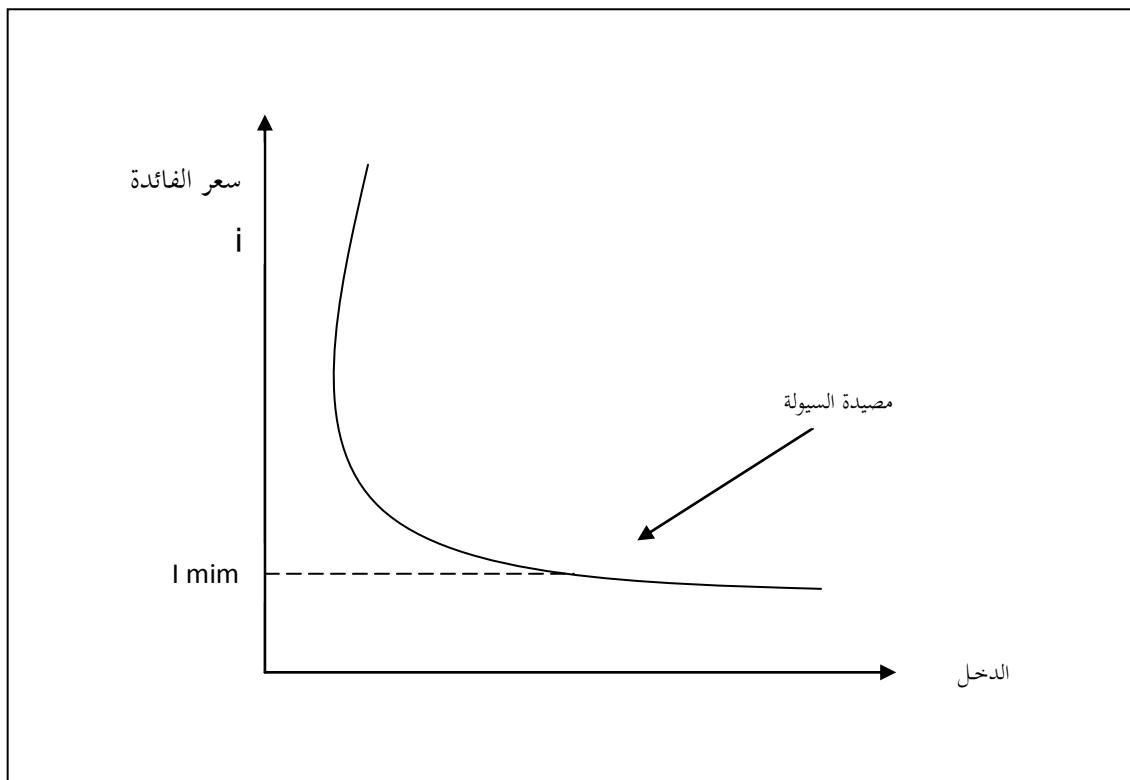
1999، ص 137.

يحتفظ الأفراد بالنقود بهدف الاستفادة من تقلبات الأسعار التي يتوقعون حدوثها في أسواق الأوراق المالية، والطلب على النقود بدافع المضاربة دالة في أسعار الفائدة ذات ميل سالب.

$$D_S = f(i)$$

ويتم توضيح ذلك بيانياً كمايلي:

الشكل (03): الطلب على النقود بدافع المضاربة.



المصدر: عمر صفري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر،

2005، ص 233.

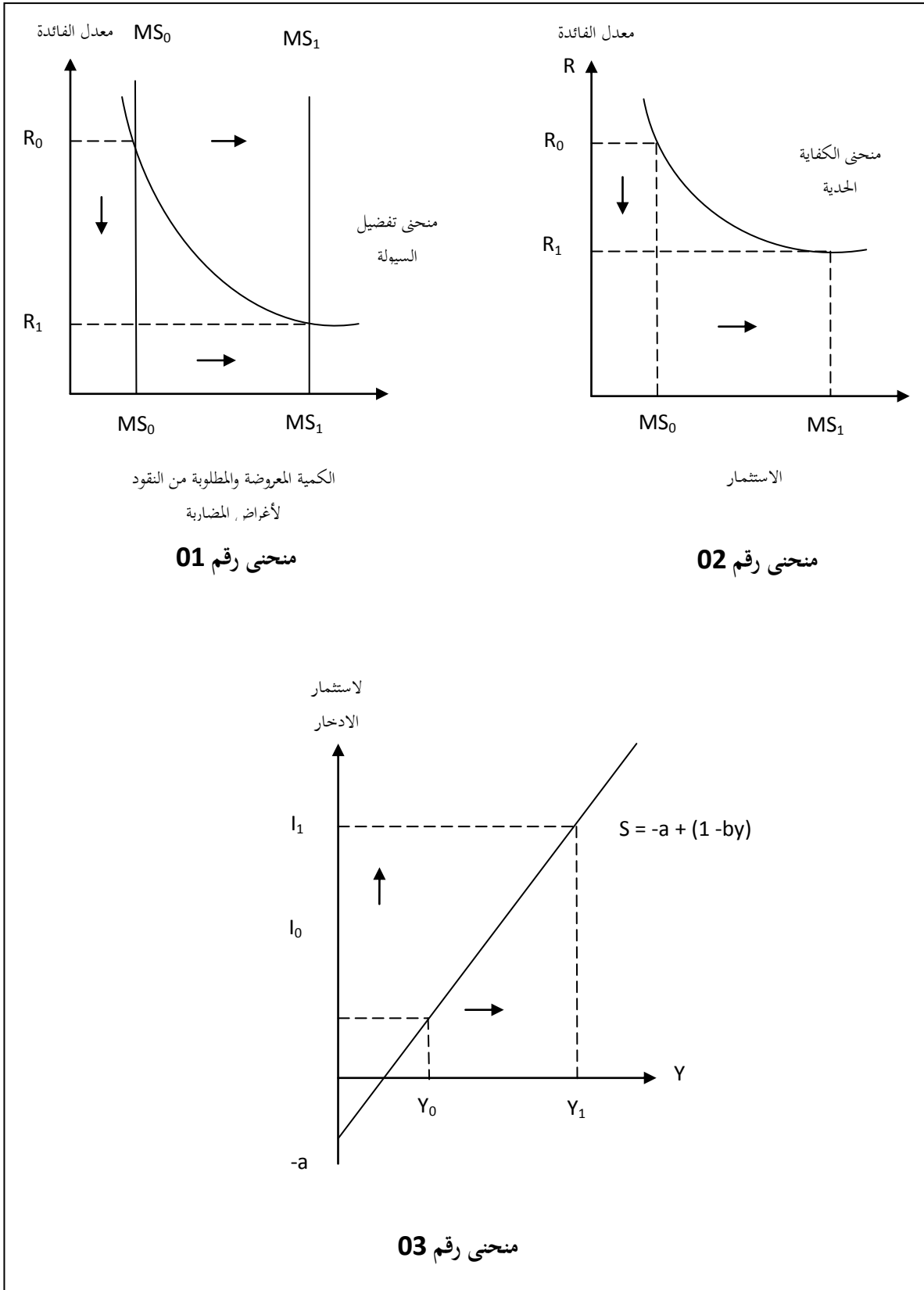
لقد عدّ كينز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه أقر أن السياسة النقدية تلعب دور المساعد لتلك السياسة ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية، لإيمانهم على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة غير كونها وسيلة للمبادلة

وإنما هي مخزن للقيمة جاعلاً للنقود الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام، إذا إن الاحتفاظ بالنقود بدلاً من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك والمخاطر بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه ارتفاع (سعر الفائدة) من انكماش في حجم الاستثمار ومن نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل والإنتاج والاستخدام ويحصل العكس بميل التفضيل النقدي للانخفاض، وهكذا يعد التفضيل النقدي طبقاً للتحليل الكينزي مصدراً مهماً من مصادر التقلبات الاقتصادية.

ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم المسار الاقتصادي<sup>(1)</sup>، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (04): دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي.

<sup>1</sup> - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.



المصدر: عباس كاظم الدعي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد بتفضيل السيولة أي أن تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي بعد أن حدد كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود (دافع التبادل، الاحتياط والمضاربة) فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوف يؤدي إلى تحول منحنى عرض النقود من  $M_{S0}$  مثلما في منحنى (1) بما أن  $Md = L_1 + L_2$  (\*) فإن الكمية الزائدة في ظل ثبات الدخل ستكون  $(\Delta Ms = L_2)$  أي توظيف هذه النقود لأغراض المضاربة في السندات من لدى الأفراد مما يزيد الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، وبما أن هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة فإن معدل الفائدة سينخفض من  $R_0$  مثلما في المنحنى (1)، وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمرونة عالية بالنسبة إلى معدل الفائدة على أساس العلاقة ما بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال (\*) وبما أن معدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني ان المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار من  $I_0$  مثلما في منحنى (3)، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال الذي يتحدد وفقاً للاستهلاك والاستثمار، وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي، فزيادة الاستثمار طبقاً لآية السياسة النقدية تؤدي إلى زيادة الدخل وهو ما يظهر في منحنى (3) إذا ارتفع الدخل التوازني من  $Y_0$  وهذا بسبب عمل المضاعف. ←

وبذلك فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقاً لتحليل كينز، ويمكن ان نتصور الحالة العكسية عند تخفيض كمية النقود المعروضة.

فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دوراً كبيراً في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لأيدي العاملة في المجتمع.

\*  $M_d$ : الطلب على النقود (التفضيل النقدي يساوي  $L_1$  الاحتفاظ بالنقود لأغراض التبادل و  $L_2$  الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة).  
\* - الكفاية الحدية لرأس المال: هو سعر إعادة الخصم الذي يحقق التعادل بين نفقات المشروع والقيمة المحصومة لتيار الدخل المستقبلي الذي يولده المشروع.



وفي نفس السياق لابد من الإشارة إلى محاولة الكينزيين تطوير وتقديم النظرية العامة لكينز بصورة منتظمة وسهلة وانطلقوا في ذلك من تفسيرهم لأثر السياسة النقدية من خلال منحنيين أساسيين منحني تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال، إذ يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة التفضيل بالنسبة لسعر الفائدة أي أن تغير الكمية المعروضة يكون أكثر من سعر الفائدة وبالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة إلى التغيرات في سعر الفائدة وبالعكس، في حين ان تتمتع منحني الكفاية الحدية لرأس المال بمرونة أكبر لسعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمقدار أكبر جراء تغير أقل في سعر الفائدة وبالعكس<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الرابع: السياسة النقدية في التحليل النقدي.

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعماء ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث قامت بتحويلها من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي أطلق على النظرية التي جاء بها فريدمان "النظرية المعاصرة لكمية النقود" تقوم على مجموعة من الافتراضات وهي كما يلي:<sup>(2)</sup>

- استقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- استقلال دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.
- الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- عدم خضوع الأعوان الاقتصادية إلى الخداع النقدي.

#### أولاً: الطلب على النقود.

طبقاً لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صورة أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري، وبناءً على هذا التحليل، فإن دالة الطلب

<sup>1</sup> - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص35.

<sup>2</sup> - إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص189.

على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة والأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية وأية متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثيرات في الأذواق والتفضيلات<sup>(1)</sup>، ويمكن كتابة دالة الطلب على النقود وفقاً لتحليل فريدمان بالشكل التالي:

$$Md = F \left( P \cdot rb \cdot re \cdot \frac{\Delta P}{\Delta T} \cdot \frac{1}{P} \cdot \frac{yP}{P} \cdot w \cdot u \right)$$

حيث:

**Md**: دالة الطلب على النقود.

**P**: المستوى العام للأسعار.

**rb**: عائد السندات الذي يتمثل بسعر الفائدة السوقي.

**re**: عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية.

$\frac{\Delta P}{\Delta T} \cdot \frac{1}{P}$ : يمثل معدل التضخم المتوقع.

$\frac{yP}{P}$ : يمثل الثروة ويصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

**w**: يمثل رأس المال البشري ورأس المال غير البشري.

**u**: يمثل تفضيلات وأذواق المستهلكين.

يتضح من الصيغة أعلاه أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية، وكذلك معدل التضخم المتوقع هو متغير خارجي، في حين أن الدخل الدائم

<sup>1</sup> - الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلية في ظل الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص 57.

والعنصرين الآخرين ( $W.U$ ) هما متغيرات داخلية، وعدّ تأثيرهما ضئيلاً في المدى القصير ليصل إلى أن دالة الطلب على النقود هي متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة إلى الأسعار ليعود إلى النظرية الكمية للنقود وبطريقة تحليلية مختلفة.

### ثانياً: عرض النقود.

أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي فأى تقلبات في عرض النقود ستعود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف دون التضخم يتطلب نمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغير في عرض النقود ونسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً وهذا هو دور السياسة النقدية.

وطبقاً لفريدمان وشوارتز فإن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وانخفاض العائد، مما يتغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة الأصول.

فالأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية، وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محافظ الأوراق المالية من أجل تخفيض حيازتهم النقدية، وهذا يدفعهم نحو شراء أوراق مالية مربحة، وبالتالي سيقود هذا الشراء إلى تزايد أسعار السندات وانخفاض العائد عليها، الأمر الذي يزداد فيه الطلب على الأصول الأخرى بما فيها الأسهم والأصول العينية ومع زيادة هذه الأصول فإن أسعارها سوف تزداد ولهذا الزيادة تأثيرات إضافية مثلة بارتفاع الأسعار وتنشيط إنتاج هذه الأصول والذي يزداد معه الطلب على الموارد المستخدمة في إنتاجها، وهذا يعني أن الزيادة في عرض النقود ستسبب زيادة في الإنفاق على الأصول العينية، وبالتالي على الخدمات، إذ تتضمن هذه الزيادة في النفقات زيادة الإنفاق على كل من الاستثمار والاستهلاك.

فقد أشار فريدمان إلى ان الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي ففي الأمد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والأسعار معاً. في حين أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي وبشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل. وهكذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية، معدل الادخار وهيكل الصناعة، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعاً في معدل التضخم وليس ارتفاع معدل النمو الناتج، طالما أنهم ينظرون إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وبالتالي فإنهم يعطون مكانته الأهمية القصوى في إصلاح حالة النظام الرأسمالي<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> -الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

المبحث الثاني: السياسة النقدية، أهدافها، أدواتها وقنوات انتقالها.

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة، تختلف من دولة إلى أخرى مستعملة في ذلك أدواتها المباشرة وغير المباشرة، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهداف السياسة النقدية وأدواتها وقنوات انتقالها.

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية.

أولاً: الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، كما تعتبر صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسيطة.

1- مجاميع الاحتياطي:

تشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإيجابية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الاحتياطات الإيجابية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحاً منها الاحتياطات الإيجابية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

## 2- أحوال سوق النقد:

تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحاً منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض.

كما استعملت أحوال سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفترضه البنوك على أحسن العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

الأهداف الوسيطة هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن من خلال مراقبتها وإدارتها تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية وتمثل فيما يلي:

## 1-المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوانالماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع<sup>(2)</sup>.

وقبل التطرق للتعمق أكثر في هذه المؤشرات لا بد من التطرق إلى طلب وعرض النقود وتحديد بعض المفاهيم.

### 1-1- الطلب على النقود:

يتميز كينز ثلاث دوافع للطلب على النقد وهي:

<sup>1</sup> - رسول حميد، العولة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص62.

<sup>2</sup> - قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص64.

دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة.

### 1-2-2- عرض النقود:

لمعرفة الوسائل الممكن استخدامها لتأثير على المجمعات النقدية لا بد من فهم وتحليل عملية تكوين الكتلة النقدية، وهذا ما يتطلب تحليل ثلاث أنواع من الحسابات وهي: (1)

#### 1-2-2-1- المسح أو الوضع النقدي:

هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يتم دمج بيانات الميزانية العمومية لجميع المصارف التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السياسة.

#### 1-2-2-2- حساب البنك المركزي (السلطة النقدية):

يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم: العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة. أما في جهة الأصول فيتضمن الحساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، الحقوق على البنوك التجارية.

#### 1-2-2-3- حساب البنوك التجارية:

تتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤشر في تكوين عرض النقود في جهة الخصوم يتضمن الحساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية وقروض البنك المركزي، أما في

<sup>1</sup> - بن طالب فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص ص 43-

جهة الأصول فيتضمن الاحتياطات المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي... الخ.

### 1-3- المضاعف النقدي:

انطلاقاً من العناصر المذكورة أعلاه، يمكننا أن نعرف عملية تكوين الكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما:<sup>(1)</sup>

- التكوين الأولي للنقود المركزية والذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي اتجاه الجمهور.
- التوسع الثانوي في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية التي تتلقى الودائع وتعيد إقراضها مما يؤدي إلى مضاعفة هذه الودائع، ويمكن كتابة المعادلة التالية:

$$M_0 = M F + D \dots \dots \dots (1)$$

$$R M = M F + R \dots \dots \dots (2)$$

حيث:  $M_0$  النقود على أساس أنها مجموعة النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي ( $M F$ ) والودائع ( $D$ )، أما المعادلة (2) فنعرف القاعدة النقدية على أساس أنها مجموعة النقود القانونية ( $M F$ ) والاحتياطات المصرفية ( $R$ ).

### 2- معدلات الفائدة:

إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضاً بمثابة أدوات للسياسة النقدية، وفي هذا الخصوص نستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية في الآن عينه، فضلاً عن ذلك لا يفرض في أي بلد على الإطلاق معدل فائدة واحد على جميع الوكلاء الاقتصاديين. إذ أن العديد من هؤلاء الأخيرين يحصلون

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 66.



دائماً على قروض بمعدلات فائدة أفضل من تلك التي تفرضها الشروط العامة للسوق وهذا بالتأكيد بشكل عاملاً مشوهاً لمعنى الهدف الوسيط المتعلق بمعدل الفائدة<sup>(1)</sup>.

(2) ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:

#### – المعدلات الرئيسية:

وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

#### – معدلات السوق النقدية:

وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، ... الخ).

#### – معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل:

وهي التي على أساسها تصدر السندات.

#### – معدلات التوظيف في الأجل القصير:

(حسابات على الدفاتر، ادخار سكاني... الخ)

#### – المعدلات المدبنة:

وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

<sup>1</sup> - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص195.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص127.

### 3- سعر الصرف:

سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ، مؤثر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما بالحفاظ على هذا المعدل، قريباً من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية، (سواء عبر تدخلات المصرف المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة)، تستطيع السياسة النقدية أن تسهم في التوازن الاقتصادي العام. إن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملاً لتخفيض التضخم، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية<sup>(1)</sup>.

### 4- معايير اختيار الأهداف الوسيطة:

تؤخذ عند اختيار الأهداف الوسيطة ثلاثة معايير لها علاقة بالهدف الأولي ولها آثار على الهدف النهائي وتجعله يفي بالغرض أكثر من غيره وهي: (2)

#### 1-4- القابلية للقياس:

لكي تكون الحسابات دقيقة يجب أن يخضع الهدف للقياس الدقيق لأنه يعتبر الإشارة التي تبين حقيقة اتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي أو خارج إطار اتجاهها المحدد لها وإتاحة البيانات يختلف من متغير لآخر فبيانات سعر الفائدة متاحة، أما البيانات عن الناتج الوطني تتاح بعد فترة قد تصل إلى ما بعد السنة، كما هو الحال ببعض البلدان النامية مثل الجزائر، ومن جهة أخرى فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي أو من بيانات سعر الفائدة ومن ثم فإن الاعتماد على سعر الفائدة أو العرض النقدي لتكوين أهداف وسيطة بدلاً من الاعتماد على أهداف أخرى من الناتج الوطني، لأن الأولى تقدم إشارات دقيقة وواضحة عن اتجاهات سياسة البنك المركزي.

<sup>1</sup> - وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 205.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 132.

#### 4-2- القدرة على التحكم في الهدف الوسيط:

للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على البنك المركزي ان يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح، إنما يجب ان يكون لديه أيضا القدرة على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي.

#### 4-3- امكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:

بالإضافة إلى المعيارين السابقين ينبغي أن يكون التنبؤ بأثر الهدف الوسيط المختار على الهدف النهائي ممكناً أو ينبغي أن نمتلك القدرة على توقع ذلك الأثر على الهدف النهائي<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في ما يلي:

#### 1- تحقيق الاستقرار في الأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار نظراً لأن أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود، وبالتالي أثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية، وبالتالي على الأداء الاقتصادي.

كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال<sup>(2)</sup>، فالاستقرار في مستوى الأسعار يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحة وفي نفس

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 133.

<sup>2</sup> - يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، مطابع ادبنار، ليبيا، 1999، ص 212.

الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود ان وجدوا، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار الى اقل مستوى لها<sup>(1)</sup>.

## 2- التشغيل الكامل:

للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الاعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل<sup>(2)</sup>.

## 3- تحقيق معدل عالٍ من النمو الاقتصادي:

كان ينظر في البداية إلى معدل عالٍ من النمو الاقتصادي بأنه مرتبط بتحقيق العمالة الكاملة لكن تغيرت النظرة بعد الخمسينات من القرن العشرين وأصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي كهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، غير أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر سياسة اجتماعية ملائمة ولهذا نجد دور السياسة النقدية يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل بغية تحقيق هذا الهدف<sup>(3)</sup>.

## 4- تحسين ميزان المدفوعات:

إن السياسة النقدية يمكن ان تعدل حالة الاختلال في ميزان المدفوعات، ففي حالة الحجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم، مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات أو حتى نقله إلى حالة الفائض، وكذلك فإن الطريق الآخر يأتي من تغير الأسعار الداخلية التي ستخفف، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، والذي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة، أو قد يجمع الاثنان معاً لإزالة العجز في ميزان المدفوعات: <sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص20.

<sup>2</sup> - مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

<sup>3</sup> - باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، بالإشارة لحالة الجزائر الفترة (2000-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد 06، جوان 2016، ص54.

<sup>4</sup> - عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص183-184.

## المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

وتتمثل في الأدوات غير المباشرة و الأدوات المباشرة.

## أولاً: الأدوات غير المباشرة.

## 1- سياسة سعر الخصم:

يقصد بسياسة سعر الخصم استخدام البنك المركزي لسعر خصم من اجل رقابة الائتمان وذلك عن طريق رفع هذا السعر عندما يريد أن تقبض البنوك التجارية الائتمان الذي تمنحه لعملائها وخفض هذا السعر عندما يريد ان تبسط البنوك هذا الائتمان، وسعر الخصم هو سعر الفائدة، أو الثمن الذي يتقضا ه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية والمالية في المدة القصيرة وهذا السعر لا يتحدد تبعاً لتغير حالة طلب البنوك التجارية على الائتمان وحالة عرضه بواسطة البنك المركزي، بل يتحدد بإرادة البنك المركزي المنفردة مراعيًا في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان<sup>(1)</sup>.

إلا أن سياسة سعر الخصم محاطة بعدد من العيوب التي تحد من فعاليتها وجاذبيتها، فالبنوك لا ترغب كثيرا في الإقراض من البنك المركزي، وتعتبره الملجأ الأخير للإقراض، ومن ثم فإن التغيرات الضئيلة في سعر الخصم قد لا يكون لها تأثير على قروض البنوك، وبالتالي على القاعدة النقدية ثم يضاف إلى ذلك أن البنوك قد تتوفر لديها الأموال، وقد لا تكون في حاجة إلى الإقراض وبالتالي تشل وتضعف من فعالية تلك الأداة من أدوات السياسة النقدية<sup>(2)</sup>.

## 2- عمليات السوق المفتوحة:

ويقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية، وقد طبقت هذه السياسة لأول مرة في إنجلترا في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، وانتهجت الولايات المتحدة

<sup>1</sup> - أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 139.

<sup>2</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

الأمريكية طريقاً تجليتها بدأ من سنة 1913 ثم عقبها فرنسا سنة 1938 ، فإذا نزل البنك المركزي إلى السوق بائعاً لبعض الأصول المالية والتجارية فإنه يهدف من وراء ذلك تحويلها إلى أصول نقدية، الشيء الذي يمكنه من ابتلاع وامتصاص فائض العملة الرائجة، وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق مشترياً لهذه الأصول (الأوراق التجارية والمالية والسندات) ويصب مقابل ذلك نقوداً في السوق، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق، فيمنح القروض ويخلق الائتمان<sup>(1)</sup>.

غير أن عمليات السوق المفتوحة قد تكون محدودة التأثير وقليلة في الحالات التالية:<sup>(2)</sup>

- إذ توفرت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة كبيرة.
- إذا كان غرض البنك المركزي من هذه العمليات مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، فإن مثل هذه العمليات إذ ما جرت بشك ل واسع، قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار هذه الأوراق، وبالتالي في أسعار الفائدة السائدة.

### 3- سياسة الاحتياط النقدي القانوني (الالزامي):

حسب قوانين رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي، كاحتياطي قانوني إلزامي، ويندرج ضمن إجمالي الودائع: الودائع الجارية، الودائع لأجل، وودائع التوفير.

وتولي البنوك المركزية اهتماماً خاصاً في أن يسد كل بنك تجاري ما عليه من احتياطي نقدي في نهاية كل شهر، ويحسب الاحتياطي النقدي بناءً على المتوسط الشهري لحجم ودائعه في ذلك الشهر فإذا

<sup>1</sup> - عيجولي خالد، فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، المنتدى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 20.

<sup>2</sup> - عبد المنعم السيد عليو نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 363.

تخلف البنك التجاري عن تسديد ما عليه من احتياطي، فإن البنك المركزي يفرض عليه فائدة أعلى على المبالغ الناقصة، وذلك ليحث البنوك التجارية على تسديد ما يترتب عليه من احتياطي نقدي قانوني، وفي ظروف الركود الاقتصادي، فإن البنك المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بينما في ظروف التضخم فإنه يرفع هذه النسبة، وذلك لتقليص قدرة البنوك التجارية على ضخ الائتمان<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

تستخدم السلطات النقدية هذه الأدوات من أجل التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كماً ونوعاً ومن أهمها ما يلي:

#### 1- سياسة تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضاً تخصيص الائتمان ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلاً يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض ففي حالات التضخم الجامع تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، واستخدم هذا الأسلوب لأول مرة في فرنسا سنة 1948، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - حسين محمد سمعانوسهيل احمد سمعان، النقود والمصارف، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص180.

<sup>2</sup> - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص57.

## 2- النسبة الدنيا من السيولة:

يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دينا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

## 3- ودائع مشروطة للاستيراد:

بموجب هذه الأداة، يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي، ونظراً لعدم رغبة (أو قدرة) المستورد تجميد (أو توفير) هذا المال يلجأ الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد ويؤدي هذا إلى التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد<sup>(2)</sup>.

## 4- الإقناع الأدبي:

يحاول البنك المركزي التأثير على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بأسلوب الإقناع الأدبي أو ما يسمى المصارحة، فمن خلال المقالات في الصفحة والمجلات والخطب في المناسبات يحاول صانعو السياسة النقدية تغيير سلوك البنوك والمؤسسات المالية إلى الاتجاه المرغوب<sup>(3)</sup>.

ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة الموجودة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

## 5- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص81.

<sup>2</sup> - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص166.

<sup>3</sup> - عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص226.



أواستثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك<sup>(1)</sup>.

إن اعتماد الأسلوب المباشر لإدارة السياسة النقدية بدأ التخلي عنه سنة بعد سنة خاصة في السنوات الخيرة من القرن العشرين لصالح الأساليب الغير المباشرة سواءً في الدول المتقدمة أو الدول النامية ولعل السبب في ذلك ما يلي:<sup>(2)</sup>

- كبح نشاط البنوك المتميزة بالحيوية والفعالية، بتسقيف القروض وتقيدها واستخدام رقابة مباشرة، وهذا في مجملته يؤثر سلباً على المنافسة في الصناعة المصرفية.
- تضر هذه الأدوات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة.
- يمكن أن تؤدي إلى حدوث مشاكل ونزاعات نتيجة التمييز بين القطاعات، وصعوبة تحديد صفات القطاع الأساسي دون غيره.
- عدم وجود ضمانات حول توجهه (أو تخصيص) الائتمان المقدم لبعض القطاعات لأغراض محددة لها.
- نظراً لكون التمييز بين القطاعات لا يستند بالضرورة لمعيار الكفاءة، فإن هذه الأدوات المباشرة تؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد.

### المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية.

تعتبر قناة الانتقال عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، وتنحصر هذه القنوات في ما يلي:<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

<sup>2</sup> - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 167.

<sup>3</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-79.

**أولاً: قناة سعر الفائدة.**

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك ان السياسة النقدية التقيدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة. والتحول إلى الاستثمار في العقار، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

**ثانياً: قناة سعر الصرف.**

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الجني وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

**ثالثاً: قناة أسعار السندات المالية.**

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين لاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصة للمؤسسة ومخزون رأس المال الصافي) وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

**- عبر القناة الأولى:**

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه تراجع الناتج المحلي الخام.

– عبر القناة الثانية:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

رابعاً: قناة الائتمان:

وتنقسم هذه القناة بدرها إلى قناتين:

– قناة الإقراض المصرفي:

حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

– قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض.

ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي نمو الإنتاج المحلي الخام<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> – قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص79.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية.

أثار موضوع فعالية السياسة النقدية جدلا كبيرا لا يزال متواصلا، حيث أن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من العوامل، كما أن هذه الفعالية تختلف من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح.

المطلب الأول: تشخيص فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية.

تعني فعالية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية<sup>(1)</sup>، وتجدر الإشارة الى أن مدى فعالية السياسة النقدية في أي دولة يظل محكوما بطبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وبالتالي فان جمود الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدولة قد يشكل عقبة أمام فعالية السياسة النقدية.

أولا: شروط نجاح السياسة النقدية.

ان نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:<sup>(2)</sup>

- نظام معلوماتي فعال يشمل تحديد نوعية وطبيعة الاختلال وتحديد معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ونوعيتها وكذا القدرات الاقتصادية للبلد.
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- هيكل النشاط الاقتصادي، السياسة الحكومية اتجاه المؤسسات الحكومية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
- درجة الوعي الادخاري لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص435.

<sup>2</sup> - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص133.

- سياسة الاستثمار في البلد وتشمل مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين و الأجانب، مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- توافر الأسواق مالية و نقدية متطورة و مدى أهمية السوق الموازية
- استقلالية البنك المركزي، حيث فرضت قضية استقلال البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط الازم لوضع و تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق استقرار.

### ثانيا: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة.

تتلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة وبالتالي يؤدي الى تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، ويتالي تزايد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويؤدي وجود سوق نقدية عاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية القصيرة الى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية الى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل المشتري أو بائعا لهذه الأوراق في هذا السوق وإذا أضفنا الى ذلك ان النقود المصرفية تمثل الأكبر و الأهم من كمية النقود المتداولة و بالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا ان تغير نسبة الاحتياطي و السيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود، بمعنى ان الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية أيالأدوات الخاصة (النوعية)، لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن ان تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود و من ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص32-33.

ثالثاً: عوائق فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية.

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وعلاقاته الاقتصادية الخارجية لذلك نجد بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف، وأن الاعتماد كله ينصب على نسبي الاحتياط والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة (النوعية) من ناحية أخرى.

وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية وأهم هذه الأسباب<sup>(1)</sup>:

- عدم وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق في نطاقها وهذا ما يؤدي الى فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة.
- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه ان يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- ضعف الوعي النقدي و المصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية الى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليس ودائع أو أوراق مالية الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة.
- ضالة مرونة الاستثمارات للتغيرات التي تحدث لأسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض كبير لسعر الفائدة.
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول والأنظمة الضريبية مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية، أما النقود المصرفية فما زال دورها محدوداً كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

- و بالرغم من تلك الملاحظات والأسباب المفسرة لاحتمالات ضعف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية إلا أنه لا يمكن لتك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، حيث أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها كثير من الاقتصاديات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تشير الى ان السياسة النقدية إحدى المحاور الرئيسية لتلك البرامج، فالإصلاحات الاقتصادية تتجه الى تقوية سوق النقد والمال وتحرير العملة الوطنية وغيرها والتي تزيد بدورها من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلا.

### المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مغلق.

قبل التطرق لدراسة هذه الفعالية سوف نعرض بإيجاز كل من التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقد.

أولاً: التوازن في سوقي السلع و النقد.

#### 1- التوازن في سوق السلع و الخدمات:

التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق بالمساواة بين الادخار والاستثمار وبما ان الادخار يكون تابعا متزايدا للدخل، بينما الاستثمار هو تابع متناقص لمعدل الفائدة، إذن يمكن كتابة:

$$S = s(y): S' (y) > 0 \dots \dots \dots (1)$$

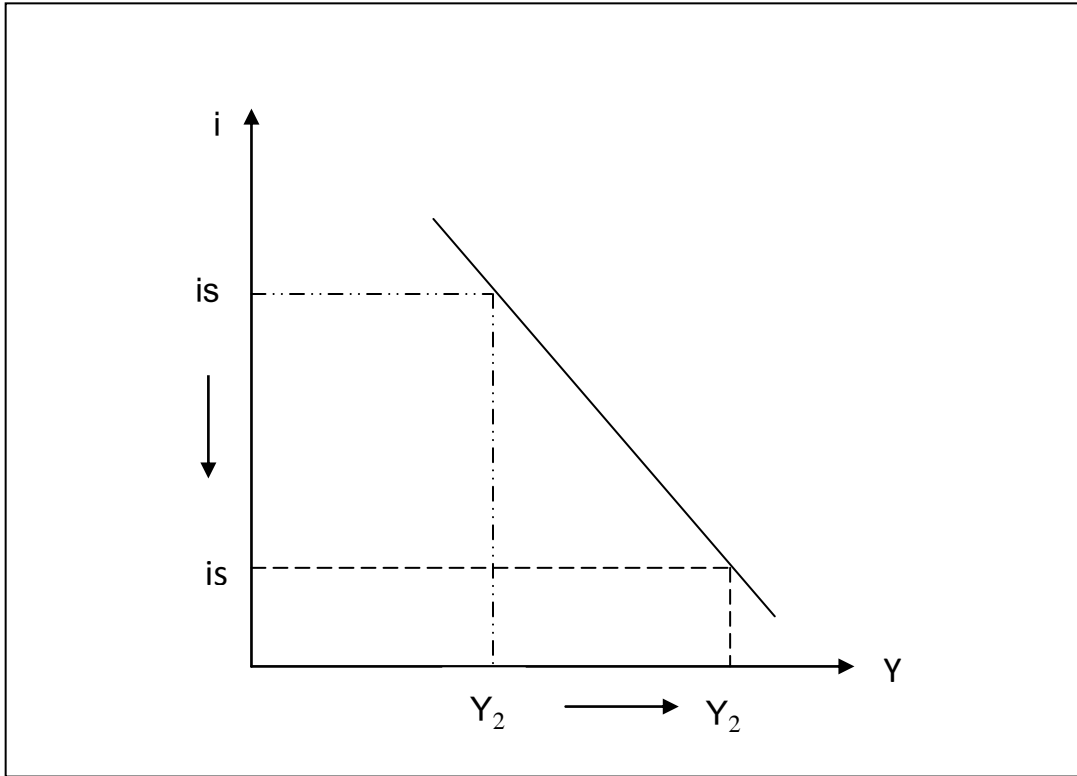
و منه شرط التوازن سوق السلع و الخدمات يكون

$I = I$

$I($

ان معادلة التوازن هذه تعني انه بالنسبة لكل معدل فائدة ( $i$ ) توجد قيمة وحيدة ( $Y$ ) تحقق المساواة بين الادخار والاستثمار ( $I$ )<sup>(1)</sup>، واستمرار احتفاظ السوق بتوازنه يتطلب تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين أساسيين هما الدخل وسعر الفائدة<sup>(2)</sup> و يمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل(5): منحنى IS.



المصدر: بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 208.

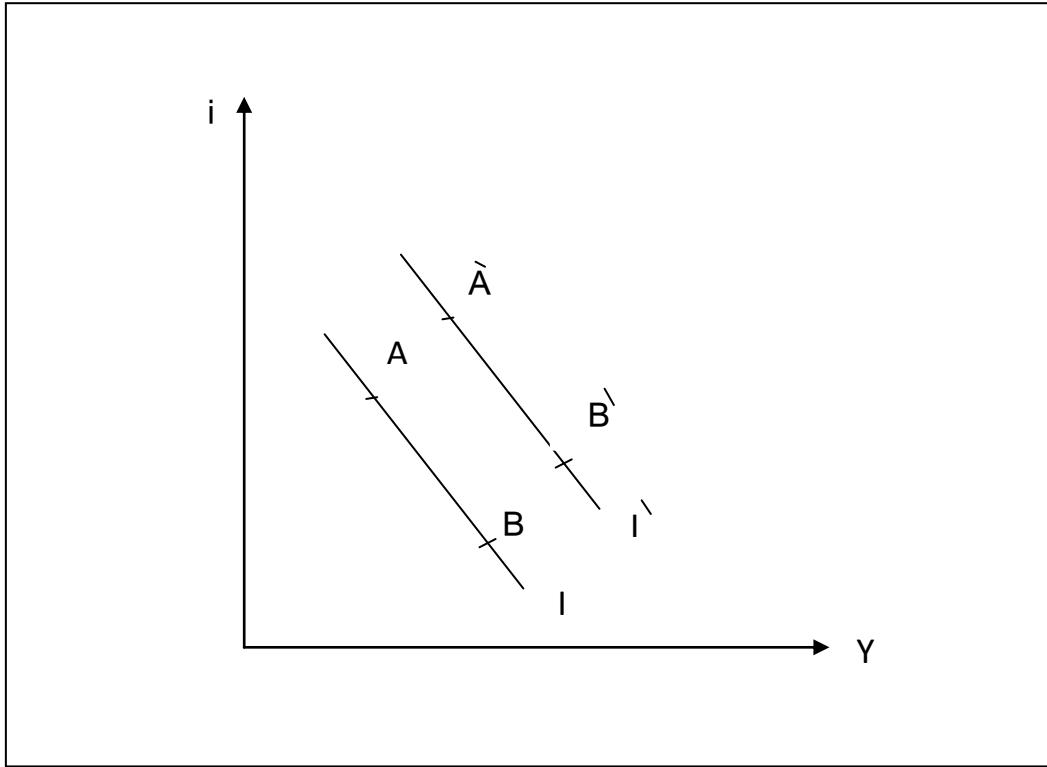
أما الشكل الموالي يوضح مستويات الدخل وأسعار الفائدة إذا تلازم بعضها مع بعض يتحقق التوازن بين مستويات الادخار مع مستويات الاستثمار أي يتحقق التوازن العام في سوق السلع والخدمات.

<sup>1</sup> - بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 207-208.

<sup>2</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 308.



الشكل (6): كيفية اشتقاق منحنى IS.



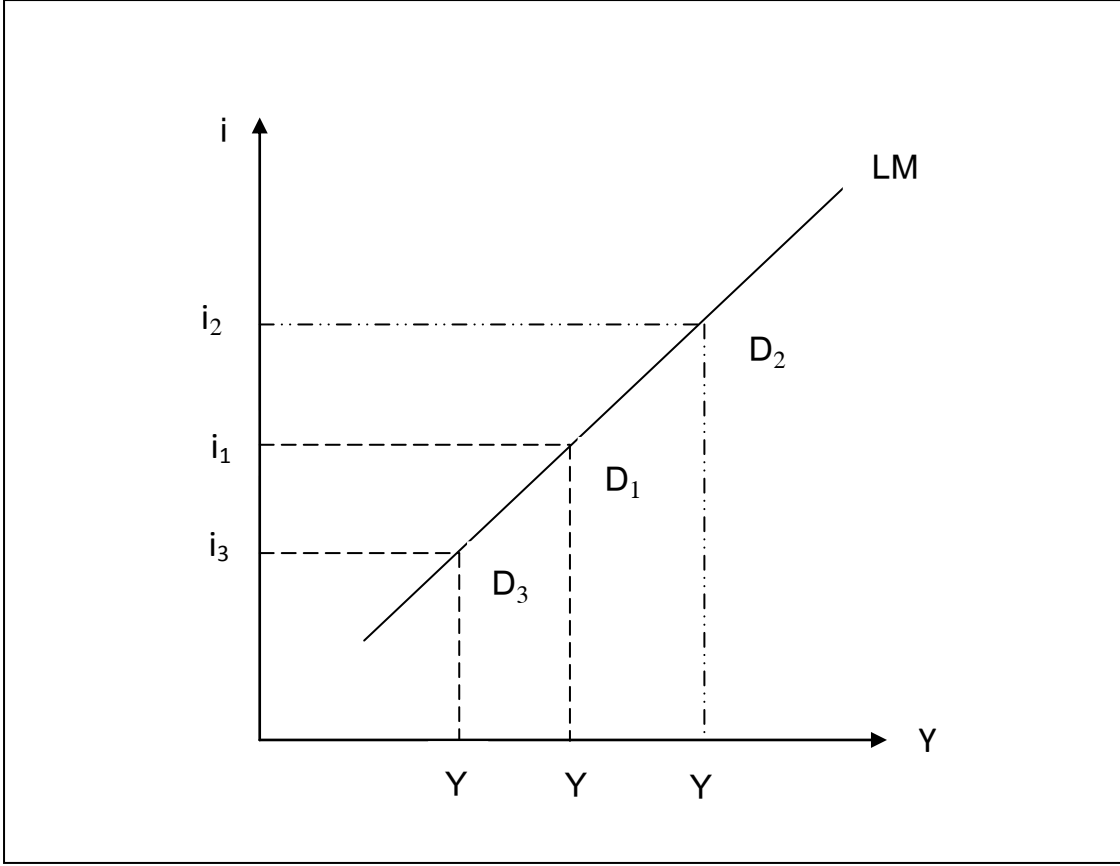
المصدر: ناظم محمد النوري الثمري، مرجع سبق ذكره، ص 309.

والمنحنى الناتج عن التوازن هو المنحنى IS، وأن انتقال هذا المنحنى إلى اليمين أو إلى اليسار يكون مرتبطاً بطبيعة السياسة المالية الحكومية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية، فينتقل المنحنى إلى اليمين عندما تتوسع الحكومة في إنفاقها، وينتقل إلى اليسار عندما تقلص الحكومة من حجم نفقاتها.

2- التوازن في سوق النقد:

إن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتعادل الطلب على النقود (التفضيل النقدي) مع كمية النقود المعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن اشتقاق منحنى LM عن طريق تحديد مستويات الدخل وأسعار الفائدة المختلفة التي يتحقق عندما التوازن في سوق النقد ونوضح ذلك من خلال الشكل (04).

الشكل (07): اشتقاق منحنى LM.



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 311.

حيث المحور العمودي بين مستويات سعر الفائدة والمحور الأفقي بين مستويات الدخل، وعند النقاط ( $D_1, D_2, D_3$ ) تبين لنا التساوي بين كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة عند مستويات معينة للدخل وسعر الفائدة، والمنحنى LM ينتقل نحو اليمين أو اليسار حسب طبيعة السياسة النقدية المتبعة توسعية أو انكماشية.

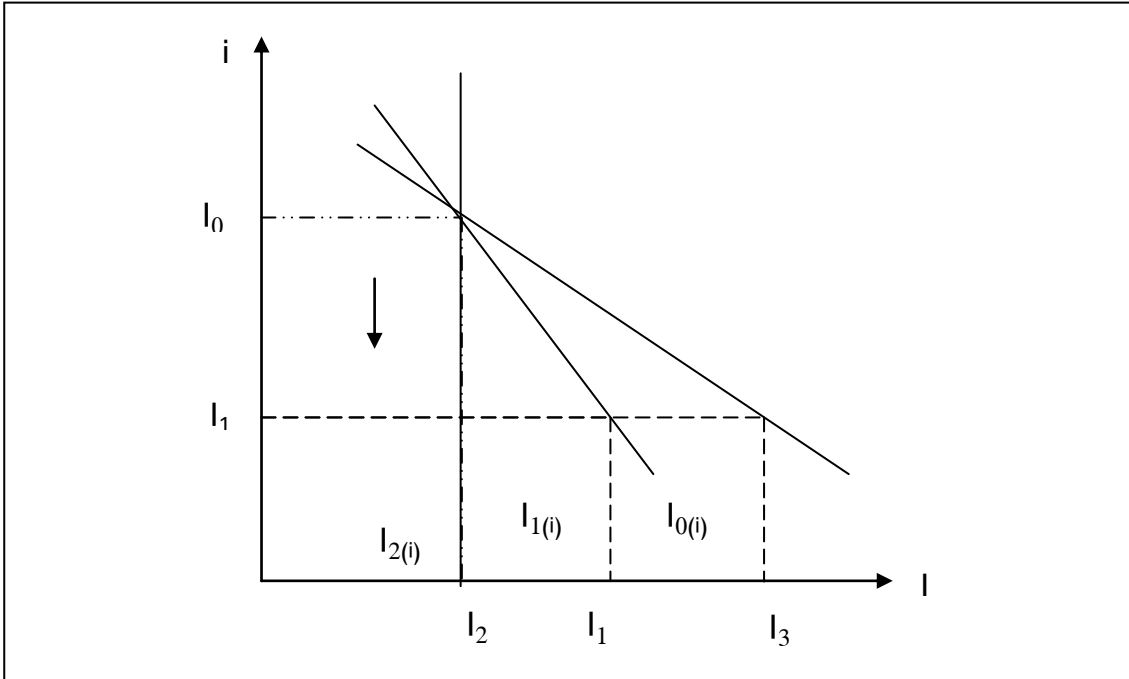
### 3- التوازن الاقتصادي العام.

ويتم التوازن الاقتصادي العام من خلال توازن سوقي السلع والنقود في ذات الوقت، وصيغة التوازن الاقتصادي العام تظهر من خلال نقطة تقاطع منحنى ( $IS$ ) و منحنى LM وهذه النقطة يتحدد عندها مستوى الدخل التوازني ومستوى سعر الفائدة التوازني أيضا.

ثانياً: فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى IS.

تتوقف درجة انحدار منحنى IS على مدى استجابة الطلب الاستثماري في سوق السلع والخدمات الى معدل الفائدة  $i$  (أي المرونة)، حيث تعتبر مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة إحدى محددات الفعالية بالنسبة للسياسة النقدية. و لذلك نتناول في هذه النقطة انعكاسات زيادة عرض النقود  $M^S$  - لمنحنى IS له ثلاثة انحدارات على الدخل من خلال  $i$  لأن السياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار واستناداً الى الشكل (05)، نلاحظ ان المنحنى  $I_0^{(i)}$  أكثر مرونة يليه  $I_1^{(i)}$  ثم المنحنى  $I_2^{(i)}$  المنعدم المرونة.

الشكل (08): مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة وفعالية السياسة النقدية.



المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 194.

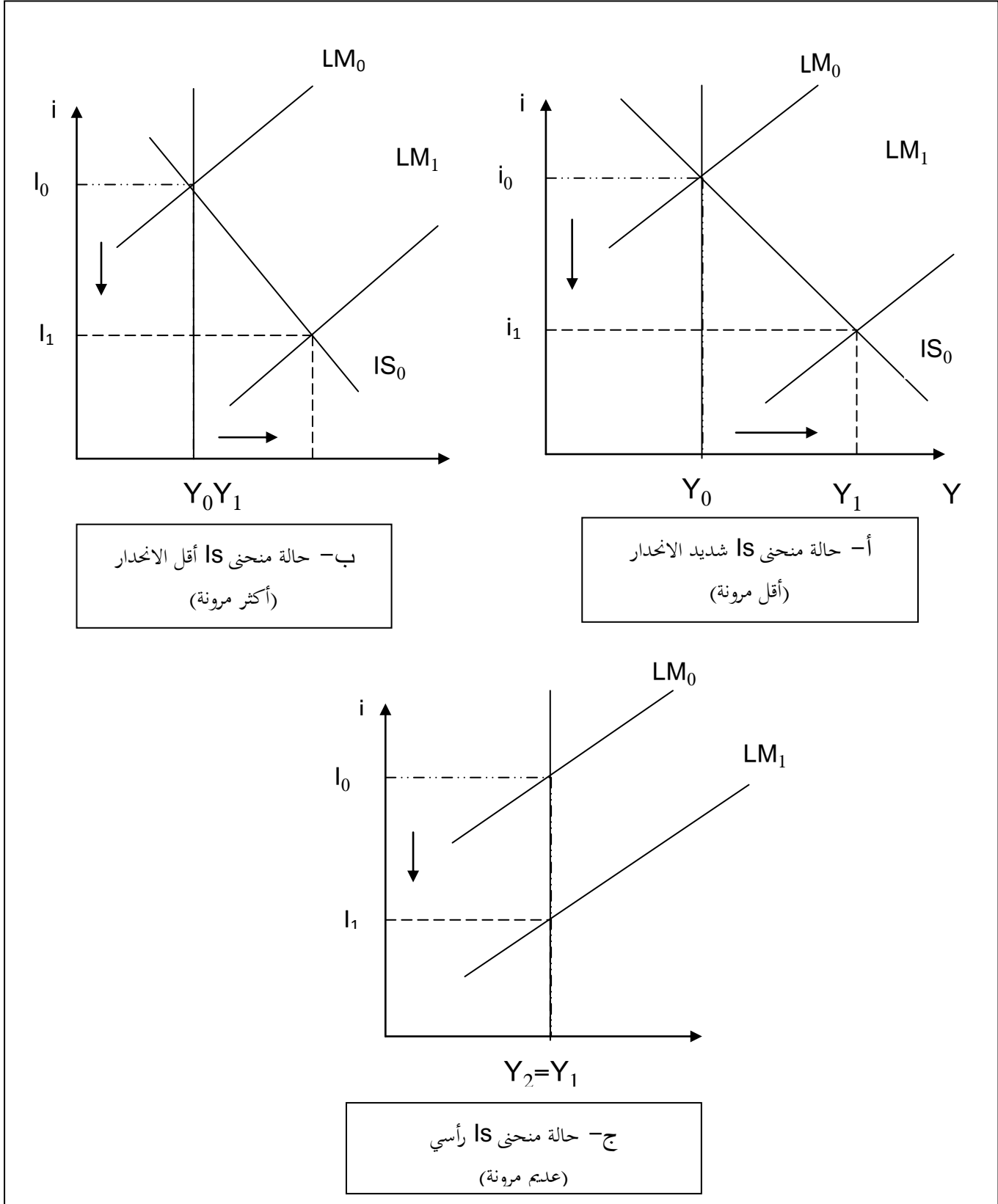
وعند انخفاض  $i$  من  $i_0$  الى  $i_1$  ، فإن  $I$  يتغير طردياً حسب مرونة الاستثمار، أي كلما كان  $I$  قليل التغير كلما كانت مرونته اقل، ويؤدي ذلك الى سياسة نقدية اقل مرونة، وبالتالي كلما قلت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، كانت السياسة النقدية اقل فعالية.

واستناداً لتحليل الأشكال الأخرى المرتبطة بمنحنى IS الواردة في الشكل (06) نتوصل للنتيجة التالية:

السياسة النقدية تؤثر على الدخل، من خلال تأثيرها على معدل الفائدة، وتكون هذه السياسة غير فعالة عندما يكون منحنى IS شديد الانحدار، أي في هذه الحالة طلب الاستثمار غير مرن لسعر الفائدة. والعكس في الحالة البديلة.

مع الإشارة الى ان الانتقال الأفقي في المنحنى نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي هو بمقدار المضاعف مضروب بالتغير في عرض النقود.

الشكل (09): فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى IS



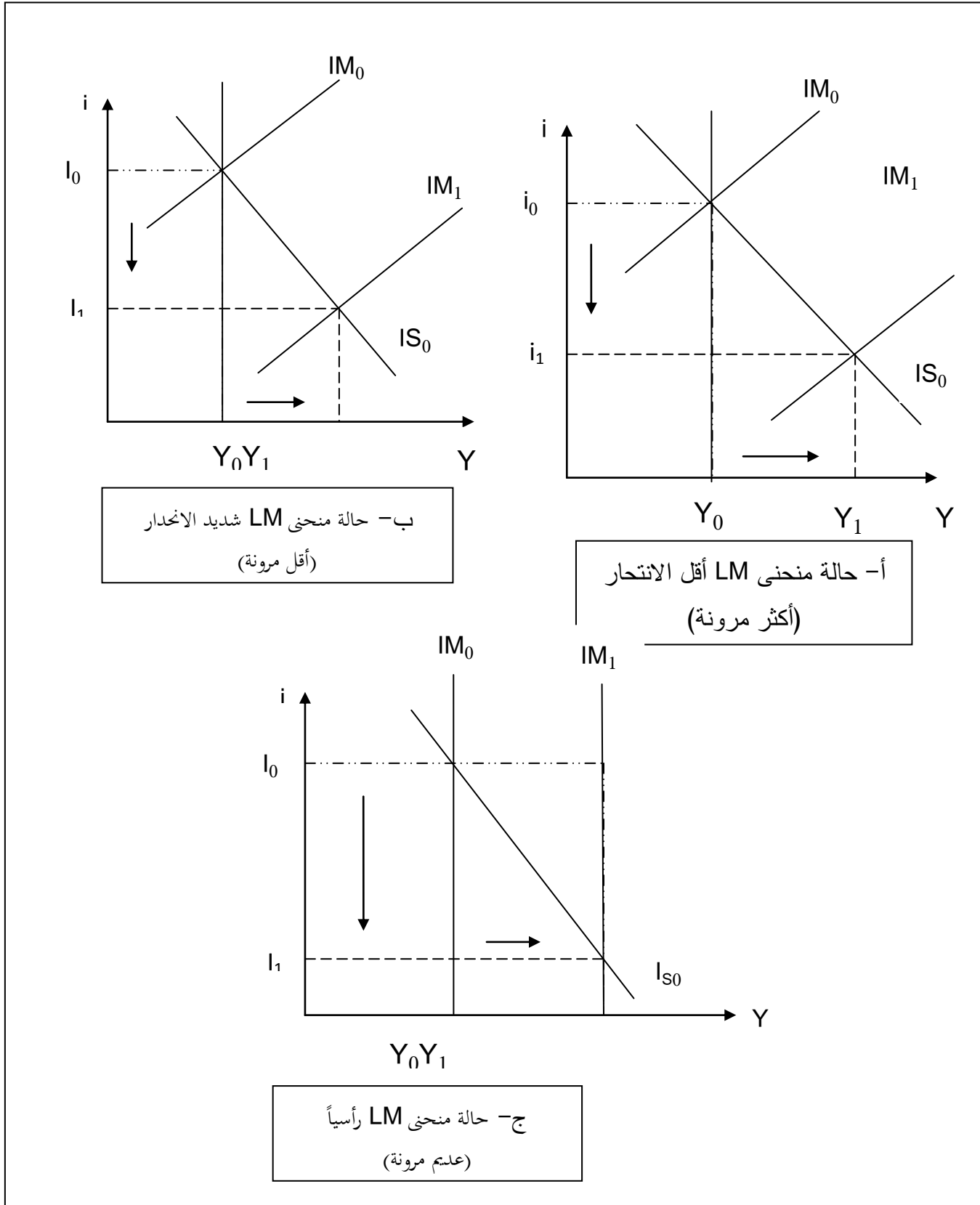
المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 195

وكحوصلة حول فعالية السياسة النقدية و منحى IS انحدار السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما يكون منحى IS أفقياً أو قليل الانحدار (أي مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة مرتفعة).

ثالثاً: فعالية السياسة النقدية وانحدار منحى LM.

باعتبار ان منحى LM يتوقف على مرونة طلب النقد بالنسبة لسعر الفائدة، فإن في حالة المرونة المرتفعة يكون منحى LM مستو نسبياً ( قليل الانحدار)، و يكون المنحنى أكثر انحداراً في حالة المرونة المنخفضة، وعندما تكون المرونة منخفضة فإن منحى LM يكون راسياً، و بالتالي سوف ندرس الآثار المترتبة على زيادة عرض النقود، عندما نكون أمام ثلاث وضعيات لمنحنى LM (اقل، أكثر عدم المرونة) ونوضح ذلك من خلال الشكل (07) الموالي:

الشكل (10): فعالية السياسة النقدية و انحدار منحنى LM.



المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 199.

انطلاقاً من الشكل (07) في أجزاءه الثلاثة، حيث تتباين المرونة، فإن الزيادة المتساوية في عرض النقود نقلت منحنى LM بمقدار متساوٍ من  $LM_0$  إلى  $LM_1$ ، ويعني ذلك بياناً انتقالاً أفقياً لمستوي الأشكال الثلاثة، بمقداره جداء المضاعف في تغيير عرض النقود، وعليه تكون السياسة النقدية أقل فعالية في الجزء (أ)، ثم أكثر فعالية في الجزء (ب)، وأكثر فعالية مما سبق في الجزء (ج)، أي أن أثر التغيير في الكمية المعروضة من النقود يزداد تدريجياً كلما زاد انحدار منحنى LM.

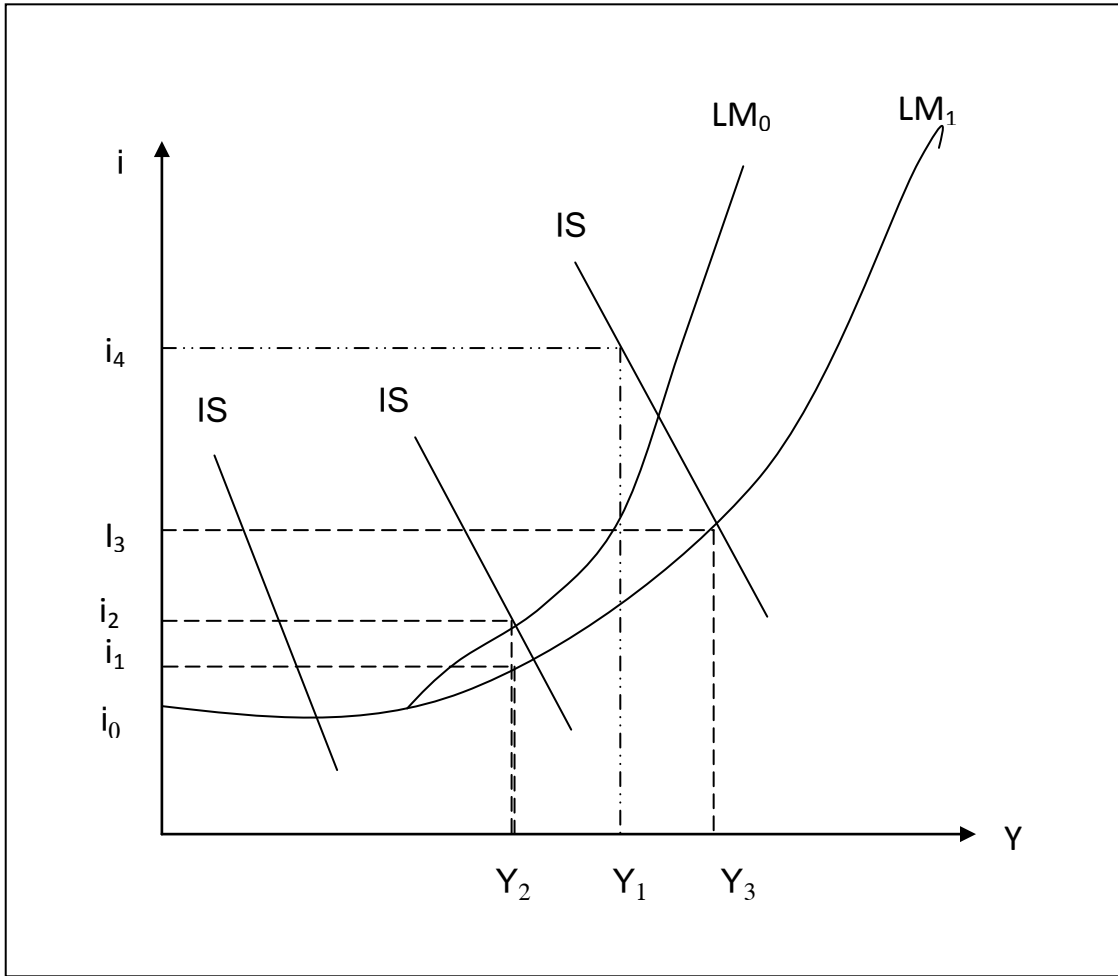
و يمكن تفسير ما سبق كما يلي: عند المقارنة انخفاض  $i$  الناتج عن زيادة عرض النقود في كل حالة (أ، ب، ج) نجد مثلاً في الحالة (أ) أن الزيادة في عرض النقود أدت إلى تراجع  $i$  وهذا التراجع سوف يستميل الاستثمار، ويزيد بذلك مستوى الناتج والدخل، و يجب أن يتراجع  $i$  بمقدار ملائم حتى يتعاد  $M^d$  و  $M^s$ .

وكما كان  $M^d$  أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كان الانخفاض في  $i$  أقل ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل أقل، ونتيجة لذلك تكون السياسة النقدية أقل فعالية، وهو ما ينطبق على الجزء (أ).

وإذا نظرنا للجزء (ب)، حيث منحنى LM شديد الانحدار (قليل المرونة) تكون مرونة  $M^d$  بالنسبة لـ  $i$  قليلة (مقارنة بالجزء ج)، وبالتالي يجب أن تنخفض  $i$  بمقدار أكبر، لتحقيق توازن سوق النقد بعد زيادة الكمية المعروضة من النقود، وبالتالي الاستثمار وتبعاً لذلك يرتفع الدخل بمقدار أكبر ومنه السياسة النقدية -استناداً للقاعدة: كلما كانت مرونة الطلب على النقد عالية كانت فعالية السياسة النقدية أقل - لن تعمل على الإطلاق إذا كان الاقتصاد في "مصيدة السيولة"، ذلك أن الأفراد يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل (لأنها تكون عند أدنى مستوى لها)، فيحتفظون بالنقود الإضافية كأرصدة عاطلة بدلاً من شرائهم للنقد، وبالتالي يبقى الاقتصاد عند  $i_0$ ، ويضل الاستثمار عند مستوى توازنه الأصلي، وبالتالي لا يتغير الدخل، أما في الشكل (08) نوضح طبيعة فعالية السياسة النقدية وفقاً لثلاث انحدارات لمنحنى LM.



الشكل (11): فعالية السياسة النقدية وانحدارات منحنى LM.



المصدر: عمر صخري التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة

الخامسة، 2005، ص 265.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أننا قسمنا منحنى LM الى ثلاث مجالات، المجال الكينزي ذو المرونة لا النهائية، المجال الأوسط ذو المرونة الموجبة تماما، والمجال الكلاسيكي ذو المرونة المنعدمة وعليه يكون: <sup>(1)</sup>

- المجال الكينزي: تكون السياسة النقدية فعالة في تغيير مستوى الدخل، لان الاقتصاد في حالة

مصيدة السيولة مما يجعل النقود كلها على الشكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع  $i$

وبالتالي تغير  $M^S$  لا يغير الدخل  $y$ .

<sup>1</sup> - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، 203.

- **المجال الأوسط:** السياسة النقدية فعالة في الزيادة مستوى الدخل عن طريق تأثير ارتفاع  $M^s$  الذي يؤدي الى انخفاض  $i$ ، مما يسمح بارتفاع الاستثمار، و من ثم ارتفاع الدخل تبعاً لذلك (من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ).
- **المجال الكلاسيكي:** السياسة النقدية فعالية تماماً في تغيير مستوى الدخل، وهي أكبر مما هي عليه في المجال الأوسط، بانتقال الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ، و تجدر الإشارة انه لا يوجد طلب النقود لأجل المضاربة في هذا المجال، و ان زيادة  $M^s$  توجه الى زيادة الإنفاق، و بالتالي ارتفاع الدخل. (1) وكحوصلة إجمالية لفعالية السياسة النقدية باستخدام منحنى (IS-LM) نورد الجدول التالي:

**الجدول (01):** فعالية السياسة النقدية في ظل استخدام منحنى IS-LM.

	غير فعالة	فعالة	
منحنى LM	مستوى انحدار صغير)	شديد الانحدار	
منحنى IS	شديد الانحدار	مستوى انحدار صغير)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التحاليل السابق.

**المطلب الثالث:** فعالية السياسة النقدية في اقتصاد مفتوح.

هناك معياران لتحديد فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح هما حركة رؤوس الأموال ونظام سعر الصرف، فعندما تكون رؤوس الأموال حرة الحركة، فان العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق في أسعار الفائدة وعوامل أخرى<sup>(1)</sup>، كما ان السعر الصرف يؤثر على فعالية السياسة النقدية سواء كان ثابتاً أو مرناً.

<sup>1</sup> - سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الأهرام، مصر، 1994، ص1453.

أولاً: اشتقاق خط **BP**.

خط ميزان المدفوعات **BP** هو عبارة عن توليفات من سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن للقطاع الخارجي، أي توازن الحساب الجاري والحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات <sup>(1)</sup> أي عندما تكون الصادرات بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، مساوية للواردات يمكن كتابتها في الشكل معادلة رياضية على النحو التالي: <sup>(2)</sup>

و يمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على الوجه التالي:

حيث:

$X$ : الصادرات.

$M$ : الواردات.

$K_f$ : تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل.

تعبّر المعادلة (2) عن تدفق رؤوس الأموال داخل الدولة اللازمة لسداد العجز في ميزان التجارة

وينحدر خط **BP** من اليسار إلى اليمين كما هو موضح في الشكل (11)، عندما يزداد الدخل من

$Y_a$  إلى  $Y_b$ ، وحتى يمكن المحافظة على توازن ميزان المدفوعات فإن سعر الفائدة يجب أن يرتفع من  $i_a$  إلى

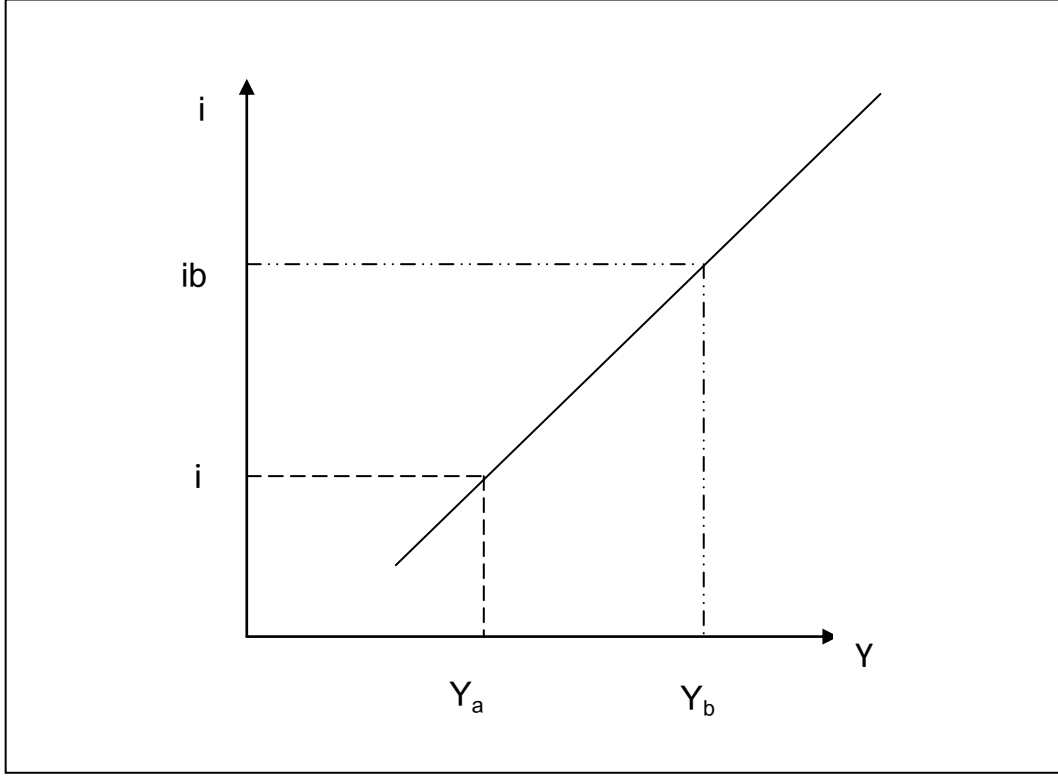
$i_b$  حتى يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ولذلك فإن خط **BP** يكون له انحدار موجب.

<sup>1</sup> - رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017، ص152.

<sup>2</sup> - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص1463.

الشكل (12): خط BP .



المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 1465.

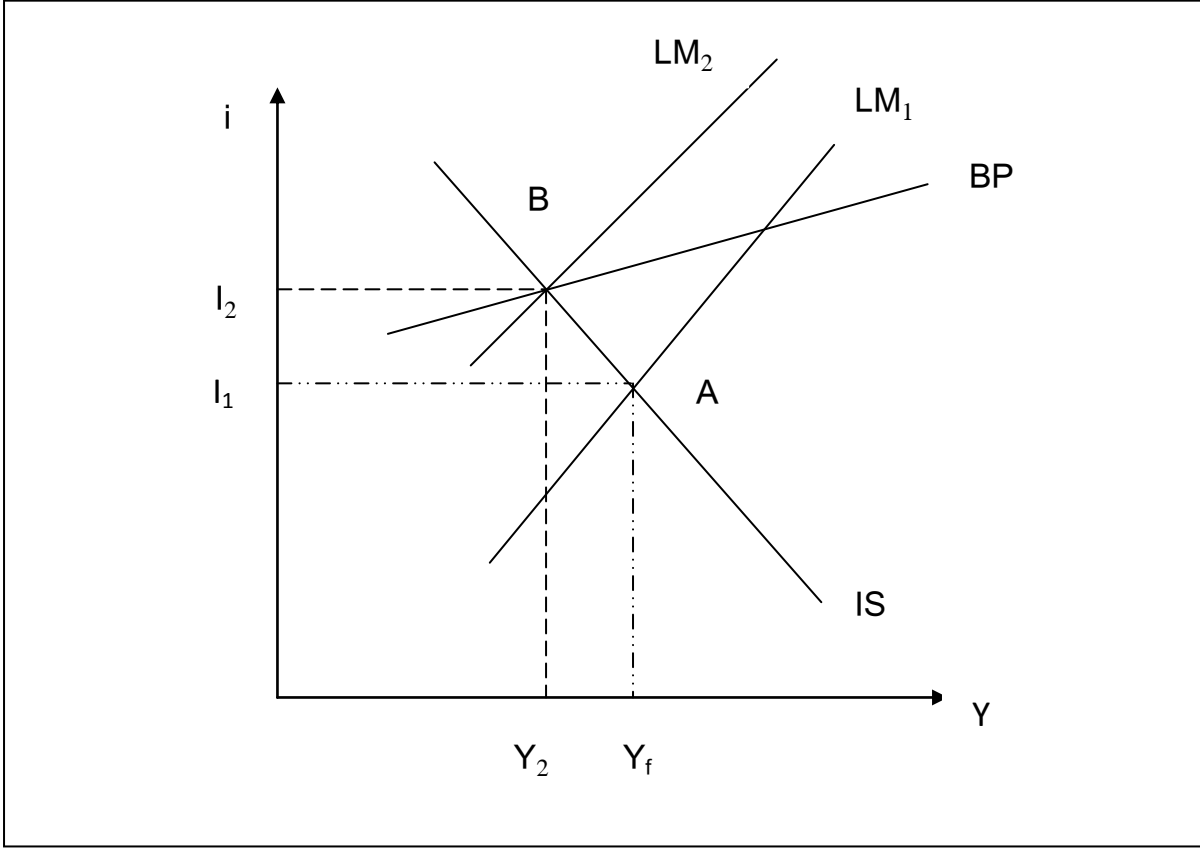
أما انتقال خط BP فإنه يكون بفعل عاملان أساسيان هما:

سعر الصرف والصادرات المستقلة، بالإضافة الى عوامل أخرى يمكن اعتبارها أساسية وهي المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة الدولية، الواردات.

ثانيا: فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة .

يوضح الشكل (12) كيف ان الاقتصاد لا يتحقق فيه التوازن كلي عام، حيث انه عند النقطة A يتحقق التوازن الداخلي (IS-LM) عند مستوى التشغيل الكامل للدخل  $Y_f$ ، وعند سعر الفائدة  $i_f$  .

الشكل (13): التوازن الداخلي والخارجي في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.



المصدر: رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مرجع

سبق ذكره، ص 157.

لكن هذه النقطة لا تقع على خط BP وتقع أسفله وبالتالي فالقطاع الخارجي يعاني من اختلال عند هذا المستوى، أي هناك عجز في ميزان المدفوعات، وقد تلجأ الدولة إلى تصحيح هذا الخلل من خلال القيام ببيع كميات من الذهب والنقد الأجنبي، وهذا النقص في الاحتياطات الرسمية يؤدي إلى نقص مقابل في الحجم القاعدة النقدية لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM يساراً (سياسة نقدية انكماشية) حتى يختفي هذا العجز في القطاع الخارجي ويتحقق التوازن الكلي العام عند النقطة B عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل  $Y_2 < Y_F$  وسعر فائدة محلي أكبر.

انطلاقاً من الشكل السابق ستقوم الدولة بإجراءات حتى يعود الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، لأنه كما لاحظنا أن التوازن الداخلي والخارجي تحقق عند النقطة B عند مستوى أقل للدخل من مستوى التشغيل الكامل.

وذلك بإتباع سياسة نقدية توسعية فيعود المنحنى  $LM^2$  إلى وضعه الأول ويتحقق التوازن الداخلي عند النقطة A.

ولكن في ظل عجز ميزان المدفوعات، وكما رأينا سابقا القضاء على هذا العجز يقودنا إلى النقطة B من جديد، وهنا توازن كلي لكن في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل<sup>(1)</sup>، ومنه نستنتج مما سبق أن السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية في ظل أسعار الصرف الثابتة، وبافتراض ثبات المستوى العام للأسعار، تكون غير فعالة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي عند مستوى التشغيل الكامل.

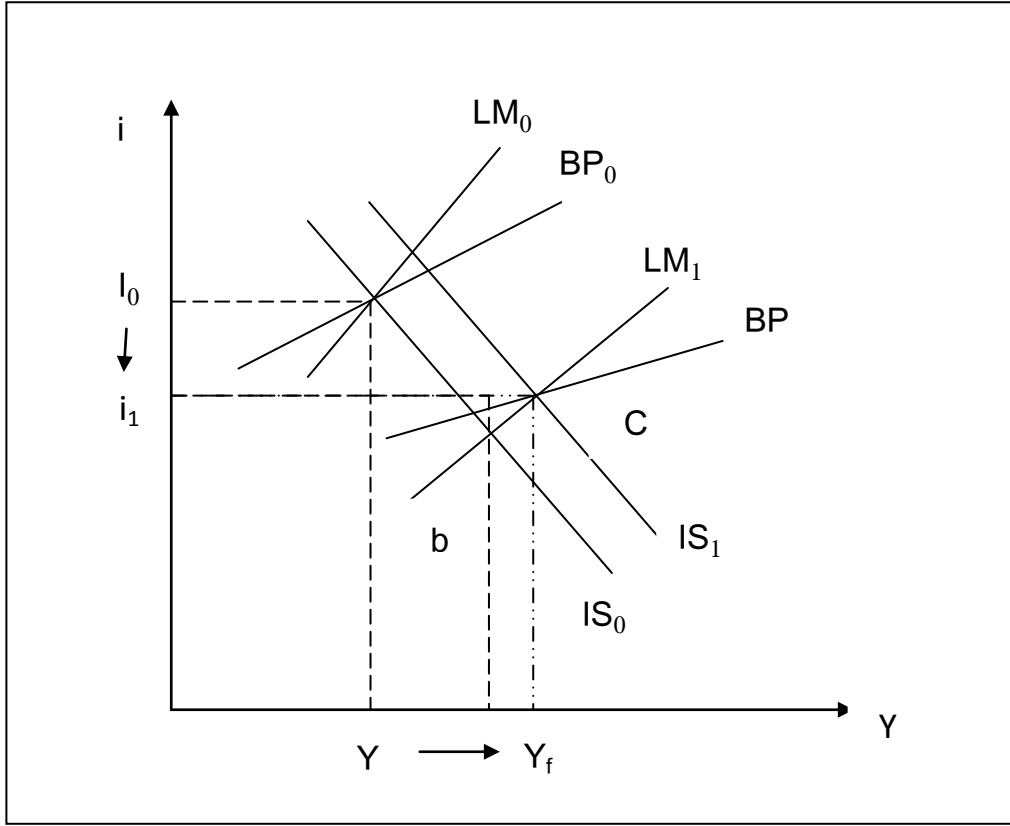
ثالثا: فعالية السياسة النقدية في ظل أسعار الصرف المرنة.

يتضح من الشكل (13) أن أول وضع للتوازن هو النقطة a في مستوى أقل من التشغيلي الكامل، فالأثر الأول لسياسة التوسع النقدي هو انتقال منحنى  $LM$  إلى اليمين، وينتقل وضع التوازن من a إلى b، ولكن عند النقطة b فإن السعر الفائدة يكون قد انخفض مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة. ويؤدي تدهور العملة إلى انتقال كل من منحنى IS و BP إلى اليمين، وينتهي بالاقتصاد الوطني إلى تصحيح وضع التوازن عند النقطة c. حيث هناك زيادة في الناتج الوطني وانخفاض في سعر الفائدة، ويتحقق كل من التوازن الداخلي والخارجي عند مستوى التشغيل الكامل<sup>(2)</sup>، ومنه نستنتج أن السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية في ظل سعر الصرف المرن وبافتراض ثبات المستوى العام للأسعار، تكون فعالة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي عند مستوى التشغيل الكامل.

<sup>1</sup> - رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 158.

<sup>2</sup> - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 1470.

الشكل (14): السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن.



المصدر: سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 1470.

## خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من الناحية النظرية كونها تمثل جانبا مهماً من السياسة الاقتصادية، وهي تمثل مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فقط تطور مفهوم السياسة النقدية وأهميتها في النشاط الاقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية، فالفكر الكلاسيكي أعطى أهمية كبيرة لتفسير معدل التضخم ولم يعترف بأي سياسة أخرى، ثم جاء الفكر الكينزي وأعطى الأولوية للسياسة المالية واعتبر السياسة النقدية ثانوية في بناء القرارات الاقتصادية، إلى أن جاء الفكر الحديث ليعيد الأساس للسياسة النقدية.

وتسعى السياسة النقدية في أي اقتصاد كان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مستخدمة في ذلك أدواتها المختلفة والتي تنقسم إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، كما ان فعالية هذه السياسة تختلف من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح ومن الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات النامية، حيث يتوقف نجاحها في أي اقتصاد على جملة من الشروط يجب تحقيقها.



# الفصل الثاني

## مؤشرات التوازن الداخلي

## تمهيد:

تعاني معظم الاقتصاديات في العالم سواءً كانت متقدمة أو نامية من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فالاختلال الداخلي يتمثل في البطالة والتضخم والنمو المتذبذب، بحيث تسعى العديد من الدول للتخلص من هذا الاختلال من خلال مختلف سياساتها الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق التوازن الداخلي لاقتصادياتها، لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على أهم مؤشرات التوازن الداخلي والتي تتمثل في كل من التضخم الذي يعد من أصعب المشاكل التي تواجه الاقتصاديات في العالم، بالإضافة إلى البطالة التي أصبحت تعاني منها مختلف الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية ، كما نجد كذلك النمو الاقتصادي الذي تسعى العديد من الدول إلى تحقيق معدلات عالية منه، وبناءً على ما سبق سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التضخم.

المبحث الثاني: مدخل البطالة.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

### المبحث الأول: ماهية التضخم.

يعد التضخم أحد أهم المشكلات التي تواجه دول العالم بصفة عامة والنامية بصفة خاصة حيث يأتي في مقدمة الاختلالات المالية والنقدية التي تعاني منها هذه الدول، ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التضخم، أنواعه وأثاره، قياسه والنظريات المفسرة له.

### المطلب الأول: مفهوم التضخم وأسبابه.

#### أولاً: مفهوم التضخم.

هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم نذكر منها ما يلي:

- يعرف التضخم بأنه " ارتفاع واضح ومستمر في المستوى العام للأسعار ويجب أن يكون الارتفاع في الأسعار دائم وعمام، وهي زيادة تغذي نفسها بنفسها وتتفاقم باستمرار وترتبط هذه الزيادة عادة بانخفاض مستمر في قيمة النقود " (1).
- كما عرف بأنه " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية ل وحدة النقد " (2).
- ويعرف أيضاً بأنه " حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض " (3).
- التضخم هو " النسبة المئوية لارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار " (4).

ومن خلال التعاريف السابقة نعطي تعريفاً شاملاً للتضخم وهو " الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ".

<sup>1</sup> - طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص145.

<sup>2</sup> - أنسى البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص197.

<sup>3</sup> - حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الفراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص32.

<sup>4</sup> - علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة أدرار، الجزائر، 201، ص68.

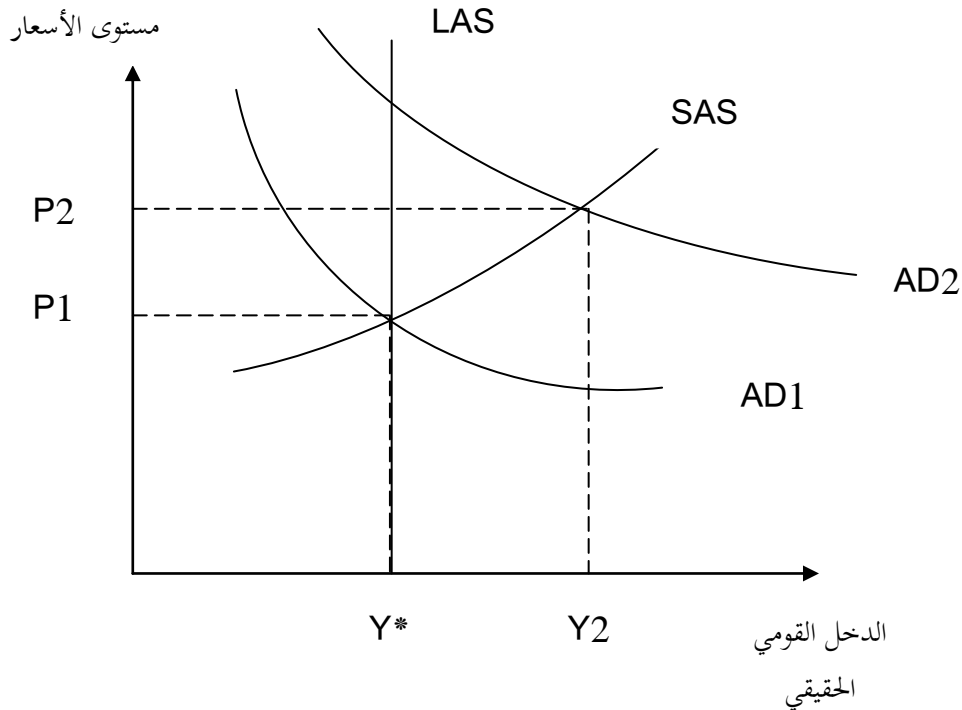
ثانياً: أسباب التضخم.

يتميز الاقتصاديون بين تضخم مصدره الطلب ويسمى تضخم سحب الطلب، وتضخم مصدره العرض ويسمى تضخم دفع التكاليف وتوضح ذلك كمايلي:

### 1- تضخم الطلب:

أحد أهم الأسباب التي تفسر حدوث ظاهرة التضخم هي الهزات التي تحدث في الطلب الكلي فعناصر الطلب الكلي الأربعة: الاستهلاك الخاص والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات (صافي الإنفاق الخارجي) يمكن أن تتغير وبالتالي تنقل منحنى الطلب الكلي مؤثرة على الدخل والأسعار في الأجل القصير، الشكل(15) يبين تأثير الزيادة في الإنفاق الكلي إلى مستوى يتجاوز الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق الدخل الأمثل  $Y^*$ .

الشكل (15): الزيادة في الطلب وسحب الأسعار للأعلى.



المصدر: طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص165.

ارتفاع الطلب الكلي من  $AD1$  إلى  $AD2$  يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار بشكل حاد من  $P1$  إلى  $P2$ ، وحيث أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن استجابة الإنتاج محدودة (من  $Y^*$  إلى  $Y2$ ) ومعظم التوسع في الطلب يتحول إلى زيادة في الأسعار، والسبب واضح فالتوسع في الطلب أو الإنفاق فوق مستوى الإنتاج العادي  $Y^*$  يعني أن هناك كمية من النقود تطارد كميات قليلة نسبياً من السلع، مما يشكل ضغوطاً تضخمية على الأسعار ومن الأسباب الشائعة التي تحدث هذا النوع من التضخم قيام الحكومات بالتوسع النقدي (سياسة نقدية توسعية) سواءً من خلال طباعة كميات كبيرة من النقود الورقية وطرحها في السوق بهدف تمويل العجز في موازنة الدولة أو مواجهة ظروف استثنائية كالحروب والأزمات السياسية والاقتصادية.

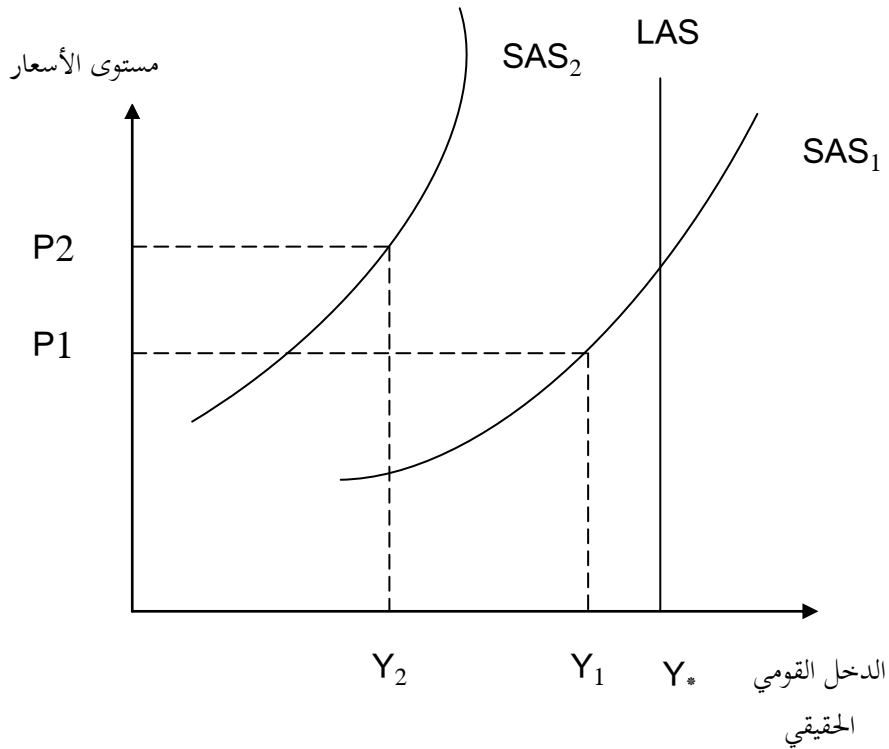
## 2- تضخم العرض:

تعتبر تكاليف الإنتاج المحدد الرئيسي لمنحنى العرض وبالتالي فإن زيادة التكاليف (نتيجة لارتفاع الأجور أو أسعار المواد الأولية الأساسية) سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي وبالتالي التأثير على مستوى الأسعار والدخل القومي، الشكل (16) يبين التوازن الكلي بداية عند  $Y1$  و  $P1$  دون دخل التشغيل الكامل  $Y^*$ ، زيادة التكاليف نقل العرض من  $SAS1$  إلى  $SAS2$  مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من  $P1$  إلى  $P2$  وفي نفس الوقت تراجع الدخل من  $Y1$  إلى  $Y2$ .

ويتميز تضخم العرض عن تضخم الطلب بأنه يصيب الاقتصاديات قبل وصولها للاستغلال الكامل لطاقتها الإنتاجية وعلى خلاف تضخم الطلب فإن تضخم التكاليف (العرض) يرافقه تراجع في الإنتاج والعمالة وتفشي في البطالة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الشكل (16): تضخم دفع التكاليف.



المصدر: طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 166.

يعتقد الكثير من الاقتصاديون أن أجور العمال التي تشكل جزءاً رئيسياً من التكاليف هي المسؤولة بشكل كبير عن حالات تضخم العرض، ويستشهدون بحالات الدول التي يتواجد فيها اتحادات عمالية قوية تعمل وتضغط باستمرار على رفع أجور العمال، كذلك فإن الهزات التي تتعرض لها أسعار بعض المواد والمدخلات الهامة للصناعة تسبب ارتفاع تكاليف التصنيع وبالتالي تضخم العرض، والمثال على ذلك التضخم الذي أعقب هزة أسعار البترول التي حدثت في عام 1973، حيث البترول مصدر الطاقة الرئيسي لكل الصناعات فإن ارتفاع أسعاره تنعكس في ارتفاع تكاليف الإنتاج لمعظم السلع المصنعة، مما ينتج عنه حالات من التضخم المصحوبة بتراجع اقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره.

أولاً: أنواع التضخم.

توجد تقسيمات عديدة للتضخم وفقاً لعدد من المعايير لعل أهمها ما يلي:

1- معيار سبب التضخم.

ينقسم التضخم -م إلى نوعين: (1)

1-1- تضخم بسبب الطلب:

يحدث هذا النوع من التضخم سبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي منها، مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار.

1-2- تضخم بسبب العرض:

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور.

2- معيار مدى حدة الضغط التضخمي.

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

1-2- التضخم الجامع:

هو تضخم ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً، وتخفض قيمة النقود<sup>(2)</sup>، فتفقد قوتها الشرائية قيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مما يترتب عليه انخفاض في المدخرات الوطنية، واضمحلالها، مما يدفع السلطات إلى

<sup>1</sup> - السيد أحمد السبرتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 318-319.

<sup>2</sup> - خالد أحمد سيمان شبكة، التضخم وأثره على الدين، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 18.

التخلص من هذه النقود بإبدالها بعملة جديدة، كما حصل في كثير من البلدان التي عانت من تفشي هذه الأنواع من الاتجاهات التضخمية خاصة عقب فترات الحروب<sup>(1)</sup>.

## 2-2- التضخم الغير الجامع (المتوسط):

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، لكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامع، بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد الوطني وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه، ومكافحته، والحد من آثاره، بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد التداول<sup>(2)</sup>.

## 3- من حيث تدخل الدولة به:

ينقسم التضخم من حيث تدخل الدولة به إلى:

### 3-1- التضخم المكبوت (المقيد):

وهو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة. ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد.

كما يحدث التضخم المكبوت في حالة زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو الذهب أو من العملات الأجنبية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - عنايتي عازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص62.

<sup>2</sup> - السيد احمد السيريني، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص319.

<sup>3</sup> - وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد-الأسباب والحلول-، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، صص34-35.



### 3-2- التضخم الطليق:

ينجم هذا النوع من التضخم عن ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة<sup>(1)</sup>.

### 4- التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية:

وينقسم -م إلى: (2)

#### 4-1- التضخم السلعي:

وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعتبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

#### 4-2- التضخم الربحي:

وهذا أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية، ولكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة.

#### 4-3- التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

#### 4-4- التضخم الداخلي:

وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين أسواق السلع الاستهلاك، وأسواق السلع الاستثمار فعندما تتعادل نفقة السلع الاستثمار

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

<sup>2</sup> - وضاح نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما وصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الداخلي.

#### 4-5- التضخم الأجرى:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

#### 4-6- التضخم الإنفاقي:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير بسبب عجز في الميزانية العامة<sup>(1)</sup>.

#### 5- التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

يمكن أن ينقسم هذا النوع إلى قسمين هما:

#### 5-1- التضخم المصدر:

هو إمكانية توفير حصة تصديرية كبيرة لخارج الدولة بشكل أكبر من الصادرات المالية من الدولة الأخرى، وهذا يقود إلى زيادة الطلب على عملة محلية.

مثال ذلك زيادة الصادرات الأمريكية يعني زيادة الطلب على الدولار واعتباره قاعدة للدفع أو أساس في المبادلات الاقتصادية وبالتالي فإن حالات التضخم التي تواجه الاقتصاد الأمريكي ستعكس مباشرة في اقتصاديات البلدان التي تتعامل معها تجارياً<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - وضاح نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> - أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

## 5-2- التضخم والمستورد:

ويعرف هذا النوع على انه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي ليس لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، فهي مستهلك صغير لا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي<sup>(1)</sup>.

ثانياً: آثار التضخم-م.

يترتب على التضخم العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

### 1- الأثر على توزيع الدخل الوطني:

$$\frac{\text{النقد بالدخلاً لاسعار العام المستوى}}{\text{الدخل الحقيقي}} =$$

ونفرق هنا بين أربع فئات من المجتمع وفقاً لمدى تأثرهم بالتضخم وهي كالآتي:<sup>(2)</sup>

#### ● فئة أصحاب الدخل النقدية الثابتة:

تكون دخولها النقدية ثابتة، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل التضخم، مثل أصحاب الإيجارات الثابتة المحددة بالقانون، وهي أكثر فئات المجتمع تضرراً من التضخم.

#### ● فئة أصحاب الدخل النقدية شبه الثابتة:

<sup>1</sup> - سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، 2009، ص ص 168-169.

<sup>2</sup> - السيد احمد السيريني، على الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 234.

تزداد دخولها النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية، وتتضرر هذه الفئة يكون أقل مقارنة بالفئة الأولى، مثل أرباب المعاشات وموظفي الحكومة.

● فئة أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة:

تزداد دخولهم النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار، ولذا تظل دخولهم الحقيقية ثابتة ولذا لا تتضرر ولا تستفيد من التضخم مثل: طبقة العمال في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمال قوية.

● فئة أصحاب الدخل النقدية المتغيرة:

تزداد دخولهم النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، ولذا تزداد دخولهم الحقيقية، وبالتالي تستفيد من التضخم مثل: التجار وأرباب الأعمال والحرفيين والمهنيين.

" يترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح أصحاب الدخل النقدية

المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخل النقدية الثابتة وشبه الثابتة "

2- الأثر على توزيع الثروة:

إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في الدخل الحقيقية، فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقية خلال عملية التضخم سيلجؤون إلى التصرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه.

فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 154-155.

### 3- الأثر على الإنتاج:

ينتج عن التضخم آثار سلبية على الإنتاج، حيث أن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات الأرباح للمنتجين ولكن يلاحظ وجود تراجع في الأرباح الصناعية مع تزايد أرباح التجارة، مما يدفع المنتجين إلى التوجه نحو التجارة أكثر من الصناعة، فيعمدون إلى تخصيص قسم كبير من فوائضهم المالية للمضاربة بدلا من استخدام المنتج للدخار<sup>(1)</sup>.

### 4- الأثر على ميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض في حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي، وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا بل على المستوردة أيضاً.<sup>(2)</sup>

### 5- الأثر على الاستثمار:

يؤثر التضخم سلباً على الاستثمار الوطني من خلال أثره السلبي على كل من:

- الادخار الاختياري.

- هيكل الاستثمار.

ففي أوقات التضخم ومع انخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية تزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الاستهلاك أي يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك، ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للادخار، حيث تنخفض النسبة المدخرة من الدخل الجاري لعدد كبير من أفراد المجتمع.

ومن ناحية أخرى فإن الكثير من الأفراد يضطرون إلى سحب جانب كبير من مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة، بالإضافة إلى أن انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خلال فترات التضخم لا تؤدي إلى وجود أي حوافز على الادخار.

<sup>1</sup> - وضاح نجيب، مرجع سبق ذكره، 90.

<sup>2</sup> - أنس البكري وليدصافي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

ويعني ما سبق أنه يترتب في أغلب الأحوال انخفاض حجم المدخرات الاختيارية لأفراد المجتمع خلال فترات التضخم، مما يؤثر سلباً على حجم الاستثمار في المجتمع.

ويؤثر التضخم سلباً على الاستثمار من خلال تأثيره على هيكل الاستثمار فخلال فترات التضخم ترتفع أسعار السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومباني... الخ، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية لإقامة المشروعات الإنتاجية، وفي نفس الوقت تحتاج هذه المشروعات إلى فترة طويلة حتى تستطيع أن تسترد قيمة تكاليفها الرأسمالية حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض معدل دوران رأس المال، مما يجعل الاستثمار في المشروعات الإنتاجية مرتفع المخاطر<sup>(1)</sup>.

المطلب الثالث: قياس التضخم والنظريات المفسرة له.

أولاً: قياس التضخم.

يتم قياس التضخم باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

### 1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

ينصرف مفهوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك C.P.I إلى التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقوم بشرائها القطاع العائلي في المدن. ويتضمن هذا الرقم القياسي أسعار السلع والخدمات مثل: المواد الغذائية، والمساكن، والملابس، والأحذية والسلع الأخرى التي تستهلكها الأسرة.

<sup>1</sup> - إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص ص 289-290.

ويحسب معدل التضخم من خلال القانون التالي:<sup>(1)</sup>

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة القادمة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة القادمة}}$$

## 2- الرقم القياسي الضمني:

ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في السنة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مائة.

حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواءً كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما يضم جميع أنواع الأسعار جملة وتجزئة على السواء، ويعبر عنه أحياناً بالمكشم Déflateur<sup>(2)</sup>.

## 3- معيار الاستقرار النقدي:

وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تكون مناخاً مساعداً على ظهور التضخم نتيجة الاختلال بين الاتفاق النقدي والتدفق النقدي الحقيقي للسلع والخدمات يعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

<sup>1</sup> - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2013، ص 166-167.

<sup>2</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

حيث أن:

**B** : معامل الاستقرار النقدي.

$$= \frac{\Delta M}{M} = \text{نسبة التغير في الكتلة النقدية معبراً عنها في العادة بـ } M_2.$$

$$= \frac{\Delta Y}{Y} = \text{نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.}$$

فعندما  $B = 0$  فإن ذلك يعني أن هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن الأسعار مستقرة، وإذا كان  $B < 0$ ، فهذا يعني أن هناك ضغطاً تضخيمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع، أما إذا كانت  $B > 0$  فهذا يعني أن هناك ضغطاً تضخيمياً يدفع الأسعار نحو الارتفاع<sup>(1)</sup>.

#### 4- معيار الإفراط النقدي:

والمعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم<sup>(2)</sup>.

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

حيث:

$\lambda$  : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود.

<sup>1</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجولي، النقود والبنك والمصاريف المركزية، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،

2010، ص192.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص193.



$M$ : كمية النقود معبراً عنها في العادة بـ  $M2$ .

$Y$ : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على  $\lambda$  استقرار الأسعار على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

$$M' = \lambda Y_t - Mt$$

حيث:

$M'$ : حجم الإفراط النقدي.

$\lambda$ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

$Y_t$ : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

$M$ : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

## 5- معيار فائض الطلب:

وينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار، وذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا ما لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات حيث ينتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي<sup>(2)</sup>، يتم قياس فائض الطلب انطلاقاً من المعادلة التالية:<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>2</sup> - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجولي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

<sup>3</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

حيث أن:

D: فائض الطلب الخام.

CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأصول الجارية.

$\Delta S$ : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y: النتائج المحلي الخام بالأسعار الجارية.

ومن هنا إذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الإجمالي الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

ثانياً: النظريات المفسرة للتضخم.

### 1- تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي:

تعد نظرية كمية النقود بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي حيث كانت هذه النظرية تعنى بتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث ساد اعتقاد خلال تلك الفترة بوجود علاقة وثيقة بين كمية النقود والتضخم، وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود، حيث يرجع التضخم وفقاً لهذه النظرية إلى الإفراط في عرض النقود، وذلك لأن زيادة الإصدار النقدي، ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار ويترتب على زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار،

ويتضح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على كل من معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كميردج حيث تبحث كل منهما في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة فيما بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود فمعادلة التبادل لفيشر ركزت على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها بينما ركزت معادلة كميردج على تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية، أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود<sup>(1)</sup>.

إلا أن على الرغم من اختلاف طريقة البحث في كلا المعادلتين، فإن ذلك لا يمنع من حدوث تقابل في نتائجهما، وذلك من خلال التقابل يبين عرض النقود عليها، وارتباط ذلك بقيمتها ومنه بالمستوى العام للأسعار.

## 2- تفسير التضخم في الفكر الكينزي:

اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار، على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملاً هاماً في التأثير على مستويات الأسعار، كما ترى هذه النظرية أن المستوى العام للأسعار يتحدد بناءً على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، ونوضح ذلك من خلال مرحلتين أساسيتين هما:<sup>(2)</sup>

### المرحلة الأولى:

لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلاً، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة المداحيل، وبالتالي يزيد الإنفاق

<sup>1</sup> - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص38.

<sup>2</sup> - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144.

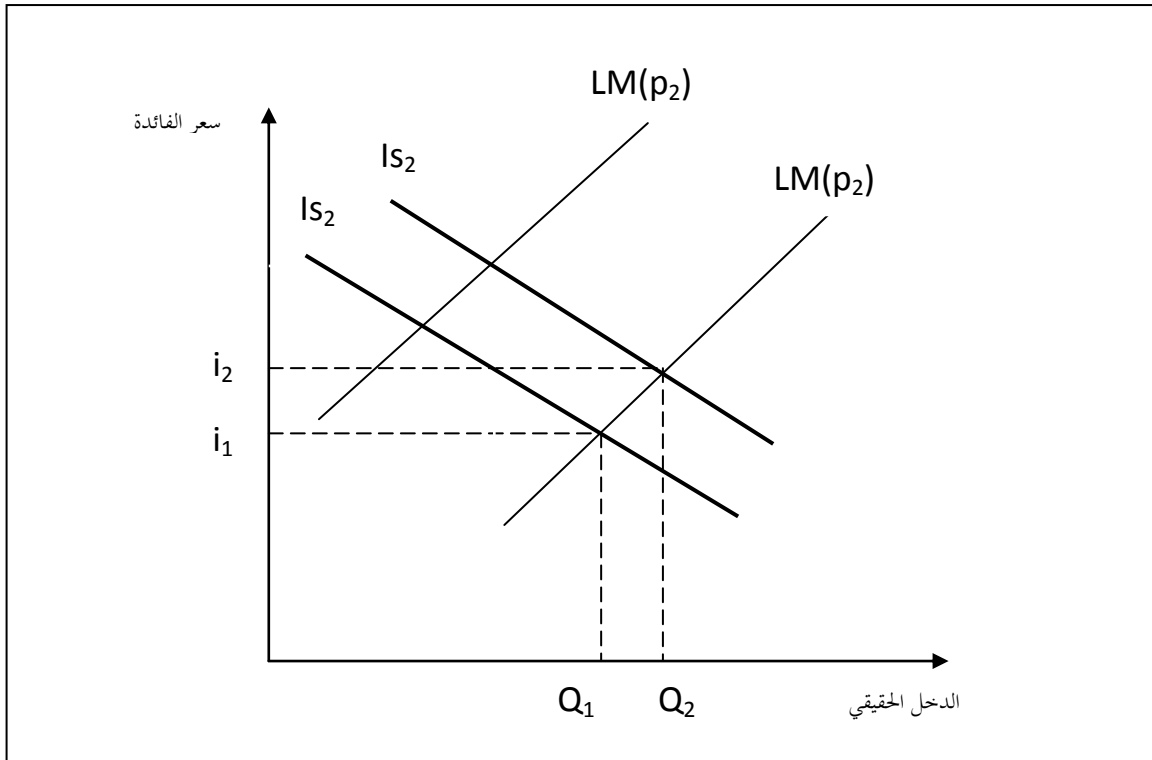
على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، غير أنه مع زيادة الإنفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو " التضخم الجزئي " يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفر على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الإرباح.

### المرحلة الثانية:

وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أن أي زيادة في الطلب لا تنجح في أحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الوطني " فائض الطلب " والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار، ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب " القوة التضخمية "، ويسمى كينز هذا التضخم " التضخم البحث "، وفي تقييمه للتحليل الكينزي للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وهذا ما يخلق فائضاً إنتاجياً، ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم الطاقة الإنتاجية، ونتاج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيراً عنها.

ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية والمتقدمة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (17): التضخم عند كينز.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

ويفترض الشكل (14) أعلاه تحقيق التوظيف التام لعوامل الإنتاج عند مستوى إنتاج  $Q_1$ ، ويتحقق التوازن العام عند توازن سوق السلع وسوق النقد في نقطة تقاطع  $LM(p_1)$  مع  $IS_1$  حيث يكون عندها الناتج  $Q_1$  بسعر الفائدة  $i_1$  ومستوى الأسعار  $P_1$ ، بافتراض زيادة الطلب الكلي ممثلاً في انتقال المنحنى  $IS_1$  إلى  $IS_2$  ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره  $(Q_2 - Q_1)$ ، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومتسبباً في الانخفاض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى  $LM(p_1)$  إلى  $LM(p_2)$ ، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى عال من الأسعار مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق، إن التحليل الكينزي يقر بأن التضخم هو مؤشر على ضعف الطاقة الإنتاجية عن استيعاب فوائض الطلب الكلية، وهو لذلك يتحدد بعوامل ثلاث وهي: (1)

<sup>1</sup> - سعيد سامي الحلاق - محمد محمود العجولي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

- 1 - فوائض الطلب الكلية الايجابية: تعبر عن الفرق في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- 2 - فوائض العرض الكلي السلبية: وهي تعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع (أي عدم المرونة بين السلع المستهلكة وبين الإنفاق الكلي المتزايد).
- 3 - مستويات العمالة والتشغيل المتحققة: وهي تعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان التشغيل في ظروف أقرب إلى الاكتمال.

### 3- التضخم والتحليل النقدي:

تعتمد هذه المدرسة على نفس الأسس التي اعتمدها نظرية كمية النقود إلا أنها تحاول تفسير التضخم من وجه نظر نقدية من خلال تحليل أو تعميق العلاقة بين المستوى العام للأسعار من ناحية وعرض وطلب النقد من ناحية أخرى، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية وبشكل يفوق حجم الطلب على النقود، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقود فالأخير يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه، حيث أن دالة الطلب على النقود تشمل بحسب تحليل فريدمان على متغيرات عديدة كما تم التطرق إليها سابقاً.

حيث يرى فريدمان أن المحدد النهائي لمستوى الأسعار يتمثل في كمية النقود، إذ أن الزيادة في عرض النقود سوف يؤدي إلى زيادة الأسعار باعتبار أن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به في ظل مستويات سعرية معينة وسيتصرفون في استبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية وهذا يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عليها لهذا يقرر فريدمان أن مستوى الأسعار يتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقد.

وتقوم هذه العلاقة المتشابهة بدور مهم في تجسيد دالة الطلب كل النقود وحتى في تقديرها حيث أن لعامل المقارنة بين معدل التضخم الحالي والمعدل المتوقع للتضخم شأن كبيراً بحسب مدرسة شيكاغو<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 393-394.

## المبحث الثاني: مدخل البطالة.

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحداهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم الاختلالات التي تصيب الاقتصاديات النامية والمتطورة، ومن اجل ذلك ارتأينا في هذا المبحث إلقاء الضوء على مشكلة البطالة، وذلك من خلال التعرف على مفهومها ومختلف أنواعها، أثارها وكيفية قياسها بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة لها.

### المطلب الأول: مفهوم البطالة، أسبابها وأثارها

#### أولاً: مفهوم البطالة:

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغتها نذكر منها ما يلي:

- البطالة " هي التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج".<sup>(1)</sup>
- تعرف البطالة على أنها " عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان عملاً ذهنياً أو عضلياً أو غير ذلك من الأعمال سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية ".<sup>(2)</sup>
- تعرف البطالة وفق منظمة العمل الدولية " أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - بونوة شعيب وزهرة بن مخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 128.

<sup>2</sup> - أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 09.

<sup>3</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بصفة عامة أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجرالسائد ولا يوجد له خلال فترة زمنية معينة.

### ثانياً: أسباب البطالة.

يمكن تلخيص أسباب البطالة في مايلي: <sup>(1)</sup>

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور، والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار، وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
- أشكال التعويض عن البطالة وقوانين العمل التي تتخللها عديد الثغرات.
- تعفف البعض عن بعض أنواع المهن مراعاة للمظهر الاجتماعي (عمال نظافة، أجير يومي....)، خاصة الحاصلين على شهادات علمية ومهنية حيث تفضل الأغلبية العمل المريح داخل المكاتب وهو ما يستحيل تحقيقه على أرض الواقع.
- انفتاح العالم الخارجي وزيادة مستوى المنافسة.
- النمو الديموغرافي السريع ودخول المرأة بكثافة لعالم الشغل ضغط إضافي.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

### ثالثاً: الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للبطالة .

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، وتبرز الآثار السلبية أو الخسائر الاقتصادية التي تنجم عن البطالة من خلال عملية الهدر في الموارد البشرية وعدم استغلالها على

<sup>1</sup> - بونوة شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 129.



وجه الأكمّل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة ومن المستحيل بالطبع تعويض هذا الدخل، كما تنجم أيضا نتيجة التراجع والتآكل في قيمة رأس المال البشري، ومن المعروف أيضا أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما، وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان قسرا وتوقفه عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل إلى تأكلها وإصابتها بالصدأ والاضمحلال، حتى لو عاد إلى العمل بعدها لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية بعدها أقل إنتاجية وعطاء.

أما الآثار الاجتماعية السلبية، أو الكلفة الإنتاجية فمردها أن العاطلين عن العمل يعيشون عالة على المجتمع وعلى إنتاج غيرهم، وان استمرار تعطلهم عن العمل ولفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئا ثقيلًا على الأفراد وأسرتهم وعلى المجتمع بشكل عام، وتنعكس هذه الآثار الاجتماعية عادة في زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم علاوة على ذلك فان استمرار البطالة وبمعدلات عالية يؤدي إلى تفشي بعض الجرائم والأمراض وزيادة حالات الطلاق والانتحار... الخ.

وهكذا، فإن الدول التي تعاني من البطالة تحرص على الإسراع في مواجهتها والتصدي لها بكل السبل والوسائل الممكنة، وذلك بهدف الحد منها والقضاء أو التقليل من أثارها، وتقترن بمواجهة المشكلة عادة بخطط مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة على المدى الطويل.

### المطلب الثاني: قياس البطالة وأنواعها.

#### أولا: قياس البطالة.

تقاس البطالة في المجتمعات عادة من خلال ما يسمى بمعدل البطالة **unemployment rate** وهو يساوي نسبة عدد المتعطلين عن العمل (سواء الذين كانوا يعملون سابقا أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل) إلى حجم القوة العاملة أو الناشطين اقتصاديا، وهؤلاء يمثلون السكان في سن العمل سواء كانوا عاملين أو متعطلين.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - الخصاونة صالح، مرجع سبق ذكره ص 164.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{الفئة العاطلة}}{\text{إجمالي القوة العاملة (المعاملون + المتعطلون)}} \times 100\%$$

ثانياً: أنواع البطالة.

هناك أنواع للبطالة تختلف تبعاً للسبب الذي يكون أساس بروز ظاهرة البطالة، غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، يندرج تحتها أنواع فرعية متعددة هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

### 1- البطالة السافرة (الصريحة).

تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفراً، وإنتاجيتهم صفراً وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة الذي يوصفها الصورة الواضحة للبطالة<sup>(1)</sup>.

ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية

### 1 1- البطالة الإجبارية.

وتعني البطالة الإجبارية حالة وجود شخص قادر على العمل ويبحث عنه بشكل جاد عند اجر سائده، لكنه لا يجده، حيث يبقى مجبراً على التعطل من غير إرادتها واختياره<sup>(2)</sup>.

ويمكن التمييز بين عدة أنواع للبطالة الإجبارية، ولذلك وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهي:

<sup>1</sup> - علي عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص 23.

<sup>2</sup> - محمد علي الليثي، وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 257.

### 1-1-1- البطالة الاحتكاكية:

وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله، ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة اجر أو الحصول على وضع وظيفي أفضلًا ورغبة في الانتقال من مكان لأخر داخل الدولة<sup>(1)</sup>.

### 1-1-2- البطالة الهيكلية:

تظهر البطالة الهيكلية في منطقة معينة عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، حيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين عن العمل غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة و تنشأ هذه البطالة لأسباب عدة أهمها:

- التطور التكنولوجي في وسائل الإنتاج ونظم المعلومات ووسائل الاتصال.
- التغيير في هيكل الطلب.
- انتقال الصناعة من مكان لأخر مما يؤدي إلى تعطل العمال عن عملهم.

وللتغلب على هذا النوع من البطالة يجب زيادة التدريب المهني والفني، من اجل اكتساب العمال المهارات الفنية اللازمة لقيامهم بالأعمال المطلوبة من جهة ومن جهة أخرى يجب تسهيل انتقال العمال وتعريفهم بفرض العمل المتاحة، وذلك عن طريق مكاتب الاستخدام أو وسائل الإعلام المختلفة<sup>(2)</sup>.

### 1-1-3- البطالة الدورية:

وهي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد، ويتم تفسير أسبابها استثناء على انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار حيث تزداد وتتسع النشاطات

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.

<sup>2</sup> - بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011، ص52.

الاقتصادية ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام<sup>(1)</sup>، ولهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة<sup>(2)</sup>.

قد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.

### 1-1-4- البطالة الموسمية.

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال مثل الزراعة السياحة، البناء وغيرها عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين وتدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم النتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً<sup>(3)</sup>.

### 1-2- البطالة الاختيارية:

وتعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل، ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد في السوق، وقد يرجع السبب لوجود هذا النوع من البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تجديد اجر العامل الحقيقي عند مستوى أعلى من الأجر التوازني<sup>(4)</sup>.

### 2- البطالة المقنعة.

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو حتى

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جوارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص335.

<sup>2</sup> - حسام داود ومصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص257.

<sup>3</sup> - خالد وصفي الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، الأردن، 2002، ص270.

<sup>4</sup> - القريشي مدحت، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص184.

أنه قد يترتب أحيانا على توظيفهم نفس الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا فقط، بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع وخدمات، وبالتالي تكون إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفرا وسالبة في الحالة الثانية<sup>(1)</sup>.

وتزداد البطالة المقنعة ظهورا وانتشارا في البلدان النامية التي تتميز بمحدودية فرص العمل نتيجة لضيق مجالات الإنتاج، ويعد هذا النوع من اخطر وأصعب أنواع البطالة، ومن حيث التعامل معها وكذا علاجها.

**المطلب الثالث: علاقة البطالة بالتضخم واهم النظريات المفسرة لها.**

**أولا: العلاقة بين التضخم و البطالة.**

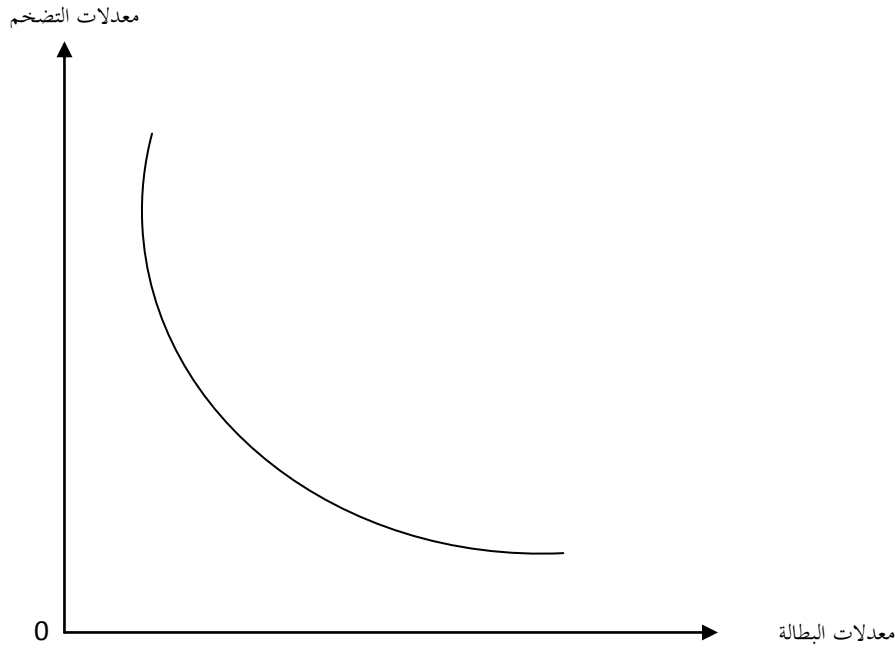
يعتبر كل من التضخم و البطالة من الأمراض الاقتصادية التي تسعى الإدارة الاقتصادية في أي دولة إلى كبح جماح أي منهما، حيث ينبغي أن يكون التضخم في الحدود المقبولة وإلا فإن تأثيراته السلبية سوف تنعكس على الأداء الاقتصادي الكلي، كما يجب إن تكون معدلات البطالة في اقل الحدود الممكنة، غير إن الدولة في سعيها إلى تحقيق أي من الأهداف السابقة قد يكون على حساب الهدف الأخر، بمعنى أن خفض معدلات التضخم قد يكون على حساب زيادة معدلات البطالة نظرا لان خفض معدلات التضخم يعني خفض كمية النقود ومحاولة امتصاصها، وذلك لخفض الطلب على السلع والخدمات المختلفة، غير أن خفض الطلب يعني إقبال اقل على السلع والخدمات الأمر الذي يعني ضرورة وجود فائض من المنتجات، وقيام المنتجين بخفض إنتاجهم، ونظرا لان هذا الإنتاج يعتمد أساسا على القوى العاملة، فإن ذلك يعني ضرورة تسريح عدد من العمال ومن ثم انتشار البطالة، كما أن خفض البطالة وفتح مجالات جديدة للتوظيف يعني أهمية وضرورة رفع وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهذا يعني خلق طلب زائد في السوق مما يؤدي إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار، وبالتالي زيادة معدلات التضخم<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>2</sup> - حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص190.

ويشار إلى العلاقة بين التضخم والبطالة بمنحنى فيليبس، ففي عام 1958 قام فيليبس بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين البطالة خلال الفترة (1861-1957)، وقد وجد أن هناك علاقة عكسية مستقرة بين التغير في الأجور النقدية وبين معدل البطالة، وقد كانت المعدلات المرتفعة من الزيادة في الأجور مرتبطة بمعدلات منخفضة من البطالة والعكس صحيح، ونظرا لوجود علاقة قوية بين معدل الزيادة في الأجور النقدية ومعدل الزيادة في الأسعار لذلك يمكن الإشارة إلى منحنى فيليبس على أنه دراسة العلاقة بين مستوى البطالة وبين معدل تغيير الأسعار كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (18): منحنى فيليبس



المصدر : حسام علي داود، مرجع من مذكرة، ص 191.

استنتج فيليبس انه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية هو 2 % سنويا فإن وجود معدل بطالة يبلغ 25 % يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل

البطالة يساوي 5.5 %، حيث يضع منحني فيليبس أمام واضعي السياسة عدة خيارات بين البطالة والتضخم وهي معدل المبادلة بين هذين الهدفين<sup>(1)</sup>.

إلأنالأحداث خلال الثلاثين السنة الماضية أوضحتالجمع بين معدلات تضخم مرتفعة ومعدلات بطالة مرتفعة أيضا والتي تعتبر غير متسقة مع منحني فيليبس، وحقيقة الأمر انه في الزمن القصير في ظل ثبات الأسعار فإن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، ولكن عندما تتغير التوقعات ومن ثم تغير الأسعار في المدى الطويل، فإن منحني فيليبس ينتقل إلىالأعلى مما يعني معدل تضخم أعلى ونظرا لان معدلات البطالة أساسا مستقلة عن معدلات التضخم الطويل الأجل، فانتقال منحني فيليبس إلىالأعلى يعني زيادة معدلات التضخم والبطالة أيضا وهو ما يطلق عليه حالة الركود التضخمي أو التضخم الركودي<sup>(2)</sup>.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لمنحني فيليبس.

إن كان قد تمتع منحني فيليبس بمصدقية نظرية وعلمية خلال الفترة ( 1959-1969) فإنها قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك منذ أواخر عقد الستينات وخلال عقد السبعينات ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد تعرضت للاختيار، بسبب عجز منحني فيليبس على تفسير حالة الركود التضخمي.

إن فشل هذه العلاقة دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم "ميلتون فريدمان" و " ادموند فالبس" إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، وقد تمكنت تلك النماذج من إخضاع منحني فيليبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحني فيليبس لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الطويل<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 336.

<sup>2</sup> - حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 191-192.

<sup>3</sup> - سليم عقون، قياس أثر المتغيرات اقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 37.

ثالثا: أهم النظريات المفسرة للبطالة:

سوف نتطرق لأهم النظريات المفسرة للبطالة والأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي حيث نجد أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تعترفان بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط بينما تقر النظرية الكينزية بوجود نوع آخر من البطالة هي البطالة الإجبارية والتي ترجع حسب رأي روادها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات في حين نجد نظريات أخرى سماها البعض بالنظريات الحديثة المفسرة للبطالة، ترجع سبب وجود البطالة إلى وجود اختلالات في سوق العمل.

1- نظريات الفكر الاقتصادي التقليدي:

لقد تعددت نظريات الفكر التقليدي التي فسرت البطالة وذلك باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها لرؤية هاته الظاهرة.

1 1 - النظرية الكلاسيكية:

تحليل هذه النظرية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون إن النمو السكاني وتراكم رأس المال ونمو طاقته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة، حيث تركز النظرية على ثلاث فرضيات وهي:

- فرضية تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك إن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محدودة وضرورية لانجاز عمل معين فيه ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالترقية بين الإجراء.
- حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل.
- وجود شفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - فارس شلاي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة ( 2001-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص14.



يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي لقد فرق اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية بين نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، ويرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أنه إذ تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأسعار والأجور تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن وبالتالي فإن في حالة سوق العمل الحرة لا توجد بطالة إجبارية، فإذا وجدت بطالة فلا بد أن تكون اختيارية، ويقر الكلاسيك إن السبب الأساسي لاستمرار بطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو الناقيات بغرض حد أدنى في الأجور من اجر التوازن ففي هذه الحالة تستمر البطالة الإجبارية طالما إن التدخل في السوق أدنى إلى جمود الأجر الحقيقي في الاتجاه النزولي<sup>(1)</sup>.

## 2 1 - النظرية الكينزية:

لقد انصبت أفكار كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لازمة البطالة والكساد التي أصابت العالم آنذاك، وهذا من خلال محاولة تقديم حلول موضوعية لازمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة جديدة لا تتوافق ولا تتناسق مع متطلعات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

وبصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكلة البطالة في العناصر التالية:<sup>(2)</sup>

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي عكس قانون سايللمنافذ، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكل عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه.
- المناذاة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلالات الموجودة في سوق العمل.
- رفض كينز فكرة البطالة الإرادية أو إمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق والتي منها سوق العمل، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق

<sup>1</sup> - نوال بن فايزة، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2005)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص16.

<sup>2</sup> - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص23-25.

آليات السوق، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل.

- يرى الكثير أن الطلب على العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال، أي المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.
- حسب كينز عرض العمل ليس دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، ومن منطلق أن عقود العمل المبرمة بين أرباب العمل والعمال، لا تحدد القوة الشرائية للعامل، وإنما تكتفي فقط بتحديد الأجر الاسمي، وأن العامل عند توظيفه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الأجر الحقيقي (الفعلي).

وانطلاقاً مما سبق اثبت كينز أن البطالة غير إرادية لان هناك عدد من العمال مستعدين لقبول معدل الأجر السائد، ولكن المشاريع الإنتاجية تطلب حجماً اقل، وبهذا لا يمكن حصولهم على عمل، كما يوجد حد أدنى للأجور لا يمكن أن تنخفض اقل منه، وبالتالي رفض فرضية قابلية الأجور للتغير وكل هذا حسب رأيهم يثبت أن البطالة غير إرادية.

### 3 1 - النظرية النقدية:

يعتقد النقديون بأن هناك معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن ذلك سيقترن بتسريع معدل التضخم، بمعنى أنه لا يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار، يجب أن تتضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، إلا أنه المشكلة هنا أن الحكومة لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي، لذلك فقد أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، لذلك نجد النقديون ينطلقون في تحليل البطالة من أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، أما البطالة الإجبارية فلا مكان في تحليلهم.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، بغزة، فلسطين، 2014/04/29، ص 35.

## 2- النظريات الحديثة المفسرة للبطالة:

تختلف تحاليل النظريات الحديثة حول تفسير البطالة تبعاً لسوق العمل، حيث يمكن أن يتم على مستوى هذا السوق بمفرده أو بعلاقته مع باقي الأسواق.

### 2-1- نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسيها لا Behershult، خلال الستينات وبالتحديد عام 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن السوق العمل يبحث عن اليد المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يتركز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليه.<sup>(1)</sup>

### 2-3- نظرية البحث عن العمل:

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها وتبني هذه النظرية على أساس إسقاط فرص المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذجي التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات وتفسير هذه النظرية سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية.

### 2-3- نظرية تجزئة سوق العمل:

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد D.BDOERNBERG. M.PIOR في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وتهدف النظرية إلى تفسير البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة عنصر العمل في قطاعات أخرى، وعلى هذا الأساس تميز النظرية

<sup>1</sup> - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص32.

بين خمسة أنواع من سوق العمل وهي: السوق الداخلية، السوق الخارجية، السوق الأولية السوق الثانوية، السوق الرئيسية.<sup>(1)</sup>

#### 2-4- نظرية الأجر الكفاءة:

تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستوياتها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور بطالة حسبالنظرية يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيمهم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتقديم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور بطالة<sup>(2)</sup> يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:<sup>(3)</sup>

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم، وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم من خلال رفع تكلفت ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه وضغ إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجور أعلى تسعى من وراء ذلك التقليل من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبدلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياح الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

<sup>1</sup> - ناصر داددي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>2</sup> - Tremblay .R, "Macroéconomie Moderns, Théories et réaliti ", Edition Etudes vivantes, Québec, 1992, p 286.

<sup>3</sup> - Gregory .N .Makin, Macroéconomie, De Boeck, Paris, 3<sup>ème</sup> édition, 2006, p196.

## 2-5- نظرية اختلال التوازن:

ظهرت على يد الاقتصادي الفرن، E.Malinvand كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل، وتبني هذه النظرية على فرض جمود الأجور في الأجل القصير.

يرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب. مما يقود إلى البطالة الإجبارية، ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، إنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع إذ يمكن أن ينتج عنه نوعان من البطالة هما:

**النوع الأول:** يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

**النوع الثاني:** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في المعروضات من السلع عن الطلب عليها وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup>- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص35.

## المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له.

يعد هدف تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدول النامية التي تسعى دوماً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره قياسه، وأهم النظريات والنماذج المفسرة له.

## المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و عناصره.

## أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي.

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ونذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"<sup>(1)</sup>.
- ويعرف النمو الاقتصادي أيضاً بأنه: "الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الصافي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة"<sup>(2)</sup>.
- النمو الاقتصادي هو "الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني لبلد ما، والناجمة عن العوامل الرئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في البلد كالتعليم مثلاً، والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج كل هذا سيؤدي إلى زيادة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد في أي بلد"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 51.

<sup>2</sup> - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

<sup>3</sup> - علي جدوع بختان الشروفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 32-

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل لنمو الاقتصاد وهو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج المحلي الصافي الحقيقي.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي.

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي في العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي وتسمى أيضا عوامل النمو الاقتصادي وهي كما يلي:

### 1- العمل.

ويقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استعمالها في إنتاج سلع وخدمات ضرورية وحجم العمل مرتبط بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل ويعني هذا الأخير حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه، حيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو ساعات العمل بقيت على حالها.<sup>(1)</sup>

### 2- رأس المال.

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، بل يتم توجيهها للإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية.<sup>(2)</sup>

### 3- التقدم التكنولوجي.

يمكن اعتباره تنظيم جديد للإنتاج يسمح بما يلي:<sup>(3)</sup>

- إنتاج كمية أكبر من المنتج لنفس كميات عناصر الإنتاج.

<sup>1</sup> - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> - علي جدوع بختان الشروفات، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>3</sup> - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات اقل من عوامل الإنتاج.
- أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة.

أولاً: قياس النمو الاقتصادي.

باعتبار النمو الاقتصادي واحد من المؤشرات الكمية التي تحدد واقع الأداء الاقتصادي، فقد وجب إدراك مختلف الوسائل والمعايير التي يتم بفضلها قياسه، حيث يعتبر حجم الناتج في الاقتصاد أحد أهم هذه المعايير، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج وينقسم هذا الأخير إلى:

### 1- الناتج الوطني الخام PNB بالأسعار الجارية.

الناتج الوطني الخام هو عبارة عن: "القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة)، من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية، سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج"<sup>(1)</sup> وعليه يمكن كتابة المعادلة الآتية:

الناتج الوطني الخام PNB = الناتج المحلي الخام PIB + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج - مستحقات عوامل الإنتاج الأجنبية في الداخل.

### 2- الناتج المحلي الخام PIB

#### 1-2- الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية PIB<sub>N</sub>:

يعرف الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية انه: "القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية (عادة ما تكون سنة)، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة، التي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية"<sup>(2)</sup>، وتتجسد طرق تقدير PIB<sub>N</sub> بالأسعار الجارية فيما يلي:

<sup>1</sup> - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> - حربي موسى عرفات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 60.



### 2-1-1- طريقة القيمة المضافة:

تعرف القيمة المضافة على أنها: "القيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام، التي اشترت من المؤسسات أخرى، أي هي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى ومنه حسابيا تقدر القيمة المضافة كمايلي:

القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة.

حيث أن:

- **المنتجات النهائية:** هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي، سواء من قبل العائلات أو

المؤسسات (إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات)

- **المنتجات الوسيطة:** وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتبعاً لهذه الطريقة يكون:

الناتج المحلي الخام = مجموعة القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.

أي أن الناتج المحلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس

إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في هذا الاقتصاد، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات

الوسيطة في حساب هذا الناتج مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا

السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم عند حساب مقدار الناتج المحلي الخام.

### 2-1-2- طريقة الدخل:

يقيس الناتج المحلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث يعبر  $PIB_N$  عن

إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، أي: <sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - عبد الوهاب الأمين، الاقتصاد الكلي، دار حامد الأردن، 2002، ص 78.

الناتج المحلي الخام  $PIB_N =$  الدخل الوطني + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال الثابت - صافي دخل عوامل الإنتاج.

حيث:

- الدخل الوطني: (مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع).

### 2-1-3- طريقة الإنفاق:

يتساوى إجمالي الإنفاق مع إجمالي الدخل الوطني، على أساس أن أي عملية إنفاق (أي شراء سلع أو خدمات) يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع ويمكن كتابة الإنفاق الكلي وفق المعادلة الآتية:

إن زيادة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية تؤدي حتماً إلى ارتفاع معدا النمو الاقتصادي لكن ما يعاب على هذا المقياس، أنه في الكثير من الأحيان تكون الزيادة في  $PIB_N$  ناجمة عن الارتفاع الأسعار  $\Delta P_i$  وبالتالي لا يمكن أن يصلح هذا المؤشر كمقياس للنمو الاقتصادي، حيث:

$$PIB_N = \sum(Q_i, P_i) \rightarrow PIB_N = \sum(\Delta Q_i, \Delta P_i)$$

### 2-2- الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة $PIB_R$ :

رأينا فيما سبق أن الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية ليس دقيقاً، وبالتالي لا يمكن أن يكون صالحاً كمقياس لنمو الاقتصادي (لأنه يعمل على تضخيمه)، لذا تم ابتكار طريقة  $PIB$  بالأسعار الثابتة والذي يمكن حسابه وفق الطرق التالية:

- يمثل الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة: القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة (من طرف عوامل الإنتاج المقيمة)، بالاستناد إلى الأسعار في سنة الأساس، أي أن:

$$PIB_R = \sum_i^n P_i^{base} \times Q_i^t$$

- كذلك فإن PIB بالأسعار الثابتة يمثل: حاصل قسمة الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية على مخفضه أي:

مع العلم إن قيمة مخفض الناتج المحلي الخام تتجلى في المعادلة أدناه:

حيث تمثل:  $\sum_i^n P_i^t \times Q_i^t$  القيمة السوقية لكميات معينة من السلع والخدمات في سنة معينة، أما  $\sum_i^n P_i^{base} \times Q_i^t$  فتعبر: عن القيمة السوقية لذات السلع والخدمات في سنة الأساس<sup>(1)</sup>.

ثانيا: علاقة النمو الاقتصادي البطالة (قانون اوكن).

هناك علاقة بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون اوكن (Okun, 1962)، الذي ينسب للاقتصادي " Arthur Okun" الذي حول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع معدلات البطالة.

نجح اوكن في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي، إذ يبين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة ( 1%) فإن ذلك يكون راجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة

<sup>1</sup> - عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(3%) والعكس صحيح، كما بين انه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة<sup>(1)</sup>.

إن النسبة التي قدمها اوكن خاصة بالاقتصاد الأمريكي حيث اجري دراسته عليه، وقد لا تنطبق هذه النسبة على الاقتصاديات الأخرى، كون معدل البطالة محسوب على أساس فئتين: الفئة النشطة والفئة العاطلة عن العمل، وتختلف التركيبة السكانية من دولة لأخرى وبالتالي قد لا تصح هذه الدراسة على كل الدول.<sup>(2)</sup>

المطلب الثالث: أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

أولاً: أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

### 1- نظرية النمو الكلاسيكية:

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، ومن ابرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو ما يأتي:<sup>(3)</sup>

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي (العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي) والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في احد هذه العوامل أو جميعها، واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وان بقية العوامل متغيرة، ولهذا فان عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، لكن صحة التحليل المذكور هي رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- واستناداً إلى ما سبق اعتقد الكلاسيك بان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي، وعملية تكوين المال (الاستثمار).

<sup>1</sup> طالب سومية شهيناز ودليف محمد البشير، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1990-2012، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص112.

<sup>2</sup> رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

<sup>3</sup> مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 62-63.

- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فان تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال كما يأتي:
- تأثير التراكم الرأسمالي على النمو السكان: إذ يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة. وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.
- تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال: إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي، وثبات الأرض) وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخارات. وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال.
- اتجاه الإرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي. والسبب طبقا إلى ادم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود أسواق حرة فان اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو: أكد الكلاسيك الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني، ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.
- والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب للنمو وان الأرباح هي المصدر الوحيد الادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع في الاقتصاد كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي، ايدو سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

## 2- النمو الاقتصادي عند الكينزيين:

شكلت النظرية الكينزية قاعدة عامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، استفاد منها العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، فقد استغل كينز مواطن الضعف في النظرية التقليدية (كالتوظيف الكامل، قانون سايلد الأسواق، نظريتهم الجزئية في تحليل المتغيرات الاقتصادية...) وقام بالبناء عليها، فرأى انه يمكن للاقتصاد الوطني أن يتوازن في ظروف عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وأن الطلب يخلق العرض، ومن هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك الدورة الاقتصادية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث أن هذا الطلب يصدر من جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات حكومات، أو حتى أطرافا خارجية، وهو بذلك يشير إلى إمكانية وأهمية الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية، بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد.<sup>(1)</sup>

ويشير كينز أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف والذي يفسر انتقال اثر الطلب على الجانب العرض (معبرة عن العلاقة بين الدخل والاستثمار)، ويكتب المضاعف بالصيغة الرياضية الآتية:

حيث:

$w$ : المضاعف،  $mpc$ : الميل الحدي للاستهلاك،  $mps$ : الميل الحدي للادخار

يفسر المضاعف الذي جاء به كينز، أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة، ترفع من الدخل ب  $w$  وحدة، و  $w$  في أبسط شكل لها تساوي مقلوب الميل الحدي لادخار، أو مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك، أي أن الدخل يتضاعف بمقدار  $w$  كلما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة،

<sup>1</sup> - بماء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 103-

وعليه فإن عملية النمو عند كينز تتحد بمقدار الزيادة في الاستثمار، لكن هذا التحليل لا يتحقق حسب كينز إلا بتوفر سلسلة من الشروط على غرار : القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي.<sup>(1)</sup>

### 3- النمو الاقتصادي عند الكينزيين الجدد.

جاد بعد كينز ما عرف الكينزيين الجدد حيث كانت ابرز مساهماتهم في هذا المجال، (نشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي) تعود لكل من "روي هارود Roy Harrod" من أكسفورد، و"ايفسي دومار Evsey Domar" من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، حيث عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره بأزمات كساد متكررة، وقد كان اهتمامهم ككينز منصبا أساسا على مشاكل النمو في الدول المتقدمة، غير أن النموذج البسيط الذي قدم من جانبها قد استخدم على نطاق واسع في الاقتصاديات النامية، بهدف إجراء توقعات في المعدلات النمو، فضلا عن تحديد المتطلبات الادخارية التي تبنى عليها أهدافا نمائية معينة بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل.

وكون نظرية النمو عند هارود ودومار لاحقة للنظرية الكينزية، فإنها انطلقت من المشاكل التي صادفت نظرية كينز في الاستخدام، حيث قامت هذه الأخيرة من واقع الاقتصاد الساكن المفترض ثبات كل من المستوى التقني، حجم السكان والموجودات الرأسمالية ويفترض هارود ودومار أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا حاسما على التوافق بين زيادة رأس المال مع تنامي القوة العاملة وإنتاجيتها المتأثرة بالتطورات التكنولوجية. كذلك انغلاق الاقتصاد على نفسه (أي لا يمكن اقتراض رؤوس الأموال من الخارج)، ما يسمح للادخار بان يكون السبيل الوحيد للحصول على رأس المال الضروري بالمتماشي مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - بماء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص 105-106.

#### 4- النمو الاقتصادي عند النيو كلاسيك.

إذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد اهتموا بجانب العرض فان الاقتصاديين النيو كلاسيك اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب، وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك، وقامت النظرية النيو كلاسيكية على قانون تناقص الغلة للاقتصادي " دافيد ريكاردو " ونظرية السكان للاقتصادي " مالتوس"، فقد اعتبر النيو كلاسيك تغير السكان بأنه معطى من المعطيات، بذلك لم تفسر كجزء من عملية النمو، وقام النيو كلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يختص بعملية التراكم الرأسمالي، حيث اعتبر الكلاسيك ان الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة استثمار دخولهم طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلاً<sup>(1)</sup>، على اعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيو كلاسيك اعتبروا العملية مجزأة، حيث يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة، ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين حيث يعمل معدل الفائدة على التحقيق التوازن المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروض من هذه الأرصدة، ويلعب دوراً أساسياً في تجديد حجم الاستثمار، حيث أن رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه فإذا فاق معدل العائد المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحاً.

ورفض الاقتصاديون النيو كلاسيك فكرة حالة الركود معتمدين في ذلك على:<sup>(2)</sup>

- التقدم التكنولوجي: حيث يرى النيوكلاسيك أنه يأخذ مكانة بسرعة كافية للقضاء على أي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد.
- مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية: حيث يرى النيوكلاسيك أن أي انخفاض ضئيل في معدل الفائدة يتمخض عنه جعل عدد كبير من الفرص الاستثمارية مربحة.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 77-81.

<sup>2</sup> - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص 25-26.



وبذلك فان الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتا طويلا حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي وتفترض وجهة النظر المتفائلة توفر الرغبة في الادخار من جانب السكان، كما رأنا لنيو كلاسيك أن النمو ذو طبيعة تدريجية متسقة.

ثانيا: بعض النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي.

نظرا لتعدد النماذج الرياضية المفسرة للنمو الاقتصادي نأخذ نموذجين فقط منها وهما نموذج "هارود-دومار" و نموذج "AK".

### 1- نموذج هارود-دومار.

ينطلق نموذج (هارود-دومار) من مجموعة من الفرضيات كما يلي:<sup>(1)</sup>

- الادخار هو نسبة من الدخل حيث:  $S = S \cdot Y$

حيث:

$S$ : الميل المتوسط و الميل الحدي للادخار .

- قوة العمل تنمو بمعدل  $n$  حيث:  $n = \frac{\Delta L}{L}$

- وجود فائض في العمالة وندرة في رأس المال .

- ثبات معامل رأس المال حيث:

ويقوم هذا النموذج على دالة معاملات الإنتاج الثابتة كمايلي:

$$Y = F$$

<sup>1</sup> - بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العامة على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص ص 115-117.

حيث:  $A > 0$  و  $B < 0$  وهما ثابتان.

وهي دالة إنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين عنصر رأس المال والعمل، وهذا ما قادهما إلى التأكيد على أن ذلك يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة وفي الآلات غير المستعملة.

ويرى نموذج "هارود-دومار" أن حجم الناتج  $Y$  هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي:

حيث:  $A = \frac{1}{V}$  معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض.

وإذا كان رأس المال يهتك بمقدار  $\gamma$  لرأس المال ونمو السكان بالمقدار  $n$  فإن الاهتلاك الفعلي لرأس المال هو  $(n + \gamma)$  بالتالي:

$$\Delta K = I - (\delta + n)K = g - (\delta + n)K \dots \dots \dots (3)$$

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم الناتج نجد انطلاقاً من المعادلة:

$$\Delta Y = \frac{\Delta K}{V} g = \frac{\Delta Y}{Y} \dots \dots \dots (4)$$

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (4) نجد:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{SY - (\delta + n)K}{V.Y} \dots \dots \dots (5) \implies$$

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{V} - (\delta + n) \dots \dots \dots (6)$$

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي:

- الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي.
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي الرفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والعكس صحيح، يرى كل من هارود ودومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن.

ويتبين لنا من خلال نموذج "هارود- دومار" وجود ثلاثة أنواع لمعدلات النمو<sup>(1)</sup>

- **معدلاً للنمو الفعلي:**

وهو يشير إلأن معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة و يساوي  $\frac{\Delta}{Y}$

- **معدل النمو الطبيعي:**

هو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة.

- **معدل النمو المرغوب:**

وهو معدل النمو المرغوب تحقيقه و المستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة.

## 2- نموذج AK.

نتطرق إلى هذا النموذج وفق ما يلي:<sup>(2)</sup>

### 2-1- فرضيات النموذج:

يقوم نموذج AK على عدة فرضيات وممثلة في الأتي :

- الاقتصاد مكون من قطاعي العائلات والمؤسسات.

<sup>1</sup> - بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>2</sup> - بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 121-122.

- تأخذ دالة إنتاج النموذج AK الشكل التالي:

$$Y = f(K, L) = \min\{AK, BL\} \dots \dots \dots (1)$$

حيث: A و B هما من المعاملات الثابتة والموجبة.

- إذا كانت الكمية غير كافية من أحد عاملي الإنتاج K و L، فإنه من المستحيل تعويض أحدهما بالآخر.

- افتراض ثبات عدد السكان أي:  $\frac{L}{L} = n = 0$

- إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي:  $\alpha = 1$

## 2-2- تحليل النموذج:

تأخذ دالة الإنتاج الصيغة التالية:

$$Y = (A \cdot K)^\alpha \cdot (B \cdot L)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (2)$$

ولأن  $\alpha = 1$

$$\xrightarrow{Y} (A \cdot K)^1 \cdot (B \cdot L)^{1-1} Y = (\xrightarrow{A \cdot K})^1 \cdot (B \cdot L)^0$$

فيما يتم التعبير عن تراكم رأس المال بالمعادلة التالية:

$$\dot{K} = S \cdot Y - \delta K \dot{K} = S \cdot AK \xrightarrow{S \cdot AK}$$

$$\frac{\dot{K}}{K} \xrightarrow{S \cdot A} A - \delta$$

بينما يخضع تراكم رأس المال في "نموذج صولو" للمردودات المتناقصة ( $\alpha < 1$ )، والتي ينتج

عنها تراجع إنتاجية رأس المال مع الزمن، فإن نموذج AK يتميز بمردودات ثابتة في تراكم رأس المال، أي أن

الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي تليها بقيمة A حيث:

$$\gamma = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = S \cdot A - \delta \dots \dots \dots (5)$$

لذلك فان معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو يساوي معدل نمو رأس المال)، أما المقدار  $\gamma-n$  فيعني معدل نمو الإنتاج الفردي، ويلاحظ في هذا النموذج ان أي زيادة في معدل الادخار  $S$  أو في معامل التقدم التكنولوجي  $A$ ، تساهم في زيادة معدل النمو والعكس يتحقق عند الزيادة في معامل اهتلاك رأس المال.

## خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الفصل التطرق إلى أهم الاختلالات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد والمتمثلة في التضخم وهو الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة بالإضافة إلى البطالة التي تعد من أكبر المشاكل التي تعرقل اقتصاديات الدول مما جعلها محل اهتمام العديد من الاقتصاديين كل هذا أدى إلى تعدد تعاريفها والنظريات المفسرة لها، كما تطرقنا كذلك إلى النمو الاقتصادي الذي يعد تحقيق معدلات موجبة منه ضمن الأولويات التي تسعى لها معظم الدول ويتمثل النمو الاقتصادي في الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الصافي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

## الفصل الثالث

أثر السياسة النقدية على التوازنات الداخلية  
في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

## تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاشتراكية، كل هذا خلف العديد من الاختلالات في الاقتصاد الجزائري.

يتمثل أبرزها في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وارتفاع كذلك حجم المديونية الخارجية بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو ونتيجة لذلك قامت السلطات الجزائرية بتبني جملة من الإصلاحات لعمل أهمها الإصلاح النقدي لسنة 1990 الذي غير مسار السياسة النقدية في الجزائر، وذلك من خلال رد الاعتبار لبنك الجزائر باسترجاع مختلف وظائفه وإدارته للسياسة النقدية، وبالتالي تعتبر سنة 1990 نقطة تحول في النظام المالي والنقدي الجزائري، حيث تم تسيطر أهداف مختلفة للسياسة النقدية بغرض تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي للاقتصادي الجزائري، ومنه سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

**المبحث الأول:** أهم التعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

**المبحث الثاني:** تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

**المبحث الثالث:** فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).



## المبحث الأول: أهم التعديلات النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

دخل الاقتصاد الجزائري سنة 2000 مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وهو ما أصبح يعرف بالطفرة النفطية التي أثرت بالإيجاب على الاقتصاد الوطني وجعلته يعيش في مجبوحة مالية في ظل تدفق الموارد المالية الهائلة على الاقتصاد الوطني، حيث انعكس ذلك على كل جوانب الاقتصاد بصفة عامة والجانب النقدي بصفة خاصة، فبعد أكثر من عشرية من تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقروض الصادر في أفريل 1990، تم إدخال العديد من التعديلات النقدية خلال الفترة الممتدة من (2017-2000)، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

## المطلب الأول: التعديلات النقدية في الجزائر من (2000 إلى 2004).

تمثلت هذه التعديلات فيما يلي:

- إصدار النظام 01-2000 المؤرخ في 13 فيفري 2000 المتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض والمصارف.
- صدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في 27 فيفري 2001 حيث مس هذا الأمر الرئاسي وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة.

حيث بعدما تم التقليل من أهمية وزارة المالية، أثبت بنك الجزائر بعد سيطرة دامت عشرية كاملة عدم فعاليته في تحقيق عدة أهداف مسطرة، تم إحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقروض 90-10 عن طريق إصدار الأمر 01-01، حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقروض فتسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه كل من:

- مع حفظ بنك الجزائر.
- ثلاثة (03) نواب للمحافظ.
- مجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقروض)

- مراقبان<sup>(1)</sup>.

أما مجلس الإدارة يتكون من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء.
- ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.

أما مجلس النقد والقرض يتكون من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
- ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية<sup>(2)</sup>.
- إصدار التعلية رقم 02-2000 المؤرخة في 11 أبريل 2002، المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية عن طريق مناقصات فورية في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل سعر الفائدة محدد لكل عملية.
- صدور الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في 26 أوت 2003، ففي ظل هشاشة الجهاز المصرفي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية العالمية، وظهور فضيحتي بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري أدخل العديد من التعديلات على قانون النقد والقرض بموجب هذا الأمر تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالاتي<sup>(3)</sup>:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال:

- ✓ التفرقة على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص ص 120-121.

<sup>2</sup> - عبد الرزاق سلام، مرجع نفسه، ص 121.

<sup>3</sup> - بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية - دراسة قياسية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص 326-328.

- ✓ تأسيس هيئة للرقابة.
- ✓ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية.
- تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:
  - إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر (المواد من 28 إلى 31).
  - إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية.
  - التداول الجيد للمعلومات المالية.
- توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين وذلك من خلال:
  - تعزيز الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرها وإقرار العقوبات الجزائية على مخالفيها (المواد 82-95).
  - تشديد العقوبات على كل الانحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية.
  - يمنع على البنوك تمويل نشاط المؤسسات التابعة لمسيرها أو المساهمين فيما.
  - تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.
  - المساهمة في صندوق ضمان الودائع، بحيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعها.
  - إصدار النظام 04-02 المؤرخ في 04 مارس المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا.

### المطلب الثاني: التعديلات النقدية في الجزائر من 2005 إلى 2009.

- تضم نعت هذا الفترة جملة من التعديلات تمثلت فيما يلي: <sup>(1)</sup>
- إصدار التعلية رقم 04-05 المؤرخة في جوان 2005 المتعلقة بالتسهيله المغلة للفائدة.

<sup>1</sup> - رسول حميد، تفعيل السياسيين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 167.

- إصدار التعليمات 07-13 المؤرخة في 27 ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليمات رقم 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية، وفقاً لمادة 03 من هذه التعليمات حدد معدل الاحتياطي الإلزامي عند 8%.
- إصدار التعليمات رقم 08-02 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمات رقم 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية تحدد هذه التعليمات مكافأة الاحتياطات الإلزامية بنسبة 0.75%.
- إصدار النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية بحيث يحدد هذا النظام بشكل خاص ما يلي:<sup>(1)</sup>
  - الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن ان تتعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها.
  - الأوراق المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر في السوق النقدية.
  - التسهيلات الدائمة (تسهيل التسليف الهامشية، تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة) التي تتم بمبادرة من المصارف بصفتهم أطراف مقابلة لعمليات السياسة نقدية.
  - إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، وإجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة نقدية.

### المطلب الثالث: التعديلات النقدية في الجزائر من 2010 إلى 2017.

- إصدار الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني لاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012، ص ص 175-176.

<sup>2</sup> - بقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 329.

أدت الأوضاع الصعبة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري ، وذلك نتيجة للصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، إلى قيام السلطات العمومية بحكمة بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للخروج من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذا الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم والمعروفة تحت اسم " التمويل غير التقليدي " أو " التسهيل الكمية "، حيث أن هذه الأداة ظهرت لأول مرة في اليابان في سنوات التسعينات، كما استعملت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوروبا بعد الأزمة المالية التي ظهرت سنة 2008، وقصد إدراج أداة التمويل الجديدة هذه تم تعديل قانون النقد والقرض بتاريخ 11 أكتوبر 2017 وذلك من خلال إصدار القانون 10-17 الذي يتم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث يعد هذا التعديل الأخير تعديلاً ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدوداً في الزمن، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة وهي المادة رقم 45 مكرر. لا يؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد والقرض<sup>(1)</sup>، وعليه تنص المادة الأولى من القانون رقم 10-17 السابق الذكر على ما يلي: <sup>(2)</sup> " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار "

وتنبغي الإشارة إلى أن المصادقة على هذا التعديل تأتي في ظل تحوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذين يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع نقود المحفوفة بالمخاطر، والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.

<sup>1</sup> - أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وإبراز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد

07، المجلد 02، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين، فبراير 2018، ص ص 201-202.

<sup>2</sup> - القانون رقم 10-17 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 01.

## المبحث الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات، مما أدى إلى تعدد أهدافها وتغييرها اثر كل تعديل، كما أنها في سعيها المستمر لتحقيق مختلف أهدافها المسطرة تقوم بتطبيق مجموعة من الأدوات تماشياً مع الوضع الاقتصادي السائد في كل فترة ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأدواتها وأهم نتائجها.

## المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

حددت المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والتي تنص على: " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإتناء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقدولهذا العرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف"<sup>(1)</sup>.

أهداف السياسة النقدية، حيث تعددت هذه الأهداف لتشمل هدف يتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة جعلاً في المقام الثاني.

غير أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 في مادته 35 التي حلت محل المادة 55 التي ذكرت سابقاً والتي نصت على " تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

<sup>2</sup> - المادة 35 من الأمر 03-11.

استبدل النمو المنتظم بالنمو السريع، وهذا ما تفسره السياسة المالية التوسعية التي بدأت ببرنامح الإنعاش الاقتصادي، غير أننا لاحظنا أن المادة 35 من الأمر 11-03 ألغت هدف أنماء جميع الطاقات الإنتاجية أي إهمال التشغيل الكامل وبقي الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

في حين بقي التكفل بالاستقرار المالي الهدف الثاني للسياسة النقدية حيث تنص الفقرة الثابتة من المادة 35 الأمر 11-03 على ما يلي: (لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن سير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف).

غير أن التأكيد على هدف الاستقرار في الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية تدعم في الجزائر.

من خلال تعديل الأمر 11-03 بموجب الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 حيث يتم تعديل المادة 35 منه كما يلي: "تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته<sup>(1)</sup>.

حيث يشكل هذا الأمر إصلاحاً هاماً لإطار السياسة النقدية مبرزاً أهمية استهداف التضخم، من هنا أصبح هدف التضخم أساسياً مقارنة بالهدف الكمي للنقد والقرض والذي يمكن اعتباره هدفاً بسيطاً إلى جانب سعر الصرف، حيث قام بنك الجزائر في إطار السعي للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ على المدى القصير بالتضخم، وتعتبر سنة 2012 بداية التوجه نحو استهداف التضخم على الأفق متوسطة الأجل.

<sup>1</sup> - المادة 2 من الأمر 10-04.

وتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية في السنوات الأخيرة يتم عن طريق هدفين وسيطين يتمثلان في تحديد معدلات نمو المجاميع النقدية والقروضية سنوياً، حيث يعرض بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض في بداية كل سنة، توقعاته بشأن تطور المجاميع النقدية والقروضية ويقترح أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف الوسيطة ومن ثم تحقيق الهدف النهائي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

تتمثل أهم الأدوات المطبقة من طرف بنك الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية 2017 فيما يلي:

#### أولاً: الاحتياطي الإجمالي.

بعد أن كان يصعب تطبيق هذا الأسلوب في التسعينات، أصبحت هذه الأداة تستعمل بشكل نشط طيلة هذه الفترة، وذلك على اثر فائض السيولة المصرفية، وعليه لجأ بنك الجزائر إلى رفع معدل الاحتياطي الإجمالي بهدف امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية، وتم توضيح الإطار العملي لهذه الأداة وفق التنظيم رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، والمحدد لشروط تكوين الحد أدنى من الاحتياطات الإجمالية حيث بلغت نسبة الاحتياطات الإجمالية ما ي 2004 6% وبقية ثابتة سنة 2005، ثم تم رفع هذه النسبة إلى 8% بواسطة التعليم رقم 07-13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المعدلة والمتمة لتعليم 02-04 ثم انتقل إلى 9% سنة 2011 ثم 11% سنة 2012 وبلغت قيمة الاحتياطات الإجمالية حوالي 75410 مليار دج في ديسمبر 2012، وهو ما يشكل حوالي 18% إلى 20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر<sup>(2)</sup>، ثم ارتفع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى 12% سنة 2013 وبقى ثابتاً إلى غاية 2015 ثم بلغ 8% في كل من سنة 2016 و2017<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013، ص171.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر التقرير السنوي، 2012، مرجع سبق ذكره، ص199.

<sup>3</sup> - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2017، ص17.



## ثانيا: استرجاع السيولة:

تم دخول هذه الأداة حيز التطبيق بموجب التعليم رقم 02-2002 الصادرة في 11 أبريل 2002 والتي أدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لـ 7 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية، ليتم تدعيمها لاحقاً بأسلوب استرجاع السيولة لـ ثلاثة أشهر من أوت 2005، وفي 2013 تم إدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة ستة أشهر.

وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبة في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه<sup>(1)</sup>.

ولقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها سنة 2002، وبالتالي فهي تسمح بتحكم أكثر في الكتلة النقدية المتداولة، كما أن هذه الأداة أصبحت مفضلة لدى بنك الجزائر، خاصة وأنها تستعمل للتنظيم النهائي للسيولة المصرفية<sup>(2)</sup>.

## ثالثا: التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:

تم إدخال هذه الأداة في أوت 2005، وهي تقنية تسمح للبنوك بإنجاز ودائع 24/24 سا لدى بنك الجزائر، وتم إقرارها بموجب التعليم رقم 04-05 الصادرة في 14 جوان 2005، وهذه الوسيلة منحت مرونة كبيرة للبنوك في تسيير ميزانياتها، حيث يتم مكافأة هذه التسهيل بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقاً، ويمكنه تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات<sup>(3)</sup>.

ومنذ بداية استخدام هذه الأدوات سنة 2005، عرفت المبالغ الممتصة من خلالها تزايد مستمر للفترة (2005-2008) لتصل 1400.4 مليار دج سنة 2008، ثم عرفت تراجع في سنة 2009 و 2010 نتيجة التراجع في السيولة المصرفية لدى البنوك التي تأثرتا بتراجع صافي الموجودات الخارجية سنة

<sup>1</sup> - بقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 335.

<sup>2</sup> - ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 21، 2013، ص 199.

<sup>3</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، 2008، ص 182.

2009، ثم ارتفعت بعدها في سنتي 2011 و 2012، وبعدها انخفضت إلى 468.9 مليار دج سنة 2014، ومنه يمكن القول أن أداة التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة أداة فعالة ونشطة بحيث أعطى بنك الجزائر لها أهمية بالغة من حيث الاستخدام<sup>(1)</sup>.

#### - معدل إعادة الخصم:

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، ومنذ ذلك الوقت وتحديداً في سنة 1994 عرف معدل إعادة الخصم عدة تطورات كانت في مجملها تتماشى وحاجة السوق النقدية والمصرفية للسيولة، ولهذا فقد أصبح تقريباً كل سنة يخضع إلى تعديلات في معدلاته، وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية خاصة أثناء سنوات الألفية الثالثة التي شهدت إطلاق الحكومة لبرامج اقتصادية ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فضلاً عن تحقيق بنك الجزائر لهدف التخفيف من حدة التضخم الذي حدد كهدف نهائي للسياسة النقدية، وبذلك فإن معدل إعادة الخصم أصبح يستعمل في إطاره الصحيح بما يخدم أهداف السياسة النقدية، حيث سجل هذا المعدل في بداية سنة 2000 8.5% لينخفض بعدها إلى 7.5% في نهاية جانفي من نفس السنة ثم استمر في الانخفاض بعدها حيث بلغ 6% سنة 2002 و 5.5% سنة 2003 لغاية استقراره عند 4% سنة 2004، وهذا الانخفاض ما هو إلا نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية، بعدها ثبت معدل إعادة الخصم عند مستوى 4% منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2015، وأمام الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية في سنة 2015، خفض بنك الجزائر عتبات استرجاع السيولة في سنة 2016، وذلك من خلال تخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية وعادة تفعيل معدل إعادة الخصم لضمان إعادة تمويل المصارف التجارية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - بن العارية حسين وعبد السلام بليلي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية - حالة الجزائر - خلال الفترة (2000-2014)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوضوف، مسيلة، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 205-206.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي للطور الاقتصادي والنقدي، 2016، ص 139.

ويعتبر (معدل الاحتياطي الإجباري استرجاع السيولة والتسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة) من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة.

وبشأن نظام الأمانات ومناقصات القروض، استعملتا هاتين الأدواتين في بداية العشرية لتتخفف معدلاتها لغاية سنة 2005، ومنذ هذه السنة تخلى بنك الجزائر عن استعمال هاتين الوسيلتين لأن الهدف أصبح امتصاص السيولة من السوق النقدية، كما تم التراجع كذلك عن استعمال عمليات السوق المفتوحة في الجزائر والتي لم تطبق إلا مرة واحدة من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 1996، حيث يرجع التراجع في استعمال هذه الأداة إلى ضيق السوق النقدية في الجزائر وغياب سوق مالية فعالة، إلا أنه في سنة 2016 شهدت الجزائر تغيراً جذرياً في إدارة السياسة النقدية حيث تحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضح السيولة وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة ولذلك لضمان إعادة التمويل للنظام المصرفي.

المطلب الثالث: نتائج السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

أولاً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وتطور الكتلة النقدية في الجزائر نوضحه وفق الجدول التالي:

الجدول (02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017).

السنوات	النقد	أشبه النقود	الكتلة النقدية M2	التداول النقدي خارج البنك المركزي	معدل نمو M2	ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية
2000	1048.5	974.3	2022.5	484.5	%13	96.2
2001	1238.5	1235	2473.5	577.2	%22.3	106.4
2002	1416.3	1485.2	2901.53	664.7	%17.3	109.4
2003	1631	1723.9	3354.41	781.4	%15.6	130.1
2004	2165.6	1478.7	3738	874.3	%10.5	158.3
2005	2437.5	1632.9	4160.90	921	%11.7	276
2006	3177.8	1649.8	4857.87	1081.4	%18.6	335.8
2007	4233.6	1761	5994.60	1284.4	%24.2	378.7
2008	4964.9	1991	6955.9	1540	%16	459.8
2009	4944.2	2228.9	7173.1	1829.4	%3.1	572.9
2010	5756.4	2524.3	8162.8	2098.6	%15.4	735.5
2011	7171.7	2787.5	9929.2	2571.5	%19.9	1034
2012	7681.5	3333.6	11015.1	2952.3	%10.9	1349
2013	8249.8	3691.7	11941.5	3204	%8.4	1481.3
2014	9580.2	4083.7	13686.7	3658.9	%12.06	1483.3
2015	9261.1	4443.3	13704.5	4108.1	%0.13	1244.6
2016	9407	4409.3	13816.3	4497.2	%0.81	1164.4
2017	9920.1	4653.7	14573.8	4822.6	%5.48	1090.4

المصدر: مإعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2002-2003-2008-2013-

2017-2014.

نلاحظ من خلال الجدول ( 01 ) أن الكتلة (M2) عرفت توسعاً كبيراً خلال الفترة ( 2008-2000)، حيث بلغت قيمتها 2473.5 مليار دج في سنة 2001 مقابل 2022.5 مليار دج في سنة 2000، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 22.3%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية التي بلغت 1310.8 مليار دج سنة 2001، بالإضافة إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، والذي خصص له مبلغ 07 ملايين دولار أي ما يعادل 520 مليار دج، لكن سرعان ما تراجع معدل نمو الكتلة النقدية ( M2 ) ابتداء من سنة 2002 وإلى غاية سنة 2005، إذ بلغ خلال سنوات 2003، 2004، 2005، ما يقارب 17.3%، 15.6%، 105% على التوالي وهو ما يعكس الاستقرار النقدي المحقق في هذه الفترة والذي أقره الأمر 11-03 كهدف من أهداف السياسة النقدية، واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع انطلاقاً من سنة 2006 حيث بلغت 4857.6 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 18.6% ويرجع سبب ذلك إلى الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية لبنك الجزائر، نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر النفط سنة 2007 حوالي 75 دولار للبرميل.

لكن سرعان ما انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 16% بنسبة 2008 و 3.1% في 2009 نتيجة لأثر الأزمة المالية العالمية التي ترتب عنها تراجع الموجودات الخارجية الصافية، أما سنة 2010 فقد تميزت بالعودة إلى التوسع النقدي بوتيرة 15.4% بمفهوم الكتلة النقدية ( M2 ) ثم ارتفع إلى 19.9% سنة 2011 ويرجع هذا التوسع إلى ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية التي بلغت خلال سنتي 2010 و 2011 نمواً قدره 10.21% و 15.6% على التوالي، أما سنوات ( 2012-2013 ) عرفت نوعاً من الاستقرار.

لكن سرعان ما تسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول والذي بدأ في 2015 واستمر في 2016 في حدوث عجزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي، الناجم عن هذه العجزات النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية ( M2 ) في سنة 2016 ( 0.81% ) و ( 0.3% ) سنة 2015 ثم عادة لارتفاع مجدداً في سنة 2017، حيث بلغ 5.48% وذلك بسبب التحسن الطفيف في أسعار البترول.

ثانيا: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية.

تتكون مقابلات الكتلة من الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة، إذ تشمل الأصول الخارجية الصافية العملة الصعبة الموجودة لدى الجهاز المصرفي، والتي يأتي مصدرها من: صادرات السلع والخدمات والمدخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الخارج، في حين تمثل القروض المقدمة إلى الاقتصاد مجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم، أما القروض المقدمة إلى الدولة فإنها تشمل تسيقات البنك المركزي للخزينة، الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

وتطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر يوضحه الجدول التالي:

الجدول (03): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

السنة	الأصول الخارجية الصافية	القروض المقدمة للحكومة	القروض المقدمة للاقتصاد
2000	775.9	677.5	993.7
2001	1310.8	569.7	1078.4
2002	1755.7	578.7	1266.8
2003	2342.6	420.8	1378.9
2004	3119.2	-20.06	1535.0
2005	4179.4	-939.3	1779.8
2006	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2139.1	2205.2
2008	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	10885.7	-3488.9	3086.5
2010	11996.5	-3992.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14940	-3334.1	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15734.5	-1992.4	6504.6
2015	15375.4	567.5	7277.2
2016	12596.0	2682.2	7909.9
2017	11636.7	3659.7	8664.5

المصدر: مبيعات الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2003، 2008، 2013، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول (02)، أن الأصول الخارجية الصافية عرفت زيادة مستمرة كل سنة حيث بلغت في سنة 2000 ما يعادل 775.9 مليار دج ثم صلت إلى 4179.4 مليار دج في سنة 2005، واستمرت في الزيادة في سنة 2006 و 2007 لتصل في سنة 2008 ما يعادل 10245.9

مليار دج ثم 15734.5 مليار دج في 2014، وترجع هذه الزيادة المسجلة في الأصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية والتي بلغت سنة 2005 ما يعادل 54.64 دولار للبرميل مقابل 28.59 دولار للبرميل في سنة 2000، ووصلت إلى 109.55 دولار سنة 2013 ثم سرعان ما انخفضت سنة 2014 إلى 91 دولار للبرميل وشكل هذا الانخفاض ابتداء من جوان 2014 واستمراره طوال سنة 2015 صدمة كبيرة على الاقتصاد حيث عرفت الأصول الخارجية الصافية تقلصاً بنسبة 2.28% سنة 2015<sup>(1)</sup> لتشهد بعدها تقلصاً قوياً بنسبة 18.2% في 2016<sup>(2)</sup>، حيث بلغت قيمتها 153754 مليار دج و 12596 مليار دج على التوالي ثم بلغت في سنة 2017 ما يعادل 11636.7 مليار دج.

أما بالعودة إلى القروض المقدمة للاقتصاد، باعتبارها المقابل الثاني للكتلة النقدية، سجلت نمواً قوياً خلال الألفية الثالثة، حيث انتقلت من 993.7 مليار دج سنة 2000 إلى 1078.4 مليار دج ويفسر هذا التطور بالأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، وانطلاقاً من سنة 2002 التي ازداد فيها حجم السيولة النقدية لدى البنوك، عرفت القروض المقدمة للاقتصاد توسعاً كبيراً إذ بلغت 1266.8 مليار دج وذلك بمعدل نمو قدر بـ 17.47% لتسجل توسعاً آخر خلال سنتي 2003 و 2004 حيث بلغت على الترتيب 1378.9 مليار دج و 1535 مليار دج ويرجع ذلك إلى زيادة حجم النشاطات الاستثمارية، ثم واصلت القروض المقدمة للاقتصاد سيرورتها نحو الارتفاع لتبلغ سنة 2009 قيمة 3086.5 مليار دج ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي التي تخللها تنشيط آليات التشغيل، ومنه كان لزاماً على البنوك تقديم قروض أكثر للاقتصاد، ثم بالرجوع إلى هيكل القروض حسب القطاع نجد أن الجزء الأكبر منها تم تخصيصه للقطاع الخاص.

بعدها واصلت القروض الموجهة للاقتصاد تزايدها خلال سنة 2015 بوتيرة 16.57% وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي.

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص 134.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016، ص 131.



كما بلغت سنتي 2016 و 2017 ما يعادل 7909.9 مليار دج و 8664.5 مليار دج على التوالي ومنه نلاحظ أن القروض المقدمة للاقتصاد في تزايد مستمر.

أما القروض المقدمة للحكومة عرفت ارتفاعاً و انخفاضاً تماشياً مع منهج التمويل المتبع، فقد بلغت قيمتها خلال الفترة (2000 - 2003) على التوالي (6775 - 5697 - 578.7 - 420.8) مليار دج، بعدها وبداية من سنة 2004 انخفض حجم هذه القروض بشكل ملفت لانتباه حيث أصبحت قيمتها سالبة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتقليص دور الخزينة في تمويل عمليات التنمية، لكن مع بداية 2015 ارتفعت القروض المقدمة للدولة حيث بلغت 567.5 مليار دج ثم انتقلت من 2682.2 مليار دج نهاية ديسمبر 2016 إلى 3659.7 نهاية سبتمبر 2017 وهذا تحت أثر انخفاض الموجودات في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، التي انتقلت من 870.1 في نهاية ديسمبر 2016 إلى 24.8 مليار دج في نهاية سبتمبر 2017 على الرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة (6.6%).

## المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2017-2000).

لقد سعت السلطات النقدية في الجزائر من خلال سياستها النقدية القضاء على أهم الاختلالات الاقتصادية الداخلية، وذلك من خلال تطبيق العديد من الإجراءات طيلة فترة الدراسة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في معالجة هذه الاختلالات خلال الفترة 2017-2000.

## المطلب الأول: السياسة النقدية والتضخم في الجزائر.

يرجع سبب التضخم في الجزائر إلى مجموعة من الأسباب منها ما هي نقدية وأخرى مالية وهيكلية، حيث تعود الأسباب النقدية إلى زيادة حجم الكتلة النقدية  $M2$  بسبب زيادة الأصول الخارجية الصافية وحجم القروض الموجهة للاقتصاد، بالإضافة إلى الإصدار النقدي الجديد الذي لم يكن له مقابل مادي، أما الأسباب المالية فقد ترجمتها الزيادة المستمرة في حجم النفقات العامة مع عدم قدرة الإيرادات العامة التي تسيطر عليها إيرادات الجباية البترولية على ملاحقتها، أما فيما يتعلق بالأسباب الهيكلية فإنها تعود أساساً إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وضعف المستوى التأهيلي للعمال وعدم التوازن في توزيع السكان ناهيك عن زيادة وتيرة التضخم المستورد الناتج عن زيادة الاستيرادات الموجهة لتغطية العجز الحاصل في العرض المحلي.

والجدول الموالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الجدول (04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2000).

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلات التضخم	0.34	4.23	1.42	2.59	3.54	1.63	2.53	3.51	4.86	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*	/	/
معدلات التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.4	5.60	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر 2003، 2008، 2013، 2016.

- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجيهات سنة 2017،

تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم في الجزائر سجل أدنى مستوى له في سنة 2000

حيث بلغ 0.34% ويعود سبب ذلك إلى تطبيق سياسة نقدية تقشفية من خلال لجوء السلطات النقدية الجزائرية إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشر المتمثلة في معدل الاحتياطي الإجمالي بنسبة 3% ومعدل إعادة الخصم بنسبة 8% في سبتمبر 1999، وفي سنة 2001 سجل معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2000 حيث بلغ 4.23% ويعود السبب في ذلك إلى نمو الكتلة النقدية M2 جراء نمو احتياطات الصرف لكن سرعان ما انخفض إلى 1.42% سنة 2002، وذلك نتيجة استخدام أداة جديدة للسياسة النقدية وهي أداة استرجاع السيولة، وكذلك رفع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى 6.25% في ديسمبر 2002، وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية.

كما ان نمو الكتلة النقدية خلال هذه السنوات دفع بالحكومة إلى إدراج الاستقرار النقدي كهدف

للسياسة النقدية الذي يؤدي استقرار الأسعار ويتضح هذا جليا من خلال المادة 35 من الأمر 03-11

السابقة الذكر.

وبالرغم من ارتفاع معدل التضخم إلى 2.59 والذي يرجع جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة النقدية M2 بمعدل 15.6%، إلا أن السياسة النقدية حققت المعدل المستهدف ( 03%) كهدف نهائي لها، ثم عاد معدل التضخم للارتفاع حيث بلغ 3.54 متجاوزاً في ذلك المعدل المستهدف للسياسة النقدية، غير أنه وبحلول سنة 2005 انخفض مجدداً ليبلغ 1.63% وهذا ما يفسر فعالية السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية، نتيجة إدخال أداة جديدة وهي التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، أما في سنة 2006 عاد معدل التضخم إلى الارتفاع وذلك بسبب الزيادة في حجم النفقات العامة بفعل السياسة المالية التوسعية المطبقة أثناء تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي واستمر المعدل في الارتفاع طيلة سنوات 2007، 2008، 2009 حيث بلغ 3.51%، 4.86%، 5.74%، على التوالي إلى غاية 2010 أين انخفض معدل التضخم إلى 3.91% والسبب في ذلك، استخدام أدوات السياسة النقدي المفضلة لدى بنك الجزائر والتي ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة نسبة السيولة المسترجعة. أما بالنسبة إلى سنة 2012 فقد سجل فيها معدل التضخم رقماً قياسياً لم يشهد له مثيل حيث وصل إلى 8.89% مقابل 4.52% سنة 2011، ويرجع السبب إلى استئناف توسع السيولة النقدية تحت التأثير المزدوج لعودة تراكم الموجودات الخارجية وارتفاع ودائع المؤسسات والأسر في ظرف تميز بالتوسع القوي في نفقات الموازنة العامة، غير أن سنتي 2013 و 2014 عرفنا انخفاضاً في معدل التضخم حيث بلغت 3.26 و 2.92 على التوالي وهذا نتيجة رفع معدل الاحتياط الإجمالي إلى 12% 2013 وإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 1.5%.

وبعد سنتين متتاليتين من التراجع القوي للتضخم (2013-2014) وأمام الاتجاه التنافسي للسيولة المصرفية في سنة 2015، وذلك بالموازاة مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تخفض بنك الجزائر عتبات استرجاع السيولة في 2016، وذلك بتخفيض معدل الاحتياطي الإجمالي وإعادة تفعيل أداة إعادة الخصم، حيث شهدت سنة 2016 تغيراً جذرياً في إدارة السياسة النقدية التي تحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة (عبر عمليات السوق المفتوحة) لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

كل هذه التحولات تزامنت مع ارتفاع وتيرة التضخم حيث بلغ 6.4% سنة 2016 و 4.48% سنة 2015 و 5.60% سنة 2017 إلا أن هذا الارتفاع ليس له صلة بالتضخم المستورد كون مؤشر

أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف ارتفاعاً ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلا 21.8% وبالمثل لا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم مترافق مع التوسع في الكتلة النقدية M2 وبالتالي تشير معاينة تطور التضخم خلال هذه السنوات خارج المنتجات الزراعية الطازجة – متقلبة الأسعار – أن التضخم يكتسي طابع هيكلية، في ظرف يتميز بأسواق تنافسية سيئة التنظيم وبالتالي يتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة يفسر التضخم الضمني بتوقعات لا أساس لها للمتعاملين الاقتصاديين (صناع السعر)، وهذا بالنظر إلى التغيرات الفعلية أو المتوقعة لتطور محددات التضخم (سعر الصرف، الكتلة النقدية، الجباية، تكاليف العمل...)<sup>(1)</sup>.

ومن خلال ما سبق نجد أن السياسة النقدية كانت فعالة في امتصاص فائض السيولة بالرغم من التوسع الكبير في الكتلة النقدية في سنوات الدراسة وذلك باستخدام أدوات كلاسيكية وأدوات جديدة كل هذا أدى إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار.

#### المطلب الثاني: السياسة النقدية والبطالة في الجزائر.

بالنظر إلى تطور السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة نجد أن أهداف السياسة النقدية تغيرت عقب صدور الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الذي أكد على أن الحد من التضخم هو الهدف النهائي والصريح للسياسة النقدية، بينما هدف التشغيل والنمو الاقتصادي يحتلان المرتبة الثانية، لهذا كانت إدارة السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر موجهة بشكل خاص نحو امتصاص فائض السيولة، لكن دون إهمال التشغيل والنمو الاقتصادي، وتحليل مشكلة البطالة خلال الفترة المدروسة نوضحه من خلال الجدول الموالي:

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، حوصلة حول تطورات النقدية والمالية لسنة 2016 توجهات سنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص180.

الجدول (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000-2017).

الموحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.79	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
معدل البطالة	10.17	9.96	10	11	9.83	10.6	11.2	9.9	12.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير بنك الجزائر 2003، 2008، 2014، 2016.

- الديوان الوطني للإحصائيات، العمل والبطالة تاريخ الاطلاع 7 جوان 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة عرفت انخفاضاً مستمراً ابتداء من سنة 2001 والتي تزامنت مع بدأ بتطبيق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي حيث تمثل النظرية الكينزية المرجع الفكري في حل مشكلة البطالة عن طرق تنشيط الطلب الكلي الفعال ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة، وهو ما ترجمته الانخفاضات المتتالية لمعدل إعادة الخصم الذي وصل إلى غاية 4% سنة 2004 لكن كل هذه الإجراءات المطبقة من طرف السلطات صاحبها إجراءات أخرى مضادة لها تهدف إلى الحد من زيادة السيولة في الاقتصاد ما أدى إلى تضارب في أهداف السياسة النقدية هذا ما جعل السياسة النقدية في حاجة إلى أساليب أخرى من شأنها تحسين وضعية التشغيل والتخفيف من حدة البطالة ولعل أهم هذه الأساليب والإجراءات ما جسدهته البرامج الحكومية التي حملت الصيغ التالية:<sup>(1)</sup>

برامج الشبكة الاجتماعية، الأنشطة ذات المنفعة العامة، المنحة الجزافية للتضامن، برامج عقود ما قبل التشغيل، جهاز الإدماج المهني، أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، برنامج

<sup>1</sup> - محمد راتول، صلاح الدين عروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكاردور في الجزائر (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص 116.

الإنعاش الاقتصادي، المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة، برنامج دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي الإئتماء، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو أن هذه المعدلات لا تعكس الأرقام الحقيقية للاقتصاد، لأن الفئات المدرجة في حساب هذا المعدل يصعب تقديرها في الجزائر، كما أن معظم البرامج المطبقة لم تعط قيمة مضافة لأن أغلبها مبذر للمال العام ومن جهة أخرى نجد أن مشكلة البطالة ترجع إلى عدم توفر البيئة المناسبة والجاذبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص، فضلاً عن عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5 بشكل متسق حتى يمكن تسريع ونشر التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتر ومتواصل للبطالة<sup>(1)</sup>.

ومن خلال ما سبق نجد أن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق هدف التشغيل خلال الفترة المدروسة، رغم الانخفاض المستمر لمعدلات البطالة، والذي يرجع أساساً إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بإطلاق برامج اقتصادية ضخمة طيلة فترة الدراسة إلى جانب صيغ التوظيف المذكور سابقاً، حيث أن السياسة النقدية في الجزائر تقوم حسب النظرية الكينزية بحل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال بتنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة التشغيل الكامل، والتي ترجمها بنك الجزائر بتخفيضه لمعدل إعادة الخصم إلى غاية 4% سنة 2004 وبقائه ثابتاً لسنوات عديدة، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن فعالية في تنشيط الاستثمار الوطني وتخفيض الاستثمار الأجنبي لتنشيط الطلب الفعال، كل هذا جعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق التشغيل الكامل في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائري.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهداف السياسة النقدية في الجزائر، حيث تجلّى ذلك في مختلف التشريعات والقوانين التي أصدرها بنك الجزائر، ففي ظل قانون النقد والقرض 90-10 وبالضبط في المادة 55.

<sup>1</sup> - محمد راتول، صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 116.

كان هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول بالمقارنة بالأهداف الأخرى المسطرة من قبل السلطات النقدية إلا أنه وبصدور الأمر 03-11 تم استبدال النمو المنتظم للاقتصاد بالنمو السريع أي تفضيل الكم على النوع، ومنه سوف نقوم بدراسة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك من خلال دراسة الجدول الموالي الذي بين تطور المعدل الحقيقي للناتج الداخلي الخام للفترة (2017-2000).

الجدول (06): تطور المعدل الحقيقي للناتج الداخلي الخام في الجزائر (2017-2000).

الوحدة		%								
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النمو PIB
	2.4	2.1	2.1	6.8	5.2	5.1	2	3	2.4	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*	معدل النمو PIB
	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7	3.3	2.2	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر 2003، 2008، 2013، 2014، 2016.

- بنك الجزائر حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016، وتوجهات سنة 2017، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذباً واضحاً في معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2017) حيث بلغ أعلى مستوى له في 2003 (6.8%) وتفسر هذه النسبة



المرتفعة بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات والذي حقق أعلى نسبة نمو له تقدر بـ 8.8% إضافة إلى قطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له تقدر بـ 19.7%، بينما يفسر الانخفاض المسجل في 2009 بتراجع نمو قطاع المحروقات بسبب أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني.

وبالنظر إلى طور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة المدروسة نجد أنه نمو ضعيف نسبياً وبعيد عن معدل 6% أو 7% المتوقع قبل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup> وما يميز هذا المعدل أنه يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية وبالتالي هو عرضة للتقلبات الخارجية.

وفي الأخير نجد أن السياسة النقدية لم تحقق هدف النمو الاقتصادي المرتفع خلال فترة الدراسة وبالرجوع إلى أهداف السياسة النقدية حسب الأمر 03-11 نجد أنها استبدلت هدف النمو المنتظم بالنمو السريع إلا أن هذا لم يحقق لأن ما تم توصل إليه يبقى بعيداً عن الهدف المحدد بين 6% و 7% ولعل السبب في ذلك هو ارتباط معدل النمو بعوامل خارجية أكثر منها داخلية.

<sup>1</sup> - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10،

2010، صص 152-153.

## خلاصة الفصل الثالث:

توصلنا من خلال الفصل الى ان السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت حذرة نوعا ما تميل الى التقييديتي، حيث كان هذا من خلال إصلاحات متتالية للسياسة النقدية أهمها الأمر 03-11 والأمر 10-04، كما اعتمد بنك الجزائر على أدوات كلاسيكية وأدوات جديدة في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية إلا أنه بالنظر الى نتائج السياسة النقدية المطبقة في الجزائر نجد أنها كانت فعالة في تحقيق هدف استقرار الأسعار فقط أما هدي التشغيل والنمو فلم تتمكن من تحقيقها.

الخطاتمة

بعد معالجتنا لهذا الموضوع من خلال الإحاطة بكل الجوانب النظرية المتمثلة في الإطار النظري للسياسة النقدية ومؤشرات التوازن الداخلي، بعد تتبع التطور التاريخي للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس وتناول مختلف أدواتها المباشرة وغير المباشرة وأهدافها التي تنقسم الى أهداف أولية، وسيطية ونهائية ومدى فعاليتها في الاقتصاديات النامية والمتطورة، وفي الاقتصاد المغلق والمفتوح، وبعد التعرف على أهم مؤشرات التوازن الداخلي والمتمثلة أساسا في كل من التضخم والبطالة اللذان يحظيان باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين إضافة الى النمو الاقتصادي الذي يعد تحقيق معدلات موجبة منه من الأولويات التي تسعى إليها معظم الدول.

ثم بعد إسقاط هذا الجزء النظري على الاقتصاد الجزائري لمحاولة معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة أهم الاختلالات الاقتصادية الداخلية وذلك خلال الفترة (2000-2017). توصلنا الى عدة نتائج، منها نتائج اختيار الفرضيات، ونتائج عامة متعلقة بالقسمين النظري والتطبيقي:

### 1- نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي نصت على ان تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي يؤدي الى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، هي فرضية مؤكدة لأنه من أهم عوامل نجاح السياسة النقدية وخاصة في الاقتصاديات المتقدمة التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية.
- وبخصوص الفرضية الثانية والتي نصت على ان تحديد أهداف السياسة بدقة ووضوح والشكل الذي يضمن عدم التضارب يعد من أهم عوامل نجاحها ، فهي فرضية مؤكدة لأنها لم يتم تحديد أهداف السياسة النقدية بكل دقة ووضوح تنشأ مشكلة التعارض بين الأهداف حيث يؤدي العمل على تحقيق احد الأهداف الى تعذر إمكانية تحقيق هدف اخر أو حدوث تأثير سلبي عليه وتغييره في اتجاه معاكس وكل هذا يقلل من نجاح السياسة النقدية.
- أما الفرضية الثالثة والتي نصت على ان الجزائر استهدفت التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية للفترة (2000-2017)، فهي فرضية مؤكدة لأن هدف الاستقرار في الأسعار كهدف نهائي

للسياسة النقدية تدعم من خلال الأمرين 03-11 و 04-10 وأصبح يحظى بالأولوية مقارنة بالأهداف الأخرى.

- وبخصوص الفرضية الرابعة التي نصت على ان السياسة النقدية المطبقة في الجزائر تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية للتوازنات الداخلية خلال الفترة ( 2000-2017)، هي فرضية غير محققة لان السياسة النقدية المطبقة في الجزائر حققت نتائج إيجابية بالنسبة لهدف التضخم فقط، ولم تكن فعالة في تحقيق هدف التشغيل والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

## 2- نتائج عامة:

- السياسة النقدية تعتبر من اهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة كونها أداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف الدولة.
- تعتبر السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية اقل فعالية منها في الاقتصاديات المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولا نجحها لابد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.
- السياسة النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية في ظل سعر الصرف المرن تكون فعالة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي عند مستوى التشغيل الكامل.
- البطالة المقنعة تعد من اخطروأصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها وعلاجها.
- يعتبر كل من معدل الاحتياطي الإجباري، استرجاع السيولة والتسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة من أهم الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- السياسة النقدية في الجزائر كانت فعالة في امتصاص فائض السيولة بالرغم من التوسع الكبير في الكتلة النقدية وذلك باستخدام أدوات كلاسيكية وأدوات جديدة حيث كل هذا أدى في الأخير الى تحقيق هدف استقرار الأسعار.
- السياسية النقدية في الجزائر لم تكن فعالة في تحقيق كل من هدف التشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع خلال فترة الدراسة.

الاقتراحات:

- تفعيل السياسة النقدية من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية.
- تنشيط الوساطة المصرفية من خلال القضاء على العراقيل الإدارية وتفعيل السوق المالية وذلك من خلال تشجيع المؤسسات على الاكتتاب في البورصة، قصد تفعيل آلية عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها بنك الجزائر.
- التنوع في الصادرات وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في الجزائر وذلك لاخراج الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات، التي جعلته أكثر عرضة من غيره لأي صدمة تحدث على مستواه.
- لا بد من منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال إعداد وتنفيذ ومراقبة السياسة النقدية.

آفاق البحث:

رغم سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أننا ندرك بان هناك بعض النقاط التي لم ندرسها كدراسة كل اختلال داخلي بالتفصيل، أو إدخال دراسة قياسية على الموضوع، ومنه نقترح بعض الدراسات، التي يمكن ان تكون انطلاقا لبحوث قادمة:

- أثر السياسة النقدية على التضخم في البلدان النامية.
- تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة -دراسة قياسية لحالة الجزائر -.
- أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

# قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية.

أ - الكتب:

- 1 - أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، داتر زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 2 - أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 3 - أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
- 4 - إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.
- 5 - أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك ( بين النظرية والتطبيق )، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 6 - إيمان ناصف عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- 7 - بريس السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 8 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- 9 - بن حمودة سكينه، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006.
- 10 - جونوة شعيب وزهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 11 - حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 12 - حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 13 - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2013.



- 14 حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الفراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 15 - حسين محمد سمحان وسهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 16 خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره على الدين، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 17 خالد وصفي الوزني، واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق) دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، الأردن، 2002.
- 18 خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- 19 سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، 2009.
- 20 سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الأهرام، مصر، 1994.
- 21 سعيد سامي الحلاق ومحمد العجولي، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 22 السيد أحمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 23 صالح الخصاصونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2000.
- 24 حنياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 25 طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 26 عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 27 عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 28 عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013.

- 29 عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 30 عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.
- 31 عبد الوهاب الأمين، الاقتصاد الكلي، دار حامد، الأردن، 2002.
- 32 حقييل جاسم عبد الله، النقود والمصاريف، دار مجدلاوي، للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.
- 33 حلي جيدون بجيتان الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 34 حلي عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة واثـر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، مصر، 2015.
- 35 عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
- 36 عناية عازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
- 37 عوض فاضل وإسماعيل الديملي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990.
- 38 عوض محمد، مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفي، الأردن، 2004.
- 39 فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 40 فدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية — دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 41 المقريشي مدحت، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 42 مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

- 43 محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف عطية التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 44 محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 45 محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
- 46 محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 47 مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- 48 مفتاح صالح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم - الأهداف - الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 49 خاصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 50 خازم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2006.
- 51 وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
- 52 وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول -، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 53 جيسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، مطابع ادينار، ليبيا، 1999.

الرسائل والأطروحات:

- 54 أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية ( 1990-2003)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 55 إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2011.
- 56 بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
- 57 بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011.
- 58 - بن طالب فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائري للفترة ( 1970-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
- 59 بقاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر ( 1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.
- 60 جودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العامة على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر ( 2001-2009)-، رسالة ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

- 61 رسول حميد، العولمة وضرورة تفصيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 62 رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017.
- 63 سليم عقون، قياس أثر المتغيرات اقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
- 64 الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلية في ظل الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
- 65 عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.
- 66 فارس شلاي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 67 محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، بغزة، فلسطين، 2014/04/29.
- 68 محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

69 خوال بن فايزة، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

#### الملتقيات والمقالات:

70 أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وإبراز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، المجلد 02، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين، فبراير 2018.

71 جاسور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، بالإشارة لحالة الجزائر الفترة (2000-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، العدد 06، جوان 2016.

72 بن العارية حسين وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة المصرفية - حالة الجزائر - خلال الفترة (2000-2014)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوضوف، مسيلة، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2017.

73 رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 21، 2013.

74 طالب سومية شهيناز ودليف محمد البشير، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1990-2012، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.

75 علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة أدرار، الجزائر، 201.

76 عيجولي خالد، فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.

- 77 محمد راتول، صلاح الدين عروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربح ع السحري لكاردور في الجزائر (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014.
- 78 محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2010.
- 79 مرغاد لخضر وحوحو فطوم، فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد والمعرفة، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة البليدة، العدد 3، الجزائر، جانفي 2015.

#### التقارير:

- 80 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2002.
- 81 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2003.
- 82 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008.
- 83 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012.
- 84 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2013.
- 85 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2014.
- 86 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015.
- 87 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2016.
- 88 بنك الجزائر، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017.
- 89 بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016، وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري، 2018.

#### القوانين والمراسيم:

- 90 - القانون 90-10 المؤرخ في 10 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.
- 91 - القانون رقم 17-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
- 92 - الأمر 03-10 المعدل والمتمم للقانون 90-10 الصادر في 26 أوت 2003.

المواقع الالكترونية:

93- [www.bank.of.Algeria-dz](http://www.bank.of.Algeria-dz).

94- [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

ثانيا: باللغة الأجنبية.

95- Tremblay .R,"Macroéconomie Moderns,Théories et  
réaliti ", Edition Etudes vivantes, Québec, 1992.

96- Gregory .N .Makin, Macroéconomie, De Boeck, Paris,  
3<sup>ème</sup> édition, 2006